

جامعة مؤتة

كلية الدراسات العليا

اتجاهات الزوجين نحو توزيع الأدوار المالية في الأُسرة ودوره في حدوث العنف الأُسري (لواء قصبة الكرك أنموذجاً)

إعداد الطالبة

فرح هاني المواجدة

إشراف الدكتور

حسين طه المحادين

رسالة مقدمة إلى كلية الدراسات العليا استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في علم الاجتماع/ تخصص علم الجريمة

جامعة مؤتة، 2015م

بسم الله الرحمن الرحيم



MUTAH UNIVERSITY
College of Graduate Studies

جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

نموذج رقم (١٤)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالبة فرح هاني المواجدة الموسومة بـ:

إتجاهات الزوجين نحو توزيع الادوار الماليه ودورة في حدوث العنف الاسري /لواءقصبة الكرك انموذجا

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **علم الجريمة.**

القسم: علم الاجتماع.

	التوقيع	التاريخ	
د. حسين طه المحادين		28/12/2015	مشرفاً ورئيسا
د. مراد عبدالله المواجدة		28/12/2015	عضواً
د. ولاء الصرايره		28/12/2015	عضواً
د. محمد البواليز		28/12/2015	عضواً

عميد الدراسات العليا
د. محمد المحاسنة

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي : ٦١٧١٠
تلفون :٠٣/٢٣٧٢٣٨٠-٩٩
فرعي 5328-5330
فاكس 375694 ٠٣/٢
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

إلى رفيق دربي... من أنار لي الطريق بلطفه وكرمه... وتحمَّل معي ومن أجلي... إلى من علّمني أن الأعمال الكبيرة لا تتم إلا بالصبر والإصرار والعزيمة... زوجي العزيز.

وإلى والدي ووالدتي اللذين على أيديهم خطوت خطواتي الأولى بقلمي...

وإلى أولادي الأعزاء، حفظهم الله وأطال في أعمارهم.

أهديهم جميعاً هذا الجهد المتواضع،،،

فرح هاني المواجدة

الشكر والتقدير

أتقدّم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذي الفاضل **الدكتور حسين طه المحادين** الذي تكرَّم بالإشراف على هذه الرسالة، وقد كان لملاحظاته وتوجيهاته السديدة، وعلمه أثراً بالغاً في إتمام هذا العمل على هذا النحو.

كما وأتقدَّم بالشكر الجزيل إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة، الدكتور محمَّد البواليز، والدكتور مراد عبدالله المواجدة؛ الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذه الرسالة، وعلى ملاحظاتهم القيمة التي سيكون لها جلَّ اهتمامي لإخراج هذه الرسالة بالشكل العلمي المناسب، وأخص بالشكر الجزيل وعظيم الامتنان **الدكتورة الفاضلة ولاء الصرايرة** لما قدَّمته لي من ملاحظات وتوجيهات كان لها أثراً في إتمام هذا العمل.

كما أُدين بعظيم الامتنان والشكر لعينة الدراسة الذين قدّموا لي كل المساعدة على إخراج هذه الرسالة إلى حيز الوجود.

والشكر موصول إلى الأخوة والزملاء وكل من ساهم في إنجاز هذا العمل.

فرح هاني المواجدة

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

الملخص

اتجاهات الزوجين نحو توزيع الأدوار المالية في الأسرة ودوره في حدوث العنف الأسري (لواء قصبة الكرك أنموذجاً)

فرح هاني المواجدة

جامعة مؤتة، 2015

هدفت الدراسة التعرف إلى طبيعة اتجاهات الزوجين نحو توزيع الأدوار في الأسرة ودوره في حدوث العنف الأسري، وطبيعته، وتحديد أشكاله، وطبيعة العلاقة بينهما في الأسرة الأردنية في لواء قصبة الكرك؛ ولتحقيق أهداف الدراسة، تمّ تطوير استبانة تكوَّنت من ثلاثة أجزاء، هي المعلومات الديموغرافية والشخصية، وصراع الأدوار المالية، والعنف الأسري. طبقت الدراسة على عينة عشوائية طبقية، تمثل الأزواج الموظفون في القطاع الحكومي والخاص في محافظة الكرك، وبلغت عينة الدراسة (490) أسرة، وأظهرت الدراسة:

أنّ مستوى صراع الأدوار المالية قد جاء بدرجة متوسطة، وأن صراع الأدوار المالية المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية للأسرة جاءت في الترتيب الأول، في حين حلّ صراع الأدوار المالية المتعلقة بالعلاقات بين الزوجين (التعاون والصراع) في الترتيب الثاني، وحلَّ في المرتبة الأخيرة صراع الأدوار المالية المتعلقة بالأوضاع الاجتماعية والثقافية للأسرة، وتبيَّن وجود علاقة بين الأوضاع الاقتصادية المتدنية والعنف الأسري، قد شكلت صراعاً بين الزوجين حول الأدوار المالية في الأسرة، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) في صراع الأدوار المالية تُعزى إلى متغير "دخل الأسرة"، وقد كانت لصالح فئة الدخل (أقل من 300 دينار)، ووجود فروق تُعزى لاختلاف متغير "النوع"، وقد كانت الفروق لصالح الذكور، وتبيّن وجود فروق تُعزى لمتغير "الديانة" الذي كان (متغيراً مستقلاً اختيارياً)، وقد كانت لصالح أفراد عينة الدراسة للديانة المسيحية، كما تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تُعزى لاختلاف متغيرات (الجنس، العمر، مكان الإقامة، طبيعة العمل، عدد أفراد الأسرة، المستوى التعليمي)، ويعدُّ متوسط الاتجاهات للمتغيرات المذكورة جاء متساوياً، وأنّ مستوى صراع الأدوار المالية المتعلقة بالعلاقات بين الزوجين جاء بمستوى متوسط، وتبين أن العنف العاطفي في مضمون العنف المنعكس من توزيع الأدوار المالية جاء في المرتبة الأولى بمستوى متوسط.

وبناءً على نتائج الدراسة، فقد تم صياغة عدد من التوصيات، من أهمها: استخدام الزوج والزوجة أسلوب الحوار الهادف لمعالجة القضايا المالية، وتوزيع الأدوار المالية، وضرورة تمكين الزوجة في الأسرة، وتفعيل الدور الإرشادي الأسري في المجتمع.

Abstract

The Spouses' Attitudes towards the Distribution of Financial Roles Within the Family and its Role in the Occurrence of Domestic Violence (Al- Karak District as a Model)

Farah Hani Al-Mawajdeh

Mu'tah University .2015

This study aimed at identifying the nature of roles' conflict within the family, as well as identifying the nature of family violence, and restricting its forms, in addition to the nature of the relationship between them within the Jordanian family in the district of Al-Karak. In order to achieve the study objectives, a questionnaire was constructed. The questionnaire consisted of three parts: the demographic and personal data, the conflict of the financial roles and the domestic violence. The study was applied to a stratified sample which consisted of (490) families that represent the couples of employees in the public and private sectors in the governorate of Al-Karak. The study results showed that the level of conflict regarding the financial roles was of a medium degree, and that the conflict of financial roles that are related to the economic conditions of the family was in the first place, while solving the conflict of financial roles that are related to the relationships between the spouses (cooperation and conflict) was in the second rank, and that the conflict of financial roles that are related to the social and cultural conditions was in the last rank, the results also showed that there is a correlation between the low economic conditions, which lead to conflict between the spouses regarding the financial roles in the family. The results showed that there are statistically significant differences at the significance level of (0.05) in the financial roles conflict attributed to the variable of "family income" in favor of the income group of (less than 300 dinars), there are also significant differences attributed to the variable of gender in favor of the males. The results also showed that there are differences attributed to the variable of religion (an independent optional variable) in favor of the Christian individuals. While there are no differences attributed to the variables of (gender, age, place of residence, the nature of work, the number of family members, educational qualification). The average of the trends of the mentioned variables was equal, and that the level of financial roles' conflict concerning the relationships between the spouses was of a medium degree. The results indicated that the emotional violence within the context of violence that is reflected by the distribution of the financial roles was in first place with a medium degree.

Based on the study results, a number of recommendations were cited, including that the spouses should use the method of meaningful dialogue in order to deal with the financial issues and distribute the financial roles and it is also necessary to give some authority to the wife and activate the family counseling role in the society.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1. 1 مقدمة:

تعرَّضت الأسرة الأردنية إلى تغيُّرات وظيفية عديدة، برزت معالمها نهايات القرن الماضي، كجزء من التغيُّرات التي رافقت تحوُّل المجتمع العالمي نحو أحاديّة القطب والفكر والاقتصاد والثقافة والتكنولوجيا؛ هذا الأمر الذي ترتَّب عليه تغيُّرات ملموسة وواضحة في النظرة إلى المرأة، والأدوار المالية المتوقعة من الجنسين بالمقارنة مع ما كانت عليه لدى الأجيال الماضية بالنظر إليها بدور الأم والزوجة فقط، وقد اتَّجهت المرأة إلى التعليم والعمل وممارسة أدوار إضافية، عدا عن كونها أمَّاً زوجة لا غير. وعلى هذا، تأثَّر الإطار التقليدي لبناء الأسرة نتيجة للتغيُّرات التي حدثت على صعيد العمل، والذمَّة المالية المستقلة لدى المرأة، وانعكس ذلك على أنشطة المرأة وأدوارها التي لم تعد منحصرة في خدمة البيت والأطفال وكبار السن، إنَّما تشعَّبت لتصبح أكثر مسايرة ومواكبة لتطوُّرات العصر.

كما تعدَّدت وتنوَّعت تعاريف الأسرة عبر التاريخ الإنساني، ولكن باستثناء بعض التعاريف الفضفاضة التي لا تستند إلى معايير شرعيّة وقانونية أو أخلاقية، كأن يكتفى بإطلاق مصطلح "الأسرة" "على أي مجموعة من الأشخاص يعيشون تحت سقفٍ واحد وتربطهم روابط وعلاقات اجتماعية ذات طابع مستمر ومستقر"، والأسرة بالمعنى الذي نعرفه ونقرّه في ثقافتنا العربيّة والإسلاميّة، وكذلك في عُرف الشرائع السماوية الأخرى، هي النَّواة الشرعية لقيام الحياة الاجتماعية في الماضي والحاضر، ولا يمكننا التفكير في بناء وتطوير مجتمع دون إقامة حياة زواجية/ حياة أسرية؛ لأنَّ هذه الحياة هي أول حياة جماعية يعيش الفرد في كنفها، حيث يتوافر له المجال لتحقيق حاجاته البيولوجية والنفسية والاجتماعية، وكذلك لتتفاعل على كافة الصُّعد مع الجماعة من حوله. وفي ظل الحياة الأسرية يتشكَّل الفرد وتتبلور معالم شخصيته وهويته والأدوار التي يضطلع بها في أسرته ومجتمعه (المجلس الوطني لشؤون الأسرة، 2014).

كما وتُعدُّ الأسرة بناءً أساسياً في المجتمع، وحدوث الصراع على الدور بين المرأة والرجل داخل الأسرة يعتبر تفسيراً خاطئاً لما يناط بكل منهما من أدوار ومهام، إلا أن شيوع التغيير جعل من الصراع واقعاً أدى إلى نشوء خلافات بين الزوجين من أجل تحقيق الذات لدى أحدهما على حساب الآخر في الشراكة الزوجية وعلى حساب الأبناء غالباً؛ الأمر الذي أوجد أزمة صراعية بينهما، لذا فلكل طرف أدوار بيولوجية لا يمكن للآخر أن ينافسه عليها، ممّا قد ينعكس بدوره على توازن العلاقات الأسرية واستمرارها (عبد الوهاب، 2000).

وعلى ذلك، فإنَّ الأسرة تُعدُّ أهم الوحدات الاجتماعية الأولى التي تلعب الدور الرئيس في المحافظة على استمرار الحياة الاجتماعية من أجل إشباع حاجات الطفل النفسية، بما في ذلك الشعور بالأمن والاستقرار، وضمان الحصول على الرغبات والحاجات؛ فهي تصقل وتشكِّل شخصية أبنائها؛ فالطفل الذي يعيش في جو مليء بالعنف وعدم الشعور بالأمن، فإنَّ ذلك يعمل على عدم تجاوزه مشكلاته، وعدم تكيّف شخصيته مع الآخرين (عبد المعطي، 2004).

ويتَّضح لنا ممَّا سبق، أنَّ الأسرة هي اللَّبنة الأساسية الأولى في المجتمع، وهي أول نسق مرجعي يتعرَّض له الفرد ويتشرَّب منه قيمه وتقاليده، وعاداته التي يقرّها المجتمع ويحبِّذها، ومن خلالها يتم إشباع كثير من حاجاته، سواء النفسية أم البيولوجية، ومن غير الممكن النَّظر إلى دور المرأة والرجل داخل الأسرة بمعزل كل منهما عن الآخر، أو بمعزل عن طبيعة ثقافة المجتمع الأوسع، إذْ يجب النظر إليهما في ضوء الارتباط المتبادل، بل وأكثر من ذلك؛ أي النظر إليهما في إطار من التفاعل في علاقتهما الزوجية المتمثلة في الأدوار الزوجية المهنية والاجتماعية، وغير ذلك ممَّا يضطلعن به من أدوار (عزب، 2001).

من خلال ما تقدَّم، يظهر لنا أنَّ مشاكل المرأة ما زالت تتراوح مكانتها، خاصة في المجتمعات النامية، وهي بمعظمها تنبع من مسألة اختزال حقها في تملُّك الثروة، وهضم حقوقها في العمل والارتقاء الوظيفي. وما تزال الأعباء المنزلية تثقل كاهل المرأة، وحقوقها في التعليم منقوصة، ومساهمتها في اتخاذ القرارات الأسرية ما تزال هامشية وضعيفة، بل إنَّ كثيراً من النساء لا يحصلن حتى على أبسط حقوقهنَّ في

الإرث، أو النفقة؛ بسبب النظام الاجتماعي والثقافي الذي يفرض تبعية المرأة للرجل، وهذا من شأنه أن يزيد من تعميق دونية المرأة ودونية مكانتها، وتأصيل النظرة إليها كمواطن من الدرجة الثانية، وبالتالي أدلجة وتبرير كثير من مواقف وأشكال العنف الممارسة ضدَّها (نازك يارد، 1998).

وإزاء ذلك كلّه، فقد أدَّت زيادة مساهمة المرأة في العملية الإنتاجية إلى زيادة هوامش تحرُّرها من مظاهر عبوديتها واستلابها التقليدية، وفي توسيع دائرة علاقاتها الاجتماعية، وتحريرها من قيود الأعمال التقليدية في المنزل، وتخفيف حالة الاغتراب والتهميش التي تشكَّلت عبر مراحل تاريخية طويلة، يتعاضد مجموعة من العوامل الاجتماعية والحضارية المختلفة مع الأحداث التاريخية (كراتشة، 2013).

وبناءً على ذلك، فإنَّ عملية التنشئة الأسرية تتمّ عن طريق قيام الوالدين بدور الموجِّه لسلوك الطفل في بداية حياته، حيث تكون ضوابط السلوك خارجية ممثلة في الوالدين؛ لأنه لا يمتلك مثل هذه الضوابط. وعندما تنمو الأنا عند الطفل ويبدأ في ممارسة الضوابط الذاتية تقوم الأنا بعملية التوفيق بين مطالب الذات الدنيا في نطاق القيم والمعايير الاجتماعية السائدة، إلا أن الأنا لا تستطيع كبح كل متطلبات الذات الدنيا التي تتنافى مع هذه القيم، والتقاليد، فمن هنا تأتي أهمية رقابة الوالدين وتوجيههم لسلوك الطفل عن طريق تعزيز أنماط السلوك المقبولة اجتماعياً، وعلى انطفاء بعضها غير المقبولة، ومع مرور الوقت يقتنع الطفل بتعليمات الوالدين وتوجيهاتهما ويقبل بها كقيم اجتماعية، وتصبح الأنا العليا والتي يطلق عليها أيضاً مصطلح الضمير المراقب للسلوك وتتحوّل الضوابط الوالدية إلى ضوابط داخلية ذاتية (عيسوي، 2000).

ولأنَّ العنف الأسري يُعدُّ ظاهرة تتطوَّر ضمن اتجاهات عالمية أيضاً، بحيث يصعب تحديد عاملٍ معيَّنٍ يقف وراءها؛ لذا تبدو عملية تحديد الأوزان النوعية الأكثر تأثيراً في إحداث هذا العنف مطلباً علمياً ضرورياً لدى الباحثين، وعند مؤسسات المجتمع المرجعية؛ باعتبار الأسرة المرجع الذي يُغذِّي المجتمع بأسباب الديمومة والأفراد (المحادين، 2012).

فإنَّ موضوع العنف الأسري لاقى اهتماماً متزايداً من قبل الإعلام والبحث العلمي، في النظام العدلي في الكثير من المجتمعات، حيث إن مشكلة العنف الأسري

مشكلة وطنية وعالمية، وهي مشكلة متعددة الوجوه، اجتماعية، وصحية، واقتصادية، وثقافية؛ فهي جريمة متعدد الأسباب والأوصاف والأشكال، وتتطلّب حلولاً متعددة الأطراف والجهات، ولقد تبين أن عواقب العنف الأسري لا تتوقف عند الإصابات الجسدية والنفسية، حيث إن العنف داخل الأسرة ينجم عنه آثار سلبية على صحة الضحايا، وكذلك العبء الذي تتحمله المؤسسات الصحية والاجتماعية والاقتصادية، حيث إن لضحايا العنف الأسري مشاكل بحاجة للرعاية الصحية والنفسية والاجتماعية بشكل مكثف ومستمر، وله أيضاً نتائج سلبية على الاقتصاد الوطني (البداينة، 2004).

ونظراً لتزايد وانتشار العنف الأسري بشكلٍ ملحوظ، أصبح من المهم تحرُّك كافة المؤسسات في المجتمع بشكلٍ سريعٍ وجدِّي لتوقف هذا النمو، وبالتالي إصلاح ما يمكن إصلاحه، وعلى ذلك، فإنَّه أصبح أمراً ضرورياً تفعيل دور المرأة مهنياً واجتماعياً، حيث إنَّ تعقيدات الحياة، وانتشار الصناعة، والاختراعات، والتكنولوجيا؛ هي من الأسباب الرئيسة التي أثَّرت على استخدام الأيدي العاملة الذكرية والأنثوية، وأصبح الرجل غير قادر لوحده على تلبية حاجات أسرته من تعليم وتربية وأجور مسكن وتحصيل القوت اليومي والعلاج له ولأفراد أسرته، وهذه الأمور وغيرها دفعت المرأة إلى الانخراط في سوق العمل؛ لدعم الرجل، ولسدّ النقص الناتج عن عدم قدرته على سداده، ويعتبر التحاق المرأة بالعمل أحد الطرق المشروعة لجني الفوائد الآتية:

1- كسبها لقوتها.
2- مساعدة أفراد أسرتها.
3- تحقيق ذاتها.
4- القضاء على الملل والفراغ والروتين في المنزل.
5- إشباع حاجاتها الاجتماعية، وإقامة صداقات في مجال العمل.
6- الشعور بالحرية في التعبير عن الذات، وتشعر نتيجة لذلك باحترامها لذاتها وتقديرها لها، وبالرضا عن إنجازها، والإحساس بقيمتها ومكانتها في الأسرة والمجتمع، وبالأمن حيال ظروف الحياة الطارئة ومتاعبها(عبد الهادي والعزة، 1999).

2.1 مشكلة الدراسة وأسئلتها:

يُعدُّ العنف الأسري مشكلة اجتماعية وصحيّة رافقت الإنسان، وهو من أكثر أنواع العنف البشري انتشاراً في وقتنا الحاضر، حيث إنَّ آثاره بدأت تظهر على الواقع بشكل مُلاحظ وملموس، ممَّا يعني أن نسبته في تزايدٍ، حيث كان العنف يمارس بصور وأشكال تختلف باختلاف العادات والتقاليد والأعراف والأزمنة والظروف الاجتماعية والإنسانية والأنظمة السياسية، فما يعتبر عنفاً خلال فترة زمنية معينة في مجتمع ما، قد لا يكون كذلك في المجتمع نفسه خلال فترة زمنية أخرى.

فالتقارير الإحصائية الصادرة من المنظمات والهيئات العالمية مثل (منظمة بكين 1995م، واتفاقية سيداو 1979)، تشير إلى أنَّ العنف الأسري لا يختصّ بفئةٍ معينة، أو مجتمعٍ معيَّن، أو بثقافةٍ معيَّنة، بل فهو يشمل جميع المجتمعات الإنسانية ومختلف الثقافات؛ فقد بيَّن تقرير منظمة الصحة العالمية أنَّه من خلال الاطلاع على (48) دراسة مسحيّة حول العالم، أنَّ ما نسبته (10-69%) من النساء قد تعرَّضن إلى عنف جسدي من قِبَل الزوج (أبو حجلة، 2004).

وعلى المستوى العربي، تشير الإحصاءات إلى ارتفاع نسبة العنف الأسري ضد المرأة، ففي تونس يبلغ (33%)، وفي مصر (35%)، وفي الجزائر (54%) (عبد الودود، 2012).

وتتلخص مشكلة الدراسة في الإجابة على الأسئلة التالية:

السؤال الأول: ما مستوى صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

السؤال الثاني: ما مستوى انعكاسات توزيع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية على مستوى العنف الأسري في لواء قصبة الكرك من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

السؤال الثالث: هل يوجد علاقة بين مستوى صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية والعنف الأسري؟

السؤال الرابع: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسط اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو "صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية" تعزى لاختلاف خصائصهم النوعية والأسرية؟

السؤال الخامس: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو "صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية وانعكاسها على العنف الأسري" تعزى لاختلاف خصائصهم النوعية والأسرية؟

3.1 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في الاعتبارات التالية:

أ- الأهمية النظرية:

1. إلقاء الضوء على أهم مؤشرات صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية؛ للوقوف على وضع الخطط العلاجية.
2. السعي لمعرفة حجم ونوعية المشاكل الناتجة عن صراع الأدوار المالية والعنف الناجم عنها داخل الأسرة الأردنية.
3. يتوقع أن ترفد نتائج هذه الدراسة المكتبة الأردنية والعربية بأدب نظري مضاف في هذا الحقل.
4. تتَّسم هذه الدراسة بالنُّدرة بحدود اطلاع الطالبة.

ب- الأهمية التطبيقية:

1. ستزود نتائج الدراسة الميدانية الباحثين، وصنّاع القرار، والأزواج في الأسرة بمعلومات نوعية دقيقة، تساعدهم على اتخاذ القرارات الصائبة، وفي تفهم وبناء العلاقات، وتقسيم الأدوار داخل الأسرة الأردنية.
2. تسعى الدراسة إلى توفير البيانات العلمية الميدانية حول العنف الواقع جرَّاء تبادل الأدوار المالية داخل الأسرة.
3. قد يكون لهذه الدراسة دوراً، من خلال نتائجها في إجراء دراسات مستقبلية على مستوى المملكة الأردنية الهاشمية للمهتمِّين في مجال الأسرة للحد من مشكلة العنف الأسري، وذلك من خلال معرفة علاقته بتوزيع الأدوار المالية داخل الأسرة.

4.1 أهداف الدراسة:

تسعى إلى تمتُّعها بالذمَّة المالية المستقلة غالباً، علاوة على إحساسها الواثق بهويتها كإنسانة شريك مُنتج ومؤثِّر في صناعة القرار نسبيَّاً في المجتمع الأردني داخل أسرتها، واستناداً إلى نوعيّة أنماط التنشئة، فإنَّ هذه الدراسة تسعى إلى إزالة الغموض المعرفي بين اتجاهات الزوجين نحو توزيع الأدوار المالية في الأسرة، ودوره في حدوث العنف الأسري (المحادين، 2012).

وتسعى الدراسة بشكلٍ عام إلى معرفة اتجاهات الأزواج نحو توزيع الأدوار المالية داخل الأسرة بالعنف الأسري من وجهة نظرة الأزواج داخل لواء قصبة الكرك، كما تهدف إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرُّف على طبيعة العلاقة بين توزيع الأدوار المالية داخل الأسرة والعنف الأسري الناجم عنها في مجتمع الدراسة.
2. الكشف عن مستوى صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية في لواء قصبة الكرك تحديداً.
3. الكشف عن مستوى العنف جراء صراع الأدوار المالية بين الزوجين داخل الأسرة الأردنية في لواء قصبة الكرك، وتحديد أنماطه.
4. التعرُّف على اتجاهات الزوجين نحو واقع توزيع الأدوار المالية وعلاقتهما في إحداث العنف بين الزوجين في مجتمع الدراسة.

5.1 المفاهيم الإجرائية:

يعرُّف **الاتجاه إجرائياً** بأنَّه الاستعداد المكتسب والثابت نسبياً الذي يسهم في تحديد استجابات أفراد عينة الدراسة نحو توزيع الأدوار المالية ودوره في حدوث العنف داخل الأسرة، وتقاس وفقاً للمقياس المعدّ لذلك وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي (1−5).

ويعرَّف **الزواج إجرائياً** بأنه: علاقة جنسية بيولوجية تفاعلية تشاركية ذات صبغة شرعية بين الرجل والمرأة لتحقيق الاستقرار النفسي والعاطفي والاجتماعي والديني والمادي، ويُقاس بمجموع علامات إجابات أفراد عينة الدراسة على أسئلة الدراسة الواردة في الاستبيان المستخدم وفقاً لتدرج ليكرت (1−5).

ويعرَّف **تبادل الأدوار إجرائياً** بأنَّه مجموعة المعايير التي تتحكم في سلوك الزوج أو الزوجة، والتوقعات التي يكوّنها الآخرون بالنسبة للزوج أو الزوجة، والتي تشمل أداء كل من الزوج والزوجة أثناء تأديتهم للدور المالي في الأسرة في المواقف المختلفة، ويقاس بمقياس ليكرت (1−5).

ويعرَّف **العنف الأسري إجرائياً** بأنَّه: أي سلوك يقوم به أحد الزوجين بقصد إلحاق الأذى المادي والمعنوي بالآخر أو التهديد بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ويقاس ذلك بمجموع العلامات لإجابات المبحوثين على أسئلة الدراسة الواردة في الاستبيان المستخدم، وفقاً لتدرج ليكرت (1−5).

الاتجاه لغوياً:

قال ابن منظور في لسان العرب: "الوجهة: القِبْلة والموضع الذي نتوجَّه إليه ونقصده، ووجه الكلام السَّبيل الذي نقصده" (ابن منظور، 2003م).

الاتجاه: هو ميول ومشاعر الفرد وإنجازاته وأفكاره نحو موضوع (الوخيان، 2008).

ويعرَّف الاتجاه بأنَّه تجمع الاتجاهات، وهي ترجمة لمصطلح (Attitude) في اللغة الإنجليزية، وكان الفيلسوف الإنجليزي هربرت سبنسر (H. Spencer) أول من استخدامه عام 1862 وهو من أكثر المفاهيم وأكثرها إلزاماً في علم النفس الاجتماعي المعاصر.

يُعرِّف العالم جوردون ألبورت (Allport, 1935)، الاتجاهات بأنَّها: "إحدى حالات التهيؤ والتأهُّب العقلي العصبي التي تنظمها الخبرة، والذي يعدُّ موجِّهاً لاستجابات الفرد للأشياء والمواقف المختلفة، فهو بذلك ديناميكي عام. ويعرِّف أيموري بوجاردس (Bogardos) الاتجاه بأنَّه "ميل الفرد الذي يميل سلوكه تجاه بعض عناصر البيئة أو بعيداً عنها متأثراً في ذلك بالمعايير الموجبة أو السالبة تبعاً لقربه من هذه أو بعده عنها"، وهو يشير بذلك إلى مستويين للتأهُّب هما: أن يكون لحظياً، أو يكون بعيد المدى (بشير، 2007).

تشير الاتجاهات إلى نزعات تؤهل الفرد للاستجابة لأنماط سلوكية محدَّدة نحو أشخاص أو أفكار أو حوادث أو أوضاع أو أشياء معينة وتؤلِّف نظاماً معقداً تتفاعل في مجموعة كبيرة من المتغيرات المتنوِّعة (نشواتي، 2003).

ويعتبر المفكر الإنجليزي (هربرت سبنسر) من أوائل علماء النفس الذين استخدموا هذا المفهوم، حيث قال: إنَّ الوصول للأحكام الصحيحة في المسائل المثيرة، يعتمد إلى حدٍ كبير على الاتجاه الذهني للفرد الذي يصغي إلى هذا الجدل أو يشارك فيه (فودة، 2014).

وصاغ شريغلي (Shrigly) إطاراً لتحديد معنى مستنداً في ذلك إلى تاريخ مفهوم الاتجاه وعلم النفس التربوي والاجتماعي ونظريات التعلُّم، وقد توصَّل إلى تحديد خمسة أبعاد تحدد مفهوم الاتجاه (العليمات، 1994).

وهناك قائمة من التعريفات وردت في الدراسات والبحوث التربوية والنفسية، إذ يعرض (سرحان، 1993) مجموعة من التعريفات، وهي:

1. يعرِّف ثيرستون (Thurston) الاتجاه بأنَّه درجة من العاطفة الإيجابية أو السلبية المرتبطة بموضوعٍ ما.
2. يعرِّف البورت (Allport) الاتجاه بأنَّه حالة استعداد عقلي عصبي عن طريق الخبرة، وتباشر تأثيراً موجهاً أو ديناميكياً على استجابات الفرد نحو جميع الموضوعات أو المواقف المرتبطة بها.
3. يعرِّف أوسجود (Osgood) الاتجاه بأنَّه ميل عاطفي عام نحو قبول شيءٍ ما أو رفضه.
4. يعرِّف روكيتش (Rokeach) الاتجاه بأنَّه تنظيم لعدد من المعتقدات حيال شيءٍ أو موقف ما محدَّد، بحيث تجعل الفرد ميَّالاً إلى تفضيل أو رفض هذا الشيء أو الموقف (Eagley & Chaiken, 1993).

مكوِّنات الاتجاه:

أجمعت الأدبيَّات بشكلٍ عام على أنَّ الاتجاه يتكوَّن في الغالب من:

1. المكوِّن الإدراكي (المعرفي): ويمثِّل المعلومات التي قد تكون حقائق أو معارف عامة حول موضوع الاتجاه، فمثلاً المعلومات التي لدينا عن ظاهرة القتل للدفاع عن الشرف تنعكس على تشكيل المشاعر نحو موضوع الاتجاه.

2. المكوِّن الشعوري (الوجداني): ويتمثل بما لدى الفرد من مشاعر وعواطف نحو موضوع الاتجاه، وذلك بالاستناد للمعرفة أو الفكرة التي لدى الفرد تجاه الموضوع.
3. المكوِّن السلوكي (النزوعي): فالسلوك تجاه موضوع الاتجاه يتكوَّن بعد أن يكون الفرد قد توفَّرت لديه المعرفة بالموضوع، ثمَّ كوَّن بعد ذلك شعور معيَّن حياله، وبالتالي يكون لديه التهيُّؤ والاستعداد لأداء السلوك أو الحكم على الموضوع. وتعتبر الاتجاهات وسيلة للتنبُّؤ بالسلوك الإنساني (فودة، 2004).

تضفي الاتجاهات على إدراك الفرد ونشاطاته معنىً يساعد على إنجاز الكثير من الأهداف، وتعتبر الاتجاهات من أهم الأمور اللازمة لتغير السلوك الإنساني بغرض مواجهة المؤثرات التي تعمل على تكوين الاتجاهات السلبية (العليمات، 1994).

والاتجاهات تشير إلى نزعات تؤهل للاستجابة لأنماط سلوكية محدَّدة نحو أشخاص أو أفكار أو حوادث أو أوضاع أو أشياء معيَّنة، وتؤلِّف نظاماً معقَّداً يتفاعل فيه مجموعة كبيرة من المتغيرات المتنوِّعة (نشواتي، 2003).

العوامل المؤثِّرة في الاتجاهات:

يمكن تلخيص العوامل المؤثِّرة في الاتجاهات كما يلي:

1. العوامل البيئية: يؤثر على الفرد بشكل رئيس عامل البيئة، سواء كانت أسرة، أم مدرسة، أم مجتمع، أم عادات وتقاليد.
2. عوامل تتعلق بالفرد نفسه: كالخبرات، والمستوى الثقافي والتعليمي والإدراكي، وتجاربه في الحياة.
3. عوامل تتعلق بموقف موضوع الاتجاه، فالفرد بطبيعته يكوِّن اتجاه إيجابي نحو المواقف والأشخاص والمواضيع التي تشبع رغباته، بينما يكوِّن اتجاه سلبي نحو ما يعيق إشباع رغباته (فودة، 1994).

مفهوم الزواج:

يعرَّف الزواج لغوياً:

زوج : الزوج خلاف الفرد. يقال: زوج أو فرد، كما يقال: خسا أو زكا، أو شفع أو وتر (ابن منظور، 2003م).

الزواج اصطلاحاً: علاقة جنسية شرعية بين رجل وامرأة دائمة بهدف الإنجاب والحفاظ على النوع البشري (المحادين، 2012).

ويُعدُّ الزواج من أقدم التقاليد التي عرفها الجنس البشري؛ فهو موجود منذ أقدم العصور وإلى اليوم، وسيبقى ما دام الجنس البشري موجود على وجه الأرض. ويحقِّق الزواج العديد من الفوائد للأفراد والمجتمعات؛ فبالزواج تستمر المجتمعات وتضمن استمرارها، كما يتحقق الإحساس بالأمن والسكينة والاطمئنان للأفراد.

وتمثِّل العلاقة الزوجية غالباً أقوى وأصدق العلاقات الإنسانية لما تحتويه من دفء في المشاعر وعمق في التواصل، ومشاركة في الأهداف والطموح، ورغم كل هذا، إلا أن العلاقة الزوجية تواجه العديد من التحدِّيات التي تؤدِّي أحياناً إلى فشلها (المجلس الوطني لشؤون الأسرة، 2010).

والزواج علاقة اجتماعية تربط بين الرجل والمرأة، وتقوم على أسس دينية واجتماعية واقتصادية، وهي عامل أساسي لبقاء النوع الإنساني والحفاظ عليه.

الدور اصطلاحاً: مجموعة خاصة من الأنشطة المترابطة التي يتم تنفيذها من قبل فرد معين، أو هو أفعال شخص ما ضمن علاقاته مع أشخاص آخرين يعملون في نظام معين (الشراري، 2009).

صراع الأدوار: عبارة عن قيام الفرد داخل الأسرة بعددٍ من الأدوار الاجتماعية، فقد يكون بين هذه الأدوار بعض الخلط والاختلاف والصراع (زهران، 2003).

العنف من الناحية اللُّغوية: يعني الخرق بالأمر وقلّة الرِّفق به، والتعنيف يعني التوبيخ والتقريع واللَّوم (ابن منظور، 1992).

والعنف في (منجد اللغة والأدب والعلوم) هو من "عنَّف، عنفاً، وعنافة بالرجل؛ أي لم يرفق به وعامله بشدّة، والعنف ضد الرِّفق (الشدّة والقساوة)، والأعنف: العنيف

خلاف الرَّفيق، والجيش العنيف كناية عن الرِّجال، يقابله الجيش اللَّطيف كناية عن النساء (ابن منظور، 1997).

أمَّا في لسان العرب، فقد عُرِّف العنف بأنَّه: الخرق بالأمر، وقلّة الرِّفق به، وهو ضد الرِّفق، وأعتنف الأمر أخذه بعنف، والتعنيف هو التقريع واللَّوم (ابن منظور، 1992).

والعنف: هو الاستخدام الفعلي للقوَّة أو التهديد باستخدامها لإلحاق الأذى والضرر المادي والنفسي والشخصي.

ويُعرَّف العنف بأنَّه سلوك أو فعل يتَّسم بالعدوانيّة، يأتي من مصادر مختلفة، قد يكون فرداً، أو جماعةً، أو طبقة اجتماعية، أو دولة، بهدف استغلال الطرف الآخر وإخضاعه في إطار علاقة قوة غير متكافئة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، ممَّا يتسبب في إحداث أضرار مادية أو معنوية أو نفسية لفرد أو جماعة أو طبقة اجتماعية أو دولة أخرى (عبد الوهاب، ليلى، 2000).

العنف الأسري:

يعرَّف العنف الأسري بأنَّه "كل سلوك في إطار العلاقة الأسرية بين الرجل والمرأة، يسبِّب ضرراً أو آلاماً جسمية أو نفسية أو جنسية أو اقتصادية لأطراف تلك العلاقة" (الهر، 2008).

وتعرِّفه الجمعية الأمريكية الطبية بأنَّه سلوك عدائي مقصود يشتمل على التسبُّب بالجروح، أو الإيذاء، أو الحرق من خلال استخدام الجسد، أو استخدام أدوات صلبة، وغالباً ما يكون موجَّهاً من الشريك الحالي أو السابق بهدف السيطرة على سلوك الشريك الآخر (الإبراهيم، 2010).

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري:

مفهوم الدور:

ينبغي قبل التطرُّق إلى مفهوم الدور، الإشارة إلى العلاقة بين الدور والمكانة والفرق بينهما، فإذا كانت المكانة (Status) تعني الإشارة إلى وضع الأشخاص أو حتى الجماعات داخل البناء الاجتماعي الكلي للمجتمع؛ أي وضع شخص أو أشخاص بالنسبة لآخرين، أو جماعة بالنسبة لجماعات، فإنَّ معنى الدور يتضمَّن كل الاتجاهات والسلوك والمشاعر المناسبة لمراكز محدَّدة؛ شريطة أن تكون من الأشخاص الذين هم في تلك المراكز (غيث، 1985).

صراع الأدوار والعمل:

هناك اختلاف بين الباحثين في تحديد الأسباب المؤدِّية إلى التباين في تقسيم الأدوار المنوطة بكل من الرجل والمرأة، حيث تناولها البعض من ناحية بيولوجية من ناحية أن وظيفة المرأة الحمل والإنجاب، وذهب آخرون إلى التطرق إلى الأسباب الفيزيقية، حيث عزوها إلى القدرة الجسمية لدى الرجل، في حين عزاها آخرون إلى أسباب ثقافية جعلت السيطرة والتحكم بيد الرجل، وأرجع البعض ذلك إلى الناحية الاجتماعية، وأنَّ التقسيم في الأدوار بين كلا الجنسين عائد إلى مركز كل منهما في المجتمع ونظرة المجتمع إلى كل مركز مستقلاً بذاته عن الآخر، وما تقوم به النظم الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع من دور في ذلك (عقيل، 2003).

وعلى ذلك، فإنَّ صراع الأدوار لدى الزوجة العاملة، هو الصراع الذي يظهر بحكم التوقعات المختلفة والمتطلَّبات المتباينة التي تنتظر منها تجاه تأديتها لدور الزوجة وقيامها بدور الأم إلى جانب ذلك كونها عاملة بالمؤسسة، ومن ثمّ تختلف التوقعات وتتعدَّد المطالب وتلبية مختلف التوقعات المنتظرة منها، ممَّا يشكِّل مصدراً لصراعات داخلية تعيشها المرأة على مستوى شخصيتها، وأخرى على مستوى العلاقات مع الأفراد

والمجتمع، ممَّا يؤدِّي إلى حدوث نوع من التعارض بين الأدوار التي تقوم بها (بوبكر، 2007).

ونلاحظ ممَّا سبق، أنَّ هناك بعض التباين في وجهات النظر حول مفهوم الدور، فعندما يسير المرء وفقاً لواجبات وحقوق المكانة التي يحتلها، فإنَّ ذلك يعني أنه يقوم بالدور. والدور هو عبارة عن نمط منظَّم من المعايير فيما يختص بسلوك فرد معيَّن يقوم بدور محدَّد في جماعة معينة.

وأرى إنَّ قضية تبادل الأدوار المالية في الأسرة هي حديثة نوعاً ما، حيث إنَّ المرأة أصبحت ذات ذمة مالية مستقلة حديثاً منذ أن أصبحت امرأة عاملة، ففي الوقت الماضي لم يكن للمرأة ذمة مالية مستقلة لكنها كانت تعمل وتعتبر صاحبة مردود مالي على الأسرة، ولكن دون أن يكون بذمة مالية مستقلة، وهذا ما قد يؤدي إلى حدوث الصراع والعنف في الأسرة في تبادل الأدوار المالية في الأسرة، فقد يختلف الأزواج في معرفة كل منهما دوره مادياً في الأسرة، كأن تمتنع الزوجة عن المساعدة أو المشاركة في تحمُّل عبء مالي، فقد تستقلّ بذمتها المالية، وقد يُصرّ الزوج عليها بتحمُّل عبء معيَّن، فمن هنا قد تنشأ ويحدث العنف بالأسرة بسبب تبادل الأدوار المالية في الأسرة.

ويرى كلاً من قرذ يواكس وماركس (Grzywacz & Marks, 2000) أنَّ التداخل بين عينة بيئة العمل والبيت يُحدث تناقضاً أو تعارضاً، قد ينعكس بشكلٍ سلبي على حالة المرأة الصحية؛ فهي قد تتغيب عن العمل، أو تصاب بالإجهاد أثناء العمل نتيجة قيامها بالأعمال المنزلية، كما أنَّها قد لا تستطيع تأدية مناسباتها الأسرية، أو القيام بمهامها المنزلية جراء عملها. أمَّا بالنسبة لحالتها النفسية، فيؤكِّد فرون (Frone, 1997) بأنَّ التداخل بين مهام العمل ومهام البيت تعدُّ من المشاكل المتعلقة بالاكتئاب، وقد يؤدِّي إلى بعض السلوكيات السلبية؛ كتعاطي الكحول.

العنف الأسري (Family Violence):

معنى العنف في اللغة قلّة الرِّفق، تقول عَنُفَ به وعَنُف عليه فهو عنيف إذا لم يكن دقيقاً في أمره (ابن منظور، 1997).

وينحدر مفهوم العنف (Viloence) في الكلمة اللاتينيّة (فيولنسيا) التي تعني السمات الوحشية، بالإضافة إلى القوة وهو الإيذاء باليد أو اللسان أو بالفعل أو بالكلمة أو التصادم مع الآخرين، ويمكن أن يكون على شكل تعدِّي شفوي أو حركي (معتوق، 1995).

تعرِّف منظمة الصحة العالمية العنف الأسري بأنَّه: أي فعل داخل العلاقة الزوجية يؤدِّي إلى الأذى الجسدي ولنفسي أو الجنسي، وهذه السلوكيات تشمل العدوان الجسدي، مثل: الضرب، أو الصفع، والنفسي مثل: التحقير، أو الإجبار الجنسي، أو سلوكيات التحكم الأخرى كالمنع من الحديث مع صديق أو الحرمان من المعلومات (World Health Organization, "WHO", 2000).

والعنف الأسري هو إيقاع الأذى بدرجة هامة أو الفشل في منعه أو التهديد به من قبل فرد من أفراد الأسرة ضد النفس أو ضد الآخرين، أو أي فعل يشمل وليس حصراً على إصابة أو أذى جسدي أو نفسي أو عاطفي أو جنسي أو إهمال أو استغلال أو تخريب ممتلكات أو الرعب أو التعريض للخطر أو تقييد الحرية، أو أي شكل من أشكال السلوك القسري سيطرة على أحد الأفراد في الأسرة، أو الإساءة اللفظية، أو السيطرة الاقتصادية، أو أي فعل آخر مشابه، أو التهديد بأي من هذه الأفعال من قبل أحد أفراد الأسرة تجاه فرد آخر (البداينة، 2004).

أنواع العنف الأسري:

هناك أنواع متعدِّدة من العنف الأسري فتوالد لدى الكثير من الدراسات على أنَّه هناك أربعة أنواع من العنف الأسري، نذكر أهمها:

1- العنف الجسدي:

وهو عنف واضح، وعادةً ما تكون آثاره بادية للعيان، ويُعدُّ من أكثر أنواع العنف انتشاراً، ويتم باستخدام الأيدي أو الأرجل، أو أي أداة من شأنها ترك آثار واضحة على جسد المعتدى عليها، ويعاقب القانون على العنف الجسدي، ويسمح للضحية في حال كانت أنثى ومتزوجة بطلب الطلاق، شريطة تقديم تقرير طبي بواقعة الضرب (كراتشة، 2013).

ويشمل العنف الجسدي الاستعمال المتعمَّد للقوة الفيزيقية (المادية)، أو القدرة، سواء بالتهديد أم الاستعمال المادي للفعل ضد الذات، أو ضد شخص آخر في الأسرة، بحيث يؤدي إلى حدوث (أو رجحان حدوث) إصابة أو موت أو إصابة نفسية، ويعتبر هذا النوع من العنف الأسري الأكثر شيوعاً، وكونه يمكن ملاحظته أو اكتشافه من خلال آثار كدمات على الجسم، وهذا العنف يشمل: الضرب باليد، والضرب بأداة حادّة، والكدمات بأشكالها المختلفة، والخنق، والدفع، والعض، والدهس، والمسك بعنف، وشد الشعر، والقرص (درويش، 2001).

2- العنف النفسي (المعنوي):

إنَّ العنف النفسي أو المعنوي منتشراً كثيراً في المجتمعات التقليدية أو المغلقة، بسبب القيم الثقافية الموروثة، التي تكرِّس المرأة من خلال عملية تنشئتها لتكون مخلوقاً خاضعاً، حيث تسهم الأعراف والموروثات الثقافية في زيادة تحكُّم الرجل بمقدرات أسرته، فمن حق الرجل أن يسيطر على المرأة، وفي هذا السياق، كثيراً ما ترتبط فكرة العنف بالرجولة والفحولة؛ فتعامل المرأة داخل الأسرة على أساس أنها ضعيفة، وغير قادرة على تحمُّل المسؤوليّة، وبالتالي عليها الخضوع للذكور داخل العائلة. وضمن هذه الرؤية، فإنَّ عملية خضوع المرأة للرجل تعدُّ من الأمور الحتمية والمسلَّمات، ولا يجب مناقشتها أو الاعتراض عليها، كما وينسحب هذا النمط من العنف على الأطفال داخل الأسرة، وعادةً ما تكون نتائجه أكثر فداحة ومأساوية (التير، 1997).

ويندرج تحت هذا النوع، ترويع المرأة وإخافتها بأي وسيلة، وهجر الزوج لزوجته بدون مبرر شرعي لذلك، واعتزالها وعدم الحديث معها، وممارسة الضغوط عليها، كما ويندرج تحت ذلك عقوق الأبناء لأمَّهاتهم، أو حرمان المرأة من زيارة أقاربها، أو رؤية أبناءها، أو دفعها لقطع علاقتها بأسرتها (الرديعان، 2008).

3- العنف الاقتصادي:

وللعنف آثار اقتصادية على المجتمع برمَّته، وتتمثل هذه الآثار بتكاليف العناية الصحية والنفسية بالمعنَّف، بالإضافة إلى العب الذي تتحمَّله المؤسسات الاجتماعية والصحية من علاجٍ للإصابات الجسدية والنفسية الناجمة عن العنف، كذلك من الآثار

الاقتصادية للعنف، تلك الآثار السلبية الناتجة عن تعطيل أو تقليل القدرة الإنتاجية، أو القدرة على الاستثمار والإنتاج للأفراد المتعرِّضين للعنف داخل المجتمع (كراتشة، 2013).

العنف الاقتصادي، وهو عدم توفير الأسباب المادية للأنثى أمَّاً، بنتاً، أو زوجة التي من شأنها أن تمنح المرأة إمكانية إشباع حاجتها الأساسية، أو عدم السماح للمرأة العاملة بأن يكوِّن لها ذمّة مالية مستقلة، وأحياناً حرمانها من إمكانية تصرُّفها براتبها الشهري مثلاً (محادين، 2002).

4- العنف الجنسي:

وهو السلوك الجنسي أو المحاولة في الحصول على تلبية رغبات جنسية بالإكراه، أو التعليقات الجنسية غير المرغوبة، أو الإتجار بالجنس لشخص من أفراد الأسرة باستخدام القوة، وهذا النوع غالباً ما يقع على الزوجة عن طريق الإكراه في ممارسة الجنس، واستخدام أساليب لا أخلاقية وسوء معاملتها جنسياً، والنظر إليها للمتعة الجنسية وحسب، وعدم مراعاة رغبتها الجنسية، وهذا يشمل وليس حصراً على: الاغتصاب والاستغلال الجنسي لغايات مادية، أو الجنس التخيلي (التصوير، الصورة، والتسجيل الصوتي بالصورة والحركة)، أو الممارسة الجنسية مع المحارم من أفراد الأسرة (البداينة، 2004).

العوامل المؤدِّية إلى العنف الأسري:

تتلاقى جملة من الأسباب والعوامل التي تساهم في ازدياد العنف داخل الأسر، فبعض هذه الأسباب والعوامل ناتج عن التغيرات الاجتماعية المصاحبة للأسرة، والبعض الآخر عن البيئة المحيطة لها.

إنَّ أسباب العنف الأسري تعود إلى عوامل ذاتية وبيئية في تفاعلهما معاً، ويرتبط العامل الذاتي بتكوين شخصية أفراد الأسرة من الجوانب الجسمية أو النفسية أو العقلية أو الاجتماعية، كما أنَّ العوامل الذاتية تمثِّل اتجاهات الفرد واستعداداته الشخصية التي تدفعه إلى سلوك العنف، وتكمن في طبيعة تكوينه، كما أنَّ وجود خلل عضوي أو اضطرابات نفسية أو عاطفية، ومعاناته من سوء التكيُّف النفسي

والاجتماعي ممَّا يدفعه إلى تصرُّفات تأخذ صورة العنف ضد أحد أفراد أسرته (المسلمي وسيد، 2009).

وعلى ضوء ما سبق، فإنَّ هناك أيضاً العديد من العوامل والأسباب التي تؤدِّي إلى نشوء العنف الأسري، كالأسباب الاجتماعية والثقافية والبيئية التي يندرج تحتها سقف البناء الأسري والزواج غير المتكافئ كسوء الاختيار بين الزوجين الذي يترتَّب عليه تعدُّد الزوجات، والغيرة، والطلاق، وحجم الأسرة عاملاً وسبباً أيضاً في نشوء العنف الأسري، وكذلك المعتقدات الاجتماعية، وتدنِّي المستوى الثقافي والتربوي، وأيضاً تُعدُّ الأسباب الاقتصادية عاملاً مهماً في العنف الأسري، وخاصة في هذه الدراسة التي تتناول توزيع الدور المالي في الأسرة.

واستناداً على ما سبق من عوامل وأسباب تؤدي إلى نشوء العنف الأسري، فإنَّ العامل البيئي يتعلَّق بمساهمات الآخرين كالمدرسة، والعمل، والإعلام، ومؤسسات المجتمع عموماً في ترسيخ عوامل العنف الأسري، فمنها غياب الوازع الديني، وعدم مراعاة الرجال لحقوق النساء، أو الجانب السلوكي المتمثِّل باستسلام المرأة للعنف، إضافة إلى الجانب الاجتماعي كالعادات والتقاليد والتي ضمن مقتضياتها تتطلب من الرجل قدراً من الرجولة في قيادة أسرته بالعنف والقوة، ولا يمكن إغفال الجانب الاقتصادي، حيث قد يمارس الأب العنف ضد أسرته نتيجة الفقر الذي تنعكس آثاره على الأسرة (الأغوات، 2014).

ويرى (الكندري، 2005)، أنَّ العوامل التي تؤدِّي إلى نشوء العنف الأسري عديدة، منها:

1. يمثِّل عمل المرأة، وكيفية صرف ميزانية الأسرة، وتحديد هل الرجل هو من يتحمل مسؤولية الإنفاق، أم يجب أن تشاركه المرأة في ذلك، من الأسباب التي تؤثِّر على العلاقات الأسرية، وقد يؤدي إلى العنف الأسري.
2. الزواج المستند إلى الطمع في المكاسب المادية أو المعنوية، وعندما يعجز إحداهما عن تحقيق تلك المكاسب، فإنَّ ذلك يؤدي إلى المشكلات الأسرية، الأمر الذي يؤدِّي بالتالي إلى العنف الأسري.

3. كما قد تؤدي إفرازات التطور الحضاري، مثل: خروج المرأة كما تشاء دون الالتزام بالعادات والتقاليد الاجتماعية والأسرية، ممَّا يدفع الرجل إلى محاولة الحد من ذلك باستخدام العنف.

الأشكال الرئيسية للعنف الأسري الموجَّه ضد المرأة:

إنَّ العنف الأسري الموجَّه ضد المرأة، إمَّا أن يكون عنفاً يأخذ شكلاً صحياً؛ أي يفرض ظروفاً غير صحية على المرأة من خلال حرمانها من التمتُّع برعاية صحية مناسبة، كإجبارها على الحمل المتعدِّد، وعدم السماح لها بتنظيم وتحديد النسل، أو حرمانها من مراجعة الطبيب لسبب أو لآخر، أو حرمانها من التغذية الجيدة؛ ممَّا قد تؤثر هذه الإجراءات القاسية تأثيراً سلبياً على صحة المرأة (الزغبي، 1995).

وعلى ذلك ،فقد يكون العنف لفظياً، وهو أشد أنواع العنف خطراً على الصحة النفسية للمرأة، ورغم أنَّه لا يترك آثاراً مادية عليها، على سبيل المثال لهذا النمط من العنف هي تلك اللغة التي تقلِّل من شأن الإنسان ومكانته وآدميته والخارجة في صيغ كلامية بذيئة وقاسية. علماً أنَّ هذا النوع من العنف لا تعاقب عليه القوانين العربية عموماً. وقد يكون العنف بالتهديد وبخاصة تحت مسمى الطلاق؛ فالتهديد به يترك آثاراً نفسية بعيدة المدى على نفسية المرأة وصحتها (خطَّاب، 1992).

وهناك شكل آخر من العنف ضد الزوجة يرتبط بالمسألة الجنسية، وهو العنف الجنسي؛ أي بمعنى لجوء الزوج إلى استخدام قوته أو سلطته لممارسة الجنس مع الزوجة دون مراعاة لوضعها الصحي أو النفسي أو رغباتها الجنسية، أو ربما إجبارها على ممارسة أساليب جنسية خارجة على قواعد الخلق، أو إجبارها على مشاهدة أفلام جنسية مخلّة بقواعد الأخلاق والآداب، وإجبارها على تطبيقها، أو يقوم الرجل بذم عاداتها الجنسية، أو أسلوبها الجنسي بقصد إذلالها أو تحقيرها، وقد يعود ذلك العنف للجهل الجنسي الذي تعاني منه بعض النساء، وكذلك الرجال على حدٍ سواء (بوزبون، 2004).

الآثار المترتِّبة على العنف الأسري ضد المرأة:

للعنف ضد المرأة آثاراً عديدة، فمنها ما يعود على المرأة نفسها، ومن ثمَّ على عائلتها وأطفالها، وبالتالي على المجتمع بأسره، فمن آثار العنف على المرأة:

آثار جسدية؛ فالعنف الجسدي الذي يمارس ضد المرأة قد يخلِّف آثاراً جسدية مثل: الجروح، وضعف في التركيز، وفي الحالات الشديدة قد ينتج عنه حدوث إعاقات دائمة أو التعرُّض للموت. وآثارا نفسية كعدم الثقة بالنفس، وعدم الشعور بالأمان، وكره الأسرة أو الحياة الزوجية، والشعور بالعدوانية والعصبية والاكتئاب (الخالدي، العلمي، 2009).

إنَّ المرأة تبقى أسيرة لدائرة العنف رغم تعرضها للعنف اللفظي، أو الجسدي، أو الجنسي، إلا أنها ولخلفيتها الاجتماعية ومصيرها المجهول تبقى تحت العنف وداخل دائرتها؛ لذلك فإن المرأة العاملة تمتلك عاملاً اقتصادياً يجعلها تتخذ قرار العودة للزوج أو عدمه؛ لذلك أصبح من المهم أن تكون المرأة عاملة وصاحبة ذمة مالية مستقلة.

نظرة الإسلام للمرأة العاملة:

كانت المرأة العربية في الجاهلية مبعث التشاؤم والهمّ الشديد؛ لذلك كانوا يئدون البنات عند ولادتهنَّ؛ أي يدفنوهنَّ أحياءً. وقد حرَّم الإسلام ذلك تحريماً قاطعاً، فقال الله عزَّ وجلّ:﴿وَإِذَا الْمَوْؤُودَةُ سُئِلَتْ ۞ بِأَيِّ ذَنبٍ قُتِلَتْ﴾(التكوير، الآيتان 8، 9)، كما قال جل شأنه: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالأُنثَى ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ۞ يَتَوَارَى مِنَ الْقَوْمِ مِن سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ أَيُمْسِكُهُ عَلَى هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلاَ سَاء مَا يَحْكُمُونَ﴾(النحل، الآيتان، 58، 59)، وجاء نور الإسلام، فبدَّد كل هذه الظلمات، وبعد أن كانت المرأة تورث على أنَّها متاع، أصبحت ترث الرجل، وتقرّر حقّها في أن ترث كابنة وكأم وكجدة وكزوجة وكأخت.

وساوى الله سبحانه وتعالى بين الرجل والمرأة في الثَّواب عن الأعمال الطيِّبة التي يعملها أحدهما، فقد قال جل شأنه: ﴿أَنِّي لاَ أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى بَعْضُكُم مِّن بَعْضٍ﴾(آل عمران، الآية 195)، وقد صدرت أحاديث نبويّة عديدة عن المرأة ومكانتها في المجتمع، منها مثلاً قوله ﷺ: "إنَّما النِّساء شقائق الرِّجال" (رواه أبو داود

والترمذي)، ومنها أيضاً: "وأكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خُلقاً وخياركم خياركم لنسائهم) (رواه الترمذي).

بل إنَّ القرآن الكريم أعطى المرأة حق الانتخاب المباشر لرئيس الدولة، وهو أمرٌ لم تحظَ به المرأة حتى الآن في كثيرٍ من الدول الغربية، وحق انتخاب رئيس الدولة هو ما يسمَّى في الإسلام بالبيعة، إذ قال عزَّ وجلّ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَى أَن لَّا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَادَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَانٍ يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِينَكَ فِي مَعْرُوفٍ فَبَايِعْهُنَّ وَاسْتَغْفِرْ لَهُنَّ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ (الممتحنة، آية 12)، وأنَّ القرآن الكريم أضاف ملامح ومعالم أخرى للحب الصحيح الذي يجب أن يتوافر بين الزوجين لتزدهر بينهما السعادة، قال الله العزيز الحكيم: ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ﴾ (البقرة، آية 187).

وعلى الرّغم من كل ما يُقال عن وجوب التعاون بين الزوجين، إلَّا أنَّ الرجل الذي يفعل ذلك إنَّما هو في الحقيقة نصف رجل؛ لأنَّ الرجل ملزم بالإنفاق على زوجته ومنزل زوجته، وأنَّه ملزم بذلك مهما كان ثراء الزوجة، هذا هو حكم الشريعة الإسلامية الغرَّاء؛ فالإنفاق على الزوجة من أهم الأسباب التي تخوّل للرجل الحق في أن يكون قوَّاماً عليها، وهذا ما ذكره الله تعالى في سورة النساء: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاء بِمَا فَضَّلَ اللّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنفَقُواْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ (الآية 34) (المحامي، 1992).

ولقد كان للمرأة المسلمة دورها الكبير في صنع تاريخنا المجيد، ولم تخلُ حياة نبيٍّ من الأنبياء من المرأة المكمّلة والمعينة في سائر الدعوات والرِّسالات وعلى مرّ العصور والأزمان؛ فليكن للمرأة المسلمة الآن دورها الكبير في نهضة وهجرة جديدة إلى الله ورسوله وفي خدمة الإسلام والمسلمين وخدمة العلم، وفي صنع التاريخ مرّة أخرى كما صنعناه من قبل بشموخه وجلاله وروائع ذكرياته (الغنوشي، 1998).

عمل المرأة ودورها في المجتمع:

لم تحدِّد الأديان السماويّة الكثير من ملامح شخصية المرأة خارج الأسرة إلَّا بما يقتضي الموقف، فقد قامت بأدوارٍ مختلفةٍ، فهي المرأة الحاكمة التي تقوم بشؤون الدولة، وهي المرأة العاملة خارج البيت، ولكنَّها تراعي الآداب والأخلاق العامة في ذلك، وهي المجاهدة الصابرة المستسلمة لقضاء الله وقدره، وهي الشاهدة بالحق والعدل خوفاً من الله وعقابه، وغيرها من الملامح التي توحي بقدرة المرأة على ممارسة الأعمال المختلفة، وأنَّ لا حرج في ممارسة أكثر هذه الأعمال بما يتَّفق مع أحكام الأديان والشرائع السماوية المختلفة والتي لا تعرف شيئاً عنها، باستثناء ما ذكر من مواقف القصص القرآني (العمري، 2012).

الاتجاهات والنظريَّات المُفَسِّرة للعنف:

أولاً: النظرية الصراعية

يُعدُّ كارل ماركس مؤسِّس النظرية الصراعية، ومن أهم روَّاد هذه النظرية دارندوف وكولينس (Dahrendorf & Collins)، حيث قاما بغربلة أفكار كارل ماركس وربطها بالحياة المعاصرة، وترى هذه النظرية أنَّ المجتمع عبارة عن مرحلة من الصراع على السيادة والقوة، ويظهر هذا الصراع بين الطبقات الاجتماعية المتنافسة للسيطرة على وسائل الإنتاج وامتلاك مصادره.

إنَّ العنف في المجتمع هو ميراث للظلم التاريخي، وحالات القهر والاستلاب والتهميش التي تعرَّضت له المرأة من قِبَل الطبقة الذكورية، ويُفسِّر ماركس ذلك من خلال علاقات القهر والسيطرة والخضوع، التي كانت بسبب تطوُّر قوى الإنتاج بشكل أبطأ في التطور الطارئ على علاقات الإنتاج. ويأتي بطء تطوُّر علاقات الإنتاج لمجموعة من الأسباب الثقافية والاقتصادية، وكذلك بسبب رغبة الطبقة المسيطرة من مالكي وسائل الإنتاج، ويقابلهم بالقالب ما يسمَّى بالطبقة الذكورية في المجتمع في الاحتكار، والتمتُّع بوسائل الإنتاج ومكتسباته في الاعتبار والنقود والقوة، وهنا تحاول هذه الطبقة جاهدة على تجيير وسائل الإنتاج لصالحها، ومنعها عن الطبقة الدنيا (أو ما يسمى بالطبقة الأنثوية)؛ عبر مجموعة من الآليات: ضخ علاقات إنتاج، وتزييف وعي، وتشريعات، وقوانين، ونظم؛ تميل بمعظمهما نحو تعظيم مكاسب الطبقة

الذكورية؛ بهدف تأصيل وإحكام السيطرة على الطبقة الأنثوية، وتكرس موازين قوى غير متكافئة بين الرجل والمرأة (كراتشة، 2013).

وترى هذه النظرية، أنَّ الصراع هو التصادم بين المبادئ والقيم، وهو نتاج (اختلاف، رغبة)، وأنَّ الصراع يحدث في حال قل الانسجام والتوازن داخل المحيط أو النسق الاجتماعي (الأسرة)، وينتج الصراع كذلك نتيجة لوجود حالة من عدم الرضى عن توزيع الموارد المالية، كالدخل داخل الأسرة، وقد يتيح أيضاً بسبب التفاوت في المستوى الوظيفي، وعمليات السيطرة من قبل أحد الزوجين.

كما وتنطلق النسوية الراديكالية من الاعتقاد بأنَّ الرجال هم المسؤولون عن استقلال النساء وهم المنتفعون في الوقت نفسه من هذا الوضع، من هنا، فإنَّ البطريركية– أي الهيمنة الثقافية المنهجية للذكور على الإناث في المجتمع– هي من القضايا المحوريّة لهذه المدرسة النظرية، وفي نظر هذه الفئة، فإنَّ البطريركية ظاهرة شاملة انتشرت في جميع المجتمعات وفي مختلف الأزمنة والثقافات. ويركز هؤلاء الدارسون على العائلة باعتبارها المنبع الأول لقمع المرأة في المجتمع، ويضيف هؤلاء أنَّ الرجال يستغلون النساء بالاعتماد على ما يقدِّمنه من أعمال بيتية ومنزلية، بينما ينكرون عليهنَّ الوصول إلى مواقع السلطة والتأثير في المجتمع (جرنز، 2005).

وعلى ذلك، فإنَّ الصراع في تبادل الأدوار المالية يقع بين الزوجين على المسائل المادية والقيم والأفكار المتبادلة والطبقات الاجتماعية؛ للسيطرة على وسائل الإنتاج وامتلاك مصادره، فكل من الزوجين يسعى جاهداً إلى امتلاك الدور المالي إنتاجاً وتوزيعاً ممَّا يترتَّب عليه صراعاً يؤدِّي إلى العنف الأسري.

وعلاوة على ذلك، فإنَّ أصحاب نظرية الصراع أمثال كارل ماركس، يرون بأنَّ الصراع على المسائل المادية والقيم والأفكار المتباينة يُعدُّ أمراً عادياً في المجتمعات التي تنقسم إلى طبقات، حيث إنَّ الاختلاف في الطبقات، أو في جماعات الناس لها رغبات وحاجات تختلف باختلاف هذه الطبقات، وبالتالي فإنَّ هذا الاختلاف يؤدي ضمنياً إلى حدوث صراع بينهما.

ويرى أنصار هذه النظرية، أنَّ العنف الذي يحدث في المجتمع، ما هو إلَّا ميراث للظلم التاريخي، ومعاناة الأقليات والفئات المستضعفة في المجتمع، كما يرون بأنَّ العنف وسيلة قوية في الحرب بين الجنسين، ومشكلات التميَّز التي سيطرت على العقول خلال فترة زمنية طويلة (عبد المحمود، والبشري، 2005).

ثانياً: النظرية البنائية الوظيفية

ينظر أصحاب الاتجاه الوظيفي إلى حدوث العنف في الأسرة كحاجة وظيفية وضرورة تقتضيها حاجات النسق الاجتماعي، ويؤكِّدون بأنَّ هناك عوامل عديدة تعمل على إعادة الاستقرار وإعادة توازن النسق. والمسلَّمة الأساسية التي ترتكز عليها هذه النظرية تتمحور حول فكرة تكامل الأجزاء والاتساق، والتماسك، والاعتماد المتبادل بين هذه الأجزاء المختلفة للنسق، وعليه فإنَّ أي خلل أو تغيُّر في جزء من أجزاء النسق من شأنه أن يُحدث تغيُّرات في أجزاء أخرى.

وعلى هذا الأساس، ينظر الوظيفيون للعنف، على أنَّه يتضمن دلالات هامة عن حالة اللاتوازن وعدم الاتساق في داخل النسق، فالعنف: إمَّا أن يكون نتاجاً لفقدان المعيار، أو أن يكون نتاجاً لفقدان الارتباط بالجماعات الاجتماعية، أو نتيجة اللامعيارية أو فقدان التوازن، الذي قد يصيب المجتمع الإنساني أو الجماعة، بحيث تتحطَّم المعايير وتسوء الفوضى؛ فليجأ الأفراد إلى العنف (كراتشة، 2013).

كما يرى أصحاب هذه النظرية أنَّ الدور يتكوَّن من الأعراف التي توجِّه السلوك، وهذه الأعراف قد توارثت عبر الأجيال من خلال المكانة أو الوضع الاجتماعي، وبالتالي فإنَّ الدور الذي يحتلّه الفرد يحتِّم عليه نوعاً معيَّناً من السلوكيَّات والتصرفات، كما أنَّ هذا الدور يتضمَّن توقُّعات الفرد الذاتية لما يحب أن يكون عليه سلوكه؛ لذا فإنَّ الفرد الذي يشغل مكانة أو موقعاً معيناً في المجتمع، عليه تعلُّم السلوك المناسب، وأن يتصرَّف وفقاً لمقتضيات الدور الذي يشغله (Schumacher, 1995).

وينظر التحليل الوظيفي المعاصر إلى العنف باعتباره مرحلة متقدِّمة من عملية صراع طويلة داخل النسق، فالنسق عبارة عن بناء في حالة تغيُّر، وتتشكَّل الصراعات

داخل النسق عبر مستويات متعدِّدة داخل النسق، وعبر أنماط مختلفة من الصراع (زايد، 2002).

وبناءً على ما سبق، فإنَّ أصحاب الاتجاه الوظيفي ينظرون إلى حدوث العنف في الأسرة كحاجة وظيفية، وقد يكون له جانب إيجابي في الأسرة، ويتم اللجوء إليه كوسيلة قد يتخذها بعض الأفراد داخل الأسرة (الزوج باتجاه الزوجة)؛ لتدعيم التماسك داخل الأسرة، وإعادة التوازن لها ولتماسكها، ولتعزيز وزيادة عوامل الضبط الاجتماعي بين أركانها. وفي السياق ذاته، تؤكِّد النظرية الوظيفية بأنَّ اختلاف أدوار المرأة عن أدوار الرجل في المجتمع الواحد، ومحاولة الرجل ضبط هذه الأدوار عن طريق استخدام أحد أنماط العنف، يمكن النظر إليه كأمر وظيفي وإيجابي، من شأنه أن يعزِّز أو يزيد حالة الاتساق داخل النسق الواحد؛ لذلك اعتبر الوظيفيون دونية وضع الزوجة أمراً إيجابياً داخل الأسر، ومساهماً أساسياً في استمرار المحافظة على كيان وبناء الأسرة وتوازنها (كراتشة، 2013).

وعلى ذلك، فإنَّ العنف الأسري في الأسرة يحدث من وجهة نظر أصحاب هذه النظرية بشكل وظيفي وضروري، وأنَّ الاعتماد المتبادل بين الأزواج في توزيع الأدوار المالية بات يشكِّل عنفاً أسرياً في حالة أن تتحطَّم المعايير، وتسود الفوضى في النسق العائلي نتاجاً لسوء توزيع الدور المالي؛ فيلجأ الأزواج إلى العنف. وفي السياق ذاته، تؤكِّد النظرية البنائية الوظيفية على أنَّ العنف سوف يحدث في الأسرة ما دامت المرأة تختلف في أدوارها عن الرجل، وما دام الرجل يحاول جاهداً ضبط مسار هذه الأدوار عن طريق استخدام أحد أنواع العنف ، خاصة بالنظر إلى دونية المرأة.

ثالثاً: نظرية الدور الاجتماعي

يُعدُّ جورج هربرت ميد (George Mead) من أهم روَّاد هذه النظرية، ويركِّز في هذه النظرية على مفهومين أساسيين، هما: المكانة الاجتماعية، والدور الاجتماعي؛ فالمرأة ينحصر دورها في رعاية الأطفال وكبار السن، وهي من يقع على عاتقها ممارسة هذا الدور وما يرتبط به من توقُّعات؛ لذا، فإنَّ هذه التوقعات تنعكس على

عمل المرأة خارج المنزل، ونوع الأعمال التي تقوم بها، وبالتالي ينحصر عملها في مجال الخدمات والعلاقات الإنسانية.

حيث تهتمّ هذه النظرية بالعلاقة بين طبيعة ما يؤدِّيه أفراد الأسرة من أدوار داخل الأسرة، وعلاقة ذلك بظهور العنف لدى الأبناء عموماً والمراهقين على وجه الخصوص، حيث تتكوَّن الأسرة من مجموعة من الأدوار التي تكمل بعضها بعضاً، وتتوزَّع تلك الأدوار إلى أدوار تقوم بالإشراف وتوجِّه عملية التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة، وهذه أدوار الأب والأم أو الكبار، وأدوار معتمدة تتلقَّى التنشئة والرعاية، وتتغير العلاقة بين الأدوار بتغيُّر دور الحياة الأسرية، وهناك العديد من العوامل والمتغيرات التي تتداخل وتؤثِّر على الطريقة التي يتم بها أداء الأدوار الأبويّة في عملية التنشئة الاجتماعية، ومن أمثلة تلك المتغيرات: توقُّعات العمل، وخبرات التنشئة التي مرَّ بها الوالدان، والصحة والاستقرار الاقتصادي وغيرها من المتغيِّرات (Straus, 1994).

وبناءً على ما سبق، فإنَّ العنف الأسري يحدث هنا من وجهة نظر أصحاب نظرية الدور الاجتماعي في توزيع أدوار الرجل والمرأة، إذا تباينت وجهات نظر الزوجين في حقيقة دور المرأة داخل الأسرة، حيث إنَّ المرأة مناط بها الدور الاجتماعي الإشرافي والتوجيهي، ومنحصر في تربية ورعاية الأطفال، والعلاقات الإنسانية، وليس لها دوراً اقتصادياً، أو رأسمالية إنتاجاً أو توزيعاً.

رابعاً: النظرية التبادلية:

من أعلام هذه النظرية كلاً من جورج هومانز (George Homans)، وبيتر بلاو (Peter Blau)، وقد انطوت نظرية التبادل على رفض "النظرية الكبرى"، وفي حالة هومانز، على محاولة لبناء نظرية استنباطية انطلاقاً من المبادئ الأولية لعلم النفس السلوكي.

وتدَّعي النظرية في منطلقها الأساسي، أنَّ البشر يمارسون سلوكاً يجلب لهم منافع ويُشبع لديهم حاجات، وهذا المستوى من التحليل يقابل مستوى وحدة الفعل الصغرى عند بارسونز في بداية لعملية إيجاد المؤسسات وفكرة التبادل باعتبارها مصدراً من مصادر التضامن الاجتماعي، أو وسيلة من وسائله فكرة راسخة في تقاليد

الأنثروبولوجيا الاجتماعية، وصورة المجتمع عند هذه النظرية تتلخَّص في أنَّ نشاطات البشر المتبادلة ترمي إلى الحصول على الحد الأقصى من المنفعة (كريت، 1999).

وبناءً على ذلك، فإنَّ إمكانية تحقيق المرأة دخلاً أعلى، تعتبر سبباً في زيادة معدلات الطلاق؛ لأنَّ من غير المعقول لها أن تختار دوراً تقليدياً، بينما تتوافر أدوار أخرى. ولعلَّ أسهل طريقة لإيضاح الخصائص المميزة للنظرية التبادلية، هو في التركيز على محاولتها بناءً نماذج لما يقوم به الفرد إذا ما تصرَّف بعقلانية في موقفٍ معيَّن؛ فما دام الزوج أو الزوجة يعرف كل منهما ما هو بداخله، ويعرف ما هي السلع والخدمات المتاحة له، ويعرف ترتيب الأشياء التي يرغب في الحصول عليها؛ لذا، فإنَّه يستطيع ترتيب البدائل المتاحة لديه بحسب ما هو أفضل. وبناءً على ذلك فإنَّ تبادل الدور المالي في الأسرة يجب أن يكون على درجة كافية من الوعي حتى لا يؤدِّي إلى العنف الأسري.

وقد تدخل بين الأزواج فكرة التعاطف، وأيضاً فكرة الالتزام، وأنَّ الكثيرين ممَّا يساورهم القلق حول أنانية سلوك الشريك، قد لا يدركون أنَّ كثيراً من الأفعال التي تنمُّ في ظاهرها عن الكرم والثقافي، إنما هي في حقيقتها أفعال للحصول على المنفعة الشخصية، وأنَّ كل من الزوجين يمكن أن تكون لديه مجموعة مختلفة من الأمور التي يفضِّلها، وهي ممارسات تخضع هي أيضاً للتدرُّج من حيث الأولوية، وبذلك تقترب النظرية من النموذج المثالي لكلا الزوجين أو أحدهما في عملية تبادل الأدوار المالية في الأسرة، فإذا ما كان هناك اختياراً عقلانياً، فإنَّ تبادل الدور المالي وسوء توزيعه يؤدذِي حتماً إلى العنف الأسري (Craib, 1992).

خامساً: نظريات الحتمية الاقتصادية والاجتماعية:

ترى هذه النظريات أن عمليات التغير الاقتصادية والاجتماعية، قد أثرت على الأدوار الاجتماعية للمرأة، وبالتالي أثّرت على سلوكها الاجتماعي المنحرف والسوي. وتبعاً لذلك، أصبحت جرائم المرأة لا تختلف كثيراً عن جرائم الرجال، وخير من يمثل هذه النظريات ريتا سايمون وفريدا أدلر (Simon & Adler).

1- فريدا أدلر (Adler, 1975):

ترى أن جرائم النساء تمثل نوعاً من الاحتجاج على مجتمع يحكمه ويتحكم به الرجال، وأن المرأة وبسبب التغيرات الاقتصادية والاجتماعية قد تأثر دورها، وبالتالي أثَّر ذلك على الجريمة والسلوك المنحرف لها. فالمرأة تحاول جاهدة الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي، وتبعاً لذلك بدأت تغير في المؤسسات الاجتماعية، وهكذا ترى أن تغير أنماط الجرائم عند النساء هذه نتيجة منطقية لتغير الأنماط السلوكية لديها، والأمثلة على ذلك تتمثل في أن المرأة بدأت ترتكب جرائم ذات طبيعة رجولية، كالإيذاء والسرقة والانخراط في العصابات. وتعتقد أن جرائم الإناث ستزداد في المستقبل وذلك لتقارب أدوار النساء من الرجال (Siegal & Senna, 1985).

2- ريتا سايمون (Simon, 1975):

حاولت سايمون اختبار نظرية أدلر سنة 1975 في كتابها المرأة المعاصرة والجريمة، ووجدت بناءً على دراسة الإناث للأعوام 1953، و 1963، و 1972 زيادة ملحوظة في جرائمها وخاصة الجرائم ذات الطابع الاقتصادي، فيما لم تتغير جرائمها ذات الطبيعة العدوانية. وقد فسرت ذلك؛ أي زيادة الجرائم الاقتصادية بالقول إن هنالك فرصاً اقتصادية وحقوقاً أكثر من قبل أي أنها أصبحت تتمتع باستقلال أكثر من قبل، وهذا يعود إلى حركة تحرر المرأة (Simon, 1976).

وباختصار، يمكن القول إن لمبروزو وتوماس وبولاك، قد ربطوا بين انحراف المرأة وطبيعتها البيولوجية. فيما ركز فرويد على النمو النفسي والجنسي وصورها، بأنها كائن مضطرب بحاجة إلى الحنان والعطف، ويمثل ذلك فرويد وكونوبكا. أما النظريات الحتمية، فرأت أن جرائم المرأة هي نتيجة لتغير أدوارها وبسبب التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، وتمثل سايمون وأدلر هذا الاتجاه (الوريكات، 2004).

وعلى ضوء ما يرى أصحاب هذه النظرية بأن المرأة وبسبب التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، قد تأثّر دورها وترتب على ذلك أثراً على الجريمة السلوك المنحرف لها، فالمرأة في توزيع الأدوار المالية تحاول جاهدة الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي، في حين لا يزال يرى الرجل أن المرأة مناط دورها داخل الأسرة في

الرعاية والتربية، وعلى ذلك يترتب العنف داخل الأسرة بناءً على اختلاف وجهات النظر، والمشادات بين الرجل الذي يحصر دورها في الرعاية، والمرأة التي تسعى للذمة المالية المستقلة، وحرية التصرف اقتصادياً.

سادساً: النظريات الجندرية وجرائم المرأة:

هنالك مجموعة من النظريات التي اعتمدت على مفهوم الجندر ليس لتفسير جرائم الإناث، بل ولتفسير جرائم الذكور أيضاً، ومنها نظرية ضبط القوة لهاجان (Power-Control Theory) سنة 1989، ونظرية مسرشمدت (Messerschmidt) سنة 1986، وسنة 1997، وهي نظرية في توجه القوة، وهنالك أربع نظريات اجتماعية أنثوية أخرى، أذكر أهمها نظرية ضبط القوة، التي ترى أن علاقات العمل بما فيها من سلطة وقوة وتدرج تنعكس على العلاقات الأسرية، وبما أن علاقات العمل تعتمد على الجندر (النوع) والجنس، فتختلف الأدوار الاجتماعية عند الإناث، ويتبع ذلك بالضرورة القيم والتوقعات الاجتماعية، كما أنه كلما زادت الأسرة أبوية كلما اتسعت الفجوة الجندرية في ارتكاب الجرائم والسلوك المنحرف، فالعمل والنفوذ والامتيازات والمكانة تفهم حسب الجنس (الوريكات، 2004).

وعلى ضوء ما سبق، فإن الاختلافات الجندرية الموجودة في العمل، والدور المالي، تنعكس على الضبط الاجتماعي والذي ينعكس بدوره على الأسرة، وترتبط هذه النظرية بنظرية التعلم الاجتماعي، والتنشئة الاجتماعية، والضبط الاجتماعي، وما يميز هذه النظرية عن غيرها، مسألة القوة والصراع في العلاقات الأسرية والتي هي انعكاس لبيئة العمل، وعلى ذلك فإن تزايد مساهمة المرأة في العمل خارج المنزل، واستقلالية ذمتها المالية، يعمل على زيادتها أيضاً في الجريمة والانحراف الاجتماعي.

سابعاً: النظرية الثقافية الفرعية:

لقد تبنَّى كل من وولف قانق وعالم الجريمة الإيطالي فرانكو فيركوتي (Wolfgang & Feracuti)، مفهوم الصراع الثقافي للعنف سنة 1967. لقد حاول العالمان الدمج بين أكثر من نظرية واتجاه لتفسير بعض جرائم العنف، وليست كل جرائم العنف. فقد ركَّزا على جرائم الإيذاء والقتل، ولقد ساهم وولف قانق من خلال

بعض التفسيرات النظرية الأمريكية للجريمة والانحراف من مثل: الصراع الثقافي (سيلين)، والدراسات الأيكولوجية (شوومكي)، ونظريات التعليم والاشتراط الاجتماعي (بندورا وغيره). بينما ساهم الإيطالي فيركوتي بإدخال المناحي الطبية والبيولوجية والتي سيطرت على علم الجريمة الأوروبي، وعلاوة على ذلك فقد جمعت نظريتهما الكثير من المتغيرات النفسية والاجتماعية (الوريكات، 2004).

وعلى ذلك، فإن نظرية الثقافة الفرعية ترى أن الصراع في الدور المالي في الأسرة، يعود إلى طبيعة البيئة الثقافية المتباينة، فالثقافة السائدة في المجتمع وفي الأسرة تحديداً ثقافة بسيطة إلى حدٍ كبير، بعكس ثقافة المجتمعات الحضرية المنفتحة.

2.2 الدراسات السابقة وذات الصِّلة:

نظراً لندرة موضوع الدراسة، فقد تعذَّر على الطالبة الحصول على دراسات سابقة ذات صلة مباشرة؛ لذا فقط تمَّ الاستعانة في دراسات ذات صلة، وبما يخدم أهداف الدراسة الحالية، وجاءت الدراسات ذات الصلة العربية والفقهية والأجنبية على النحو الآتي:

أولاً- الدراسات العربية:

قام (الأغوات، 2014) بدراسة عنوانها: "صراع الأدوار الجندرية ودوره في العنف الأسري، لواء قصبة الكرك أنموذجاً"، هدفت إلى التعرُّف على طبيعة صراع الأدوار الجندرية، وطبيعة العنف الأسري، وتحديد أشكاله، وطبيعة العلاقة بينهما في الأسرة الأردنية في لواء قصبة الكرك. وتكوَّنت عينة الدراسة من (534) مبحوثاً تمثِّل الأزواج في محافظة الكرك، واستخدم استبانة وزعت على عينة عشوائية طبقية تمثِّل الأزواج في محافظة الكرك، واستخدم المنهج الوصفي التحليلي، وتبيَّن وجود علاقة إيجابية ودالة إحصائياً بين صراع الأدوار الجندرية والعنف الأسري، وتبيَّن وجود فروق تُعزى لحالة العمل لصالح من لا يعمل، كما تبيَّن وجود فروق تُعزي للمؤهل العلمي، حيث كان ذوي المؤهل (دراسات عليا) الأقل في مستوى الصراع الجندري.

وقام (المجالي، 2011) بدراسة عنوانها: "عوامل العنف ضد المرأة العاملة في القطاع الحكومي"، هدفت إلى التعرُّف بشكل رئيسي على العوامل المؤدِّية للعنف نحو المرأة، وشملت العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتعرُّف على أسباب وأشكال العنف الموجَّهة نحو المرأة العاملة، فقط تمَّ بناء استبانة متكيفة مع العينة المبحوثة، وتكوَّنت عينة الدراسة من (280) من العاملات في القطاع الحكومي، وبنسبة (34%) من حجم عينة المجتمع، وشملت أداة الدراسة البيانات الأولية عن عينة الدراسة، والبيانات المتعلقة عن بيئة العمل، والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المؤدِّية للعنف. وقد كان من أهم نتائج هذه الدراسة، أنَّ أكثر أشكال العنف نحو النساء العاملات تتمثَّل في التميُّز في العمل بين الجنسين، والشدة والقسوة في المعاملة، وأظهرت الدراسة أنَّ أكثر أسباب العنف المتصلة بالعمل نحو النساء العاملات هو الإهمال لمتطلبات الأسرة، والإصرار على العمل، والغيرة والشك، كما أظهرت الدراسة أنَّ 25% من أفراد عينة الدراسة قد تعرضن للعنف داخل بيئة العمل، وأنَّ العامل الاجتماعي يُعدُّ من أهم عوامل العنف الموجَّه نحو المرأة العاملة.

وقامت (البداينة، 2011) بدراسة عنوانها: "أنماط العنف الواقعة على المرأة العاملة في القطاع الصحي في الأردن"، هدفت إلى التعرُّف على أنماط العنف الذي تتعرَّض له المرأة العاملة في القطاع الصحي في المنزل، وفي العمل، واختلاف هذه الأنماط تبعاً لمتغير الإقليم، والدخل، والحالة الاجتماعية، والمستوى التعليمي، ومكان الإقامة، واستخدمت استبانة بطريقة عشوائية بسيطة، وتكوَّنت عينة الدراسة من (620) امرأة عاملة في القطاع الصحي.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج كان أهمها: تعرُّض النساء العاملات في القطاع الصحي في آخر 6 أشهر لعدة أنماط من العنف، أهمها: العنف النفسي، والجسدي، والجنسي، والاقتصادي، إضافة إلى شيوع أنماط العنف النفسي والجسدي، والاقتصادي، والجنسي الواقع على المرأة في المنزل وفي مكان العمل، وتبيَّن أنَّ هناك فروق ذات دلالة إحصائية في أنماط العنف تعزى إلى: الإقليم، والحالة الاجتماعية، والمستوى التعليمي، والمهنة.

وأجرى (النعيرات، 2009)، دراسة بعنوان: "**الذمة المالية للمرأة في الفقه الإسلامي**"، هدفت إلى التعرف على مكانة المرأة بشكلٍ عام، وبيان رقي الإسلام في تعامله ونظرته للمرأة، حيث أعطاها حقوقها كاملة غير منقوصة، لاسيما الحقوق المالية، وكذلك التعرف على بعض الشُّبه المثارة حول المرأة والتي تنتقص من حقوقها المالية، واستخدم المنهج الوصفي التحليلي لدراسته، وتوصلت الدراسة إلى أنّ للمرأة ذمة مالية خاصة بها ومستقلة عن الرجل أيّاً كان صلته بها.

كما أجرى (حماد، 2005)، دراسة بعنوان: "**حقوق المرأة الأردنية بين الممارسة والقانون: قانون العمل الأردني نموذجاً**"، هدفت من وراء إجرائها التعرف على حقوق المرأة العاملة من خلال تحليل قانون العمل الأردني، وإلقاء الضوء على بعض الممارسات الفعلية الدالة على نيل المرأة حقوقها في بيئة العمل والصناعة والتعليم، حيث تم اختيار عينة قصدية من (21) امرأة عاملة موزعة على النحو التالي: (12) عاملة في المصانع الوطنية الكبرى، و (9) عاملات في المدارس الخاصة، إضافة إلى إجراء مقابلة معمقة مع اثنين من أصحاب العمل للتوصل إلى مدى تفعيل قانون العمل في مؤسسات العمل والبحث في احتمالية التمييز في العمل أو عدمها، وتوصلت الدراسة إلى وجود فجوة بين القانون والممارسة الفعلية في بيئة العمل، حيث لا تزال المرأة تتعرض إلى انتهاكات قانونية تحرمها من التمتع بحقوقها التي ضمنها لها القانون بشكل مباشر أو غير مباشر، مثل: حرمانها من الأجر المدفوع للإجازة السنوية، وتقليص إجازة الأمومة، والتضييق على المرأة المتزوجة التي لديها أطفال لكونها عاملة غير مرغوب فيها، إضافة إلى أن أكثر التجاوزات القانونية تمارس في حالتي الحمل والولادة؛ لأن هناك حقوقاً إضافية مترتبة على ذلك.

دراسة (المحافظة، والعواودة، 2005م)، بعنوان: "**الانتهاك القانوني لحقوق المرأة الأردنية العاملة**"، بهدف التعرف إلى مظاهر الانتهاك القانوني لحقوق المرأة الأردنية العاملة في المؤسسات الأردنية الخدمية الحكومية والخاصة في محافظات المملكة، وقد عرف الانتهاك القانوني لغايات الدراسة، على أنه الاستعمال غير القانوني لوسائل القسر المادي أو البدني ابتغاء غايات شخصية فردية وجماعية، وبذلك يعد الانتهاك مخالفة لقوانين العمل والعمال التي نص عليها قانون العمل الأردني،

وتكونت عينة الدراسة من (450) امرأة عاملة في مختلف مؤسسات قطاع الخدمات الحكومي والخاص، تم اختيارها باستخدام العينة القصدية، وتوصلت الدراسة إلى أن (4.35%) من العاملات يعانين انتهاكاً واضحاً لحقوقهن القانونية.

كما أجرى (المغايرة، 1997م)، دراسة نظرية بعنوان: " نفقة المرأة على نفسها وعلى غيرها في الفقه الإسلامي مقارناً بقانون الأحوال الشخصية الأردني"، وهدفت الدراسة إلى التعرف على الأوجه التي تنفق المرأة عليها من حيث ما يجب فيه الإنفاق، وما هو غير واجب، والتعرف على نظرة الإسلام لمكانة المرأة بشكل عام، والتعرف على حقوق المرأة المالية المستقلة، واستخدم المنهج التاريخي، وتوصلت الدراسة إلى أن للمرأة ذمة مالية مستقلة، ولها حرية الإنفاق على نفسها وعلى غيرها.

ثانياً- الدراسات الأجنبية:

وأجرت جينوات (Chenault, 2005) دراسة بعنوان: "العنف والإساءة الأسرية ضد المرأة"، (Violence and Abuse Against Indigenous Women)، وهدفت إلى التعرف على ظاهرة العنف والإساءة ضد المرأة باستخدام إطار قائم على الثقافة، وتكوّنت عينة الدراسة من (112) امرأة جامعية، وتم جميع البيانات وتحليلها باستخدام تحليلات أحادية وثنائية ومتعددة، وقد أشارت الغالبية العظمى من أفراد العينة بنسبة (86%) إلى أنهن تعرضن للعنف والإساءة، وكان أكثر أنواع الإساءة شيوعاً بنسبة (36%)، ثم التهديد بالعنف بنسبة (28%)، وأخيراً التسبب في الشعور بالغضب بنسبة (27%)، وأظهرت النتائج وجود درجات منخفضة في تقدير الذات لدى النساء اللاتي تعرضن للعنف خلال مرحلة المراهقة والرشد، كما وجدت درجات مرتفعة في كل من تقدير الذات والمساندة الاجتماعية والعمل الاجتماعي لدى النساء اللاتي تربين في بيئات محافظة وقبلية، كما أشارت النتائج إلى أن غالبية المشاركات لم يسبق لهن التكلم مع الشرطة بنسبة (66%)، أو مع أخصائي بنسبة (64%)، كما أن ما يزيد بقليل عن نصف عدد المشاركات، سبق لهن التحدث مع صديق موضع ثقة أو قريب بنسبة (53%)، أو استخدام علاج تقليدي أو أحد الطقوس الخاصة للتغلب على الإساءة.

دراسة (Waldrop & Resick, 2004) بعنوان: (Coping Among Adult Female Victims of Domestic Violence) (المواجهة بين ضحايا الإناث البالغات من العنف المنزلي)، حيث طبقت هذه الدراسة على النساء البالغات اللاتي يتعرضن للعنف ولإساءة وكيفية تحملهن لهذا العنف، واستخدمت الدراسة تحليل الانحدار، وبلغ عدد العينة (118) امرأة، واهتمت هذه الدراسة بتحديد الإستراتيجيات التي قامت بتحديدها تلك النسوة بعد تعرضهن للضرب والإيذاء، وهي تمثل إستراتيجيات رد الفعل، وتمثل هذه الإستراتيجيات نشطة؛ مثل: التحدث مع صديقة في المشكلة، ووضع خطة عمل والالتزام بها لمواجهة هذا العنف، أو استخدام إستراتيجيات سلبية؛ مثل: رفض الاعتراف بوقوع المشكلة، أو الاحتفاظ بمشاعر الصدمة وعدم الإفصاح عنها، وهذه الإستراتيجيات تقع تحت عنوان (الاقتراب- الابتعاد). كما استخدمت تلك النساء اللاتي يتعرضن للضرب إستراتيجيات معرفية سلوكية لخفض حدة الضغوط؛ مثل: تغيير طريقة تفكيرهن في الأمور. كما قامت الدراسة بإجراء مقابلات مع تلك النسوة للتعرف على الآثار النفسية التي أحدثتها عمليات العنف التي تعرضن لها، فقد أشارت الباحثتان إلى أن الآثار المترتبة على التعرض لهذا العنف تمثلت في إصابة النسوة بحالات الاكتئاب.

دراسة يوشي هاما وهوركس (Roshilama and Horrocks, 2003)، عنوانها: (**The Relationship between Intimate Partner Violoencs and PTS? An Application of Cox Regression with Time Varying Covariates)، (العلاقة بين الشريك الحميم وزمنية مختلف المتغيرات)**، وهدفت الدراسة إلى فحص العلاقة بين عنف الشريك وأعراض قلق ما بعد الصدمة لدى المعنفات. وقد استخدمت الدراسة تحليل الانحدار الموجه لتحديد العلاقة بين عنف الشريك واضطراب قلق ما بعد الصدمة بناءً على تكرار حدوث العنف لدى عينة عشوائية من المهاجرات اليابانيات في الولايات المتحدة الأمريكية وعددهن (211) سيدة، أشارت النتائج إلى أن أعراض قلق ما بعد الصدمة لم تتغير ما دام العنف متكرراً.

كما أجرى كل من بورمان وسيليو (Poorman & Seelau, 2003) دراسة بعنوان: (**Gender and Role-based Perceptions of Domestic Abuse: Does Sexual Orientation Matter?**) ، **(العنف المنزلي وتأثيره على التوجه الجنسي)**، وهدفت الدراسة إلى معرفة تصورات كلا الجنسين للعنف الأسري، وطبِّقت الدراسة على (252) طالباً وطالبة من طلبة جامعة ويسكانسين (University of Wisconisn) بالولايات المتحدة الأمريكية، وتوصلت الدراسة إلى أنَّ تصورات أفراد العينة حول العنف الأسري ضد المرأة أكثر جدية، ويحتاج إلى تدخُّل للحدِّ من إساءة الرجل للمرأة، وكانت الإناث أكثر اعتقاداً بأنهنَّ ضحية وبحاجة إلى تدخُّلات من النظام القضائي؛ كونه لا يراعي القوالب المنطقية لأدوار الجنسين.

دراسة (Gelles, 1985)، بعنوان: "العنف الأسري" (Family Violence)، أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال إجراء مقابلات مع عدد من تلك الأسر، والبالغ عددها (86) أسرة، وتبين أن هناك معدلات مرتفعة من العنف في الأسر التي يعمل فيها الوالد بشكل جزئي أو العاطل عن العمل أكثر من تلك الأسر التي يعمل فيها الوالد بشكل تام أو وقت أطول، واستخدمت الدراسة تحليلات أحادية وثنائية ومتعددة، وقد أشارت النهاية العظمى من أفراد العينة (82%) إلى وجود معدلات مرتفعة من العنف في الأسر التي يعمل فيها الوالد بشكل جزئي أو عاطل عن العمل. ولكن هذا لا يعني أن جميع الرجال الفقراء يُسيئون لزوجاتهم، كما يعني أن الإساءة يمكن أن تحدث في العائلات ذات المستوى الاقتصادي والاجتماعي المرتفع أو الجيد أيضاً.

ما يميِّز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة التي تمَّ عرضها العربية والأجنبية، متغيرات العنف الأسري ضد المرأة والزوجات المعنَّفات، مثل: بقاء الزوجة في العلاقة الزوجية رغم العنف الواقع عليها من قبل الزوج، وأشكال العنف التي تقع على المرأة العاملة في القطاع الحكومي أو الصحي، فلم يُلاحظ:

1. وجود دراسة تناولت العلاقة بين توزيع الدور المالي في الأسرة والعنف الأسري، وهذا ما يميِّز هذه الدراسة.
2. كونها واحدة من الدراسات القليلة- بحدود اطلاع الطالبة-، والتي تناقش موضوع توزيع الدور المالي في الأسرة، ودوره في حدوث العنف الأسري من وجهة نظر بعض الأزواج في لواء قصبة الكرك من فئة عمرية على قدر من الإدراك والحرية.

جدول (1)

الدراسات السابقة العربية والأجنبية ذات الصلة

اسم الباحث/ عنوان الدراسة	أهدافها	منهجها	العينة	أبرز النتائج
فتحي الأغوات/ 2014م. **صراع الأدوار الجندرية ودوره في العنف الأسري.**	التعرف على طبيعة صراع الأدوار الجندرية وطبيعة العنف الأسري.	استبانة بالطريقة العشوائية الطبقية	عينة عشوائية طبقية مكونة من (534) مبحوثاً	وجود علاقة إيجابية ودلالة إحصائية بين صراع الأدوار الجندرية والعنف الأسري
جعفر المجالي/ 2011م. **عوامل العنف ضد المرأة العاملة في القطاع الحكومي.**	التعرف بشكل رئيسي على العوامل المؤدية إلى العنف نحو المرأة.	الإحصاء الوصفي والتحليلي	عينة مكونة من (280) عاملة في القطاع الحكومي	إن أكثر أشكال العنف نحو النساء العاملات تتمثل بالتمييز في العمل بين الجنسين
سهام البداينة/ 2011م. **أنماط العنف الواقعة على المرأة العاملة في القطاع الصحي في الأردن.**	التعرف على أنماط العنف الذي تتعرض له المرأة العاملة في القطاع الصحي.	استبانة بالطريقة العشوائية البسيطة	عينة عشوائية بسيطة مكونة من (620) امرأة عاملة في القطاع الصحي	تعرضت النساء العاملات في القطاع الصحي في آخر ستة أشهر لعدة أنماط من العنف
أيمن أحمد محمد نعيرات/ 2009م. **الذمة المالية للمرأة في الفقه الإسلامي**	التعرف على مكانة المرأة بشكل عام، والتعرف على الشُّبه المثارة حول المرأة والتي تنتقص من حقوقها المالية	التاريخي	–	إن المرأة ذات ذمة مالية خاصة مستقلة بها أياً كان صلة الرجل بها
محمد حماد/ 2005م.	التعرف على حقوق	الوصفي التحليلي	عينة قصدية (21) امرأة عاملة	وجود فجوة بين القانون والممارسة الفعلية في بيئة

اسم الباحث/ عنوان الدراسة	أهدافها	منهجها	العينة	أبرز النتائج
حقوق المرأة الأردنية بين الممارسة والقانون	المرأة العاملة من خلال تحليل قانون العمل الأردني			العمل
محمد المحافظة، وأمل العواودة/ 2005م الانتهاك القانوني لحقوق المرأة الأردنية العاملة	التعرف على مظاهر الانتهاك القانوني لحقوق المرأة العاملة في المؤسسات الأردنية الخدمية والحكومية والخاصة	الوصفي التحليلي	عينة قصدية (450) امرأة عاملة في مختلف مؤسسات قطاع الخدمات الحكومي والخاص	(4.35%) من العاملات يعانين انتهاكاً واضحاً لحقوقهن القانونية
نبيل محمد كريم المغايرة/ 1997م. نفقة المرأة على نفسها وعلى غيرها في الفقه الإسلامي	التعرف على الأوجه التي تنفق المرأة عليها من حيث ما يجب فيه الإنفاق وما هو غير واجب	التاريخي	–	إن للمرأة ذمة مالية مستقلة ولها حرية الإنفاق على نفسها وعلى غيرها
Chenault, 2005 Violence and Abuse Against Indigenous Women. جينوات/ 2005م. العنف والإساءة الأسرية ضد المرأة	التعرف على ظاهرة العنف والإساءة ضد المرأة باستخدام إطار قائم على الثقافة	استخدام تحليلات أحادية وثنائية ومتعددة	عينة عشوائية مكونة من (112) امرأة جامعية	وجود درجات منخفضة في تقدير الذات لدى النساء اللاتي تعرضن للعنف خلال مرحلة المراهقة والرشد
Waldrop & Resick/ 2004 Coping Among Adult Female Victims of Domestic Violence.	التعرف على مقدار التحمل للعنف لدى	الاستعانة بالمقابلة الفيومونولوجية	عينة مكونة من (118) من النسوة اللاتي تعرضن للضرب	إصابة النسوة اللاتي أجريت معهن المقابلة بحالات من الاكتئاب

اسم الباحث/ عنوان الدراسة	أهدافها	منهجها	العينة	أبرز النتائج
والدرب ورسك/ 2004م **المواجهة بين ضحايا الإناث البالغات من العنف المنزلي**	النساء البالغات	والاستبيانة		
Poorman, P. B; Sellau, Sm M. & Seelau, E. P./ 2003 **Gender and Role - based Perceptions of Domestic Abuse: Does sexual orientation matter?** **بورمان سيليو/ 2003** **العنف المنزلي وتأثيره على التوجه الجنسي**	معرفة تصورات كلا الجنسين للعنف الأسري.	استبانة	عينة مكونة من (252) طالب وطالبة من جامعة ويسكانسين	إن تصورات أفراد العينة حول العنف الأسري ضد المرأة يحتاج إلى تدخل للحد من إساءة الرجل للمرأة وتدخُّل النظام القضائي
Roshilama and Horrocks, 2003 **The Relationship between Intimate Partner Violoencs and PTS? An Application of Cox Regression with Time Varying Covariates.** **يوشي هاما وهوركس/ 2003** **العلاقة بين الشريك الحميم وزمنية مختلف المتغيرات.**	فحص العلاقة بين عنف الشريك وأعراض قلق ما بعد الصدمة لدى المعنفات	استخدام تحليل الانحدار الموجه	عينة عشوائية من المهاجرات اليابانيات في الولايات المتحدة الأمريكية وعددهن (211) مهاجرة	إن أعراض قلق ما بعد الصدمة لم تتغير ما دام العنف متكرراً
Gelles , 1985 **Family Violence** **غيليس/ 1985م.** **العنف الأسري**	التعرف على معدلات العنف في الأسر التي يعمل فيها الوالد بشكل جزئي أو عاطل عن	استخدام تحليلات أحادية وثنائية ومتعددة	إجراء مقابلات مع (86) أسرة	وجود معدلات مرتفعة من العنف في الأسر التي يعمل فيها الوالد بشكل جزئي أو عاطل عن العمل

اسم الباحث/ عنوان الدراسة	أهدافها	منهجها	العينة	أبرز النتائج
العمل				

الفصل الثالث

المنهجية والإجراءات

1.3 منهجية الدراسة:

تنتمي هذه الدراسة إلى مجال الدراسات التحليلية الوصفية التي تعتمد على استخدام المنهج الوصفي المسحي، وفي هذا المنهج تم استخدام الإحصاء الوصفي المتمثل في استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية للتعرف على اتجاهات الزوجين نحو توزيع الأدوار المالية في الأسرة، ودوره في حدوث العنف الأسري في قصبة محافظة الكرك، وقد اعتمدت الدراسة على منهج البحث الوصفي المسحي لغايات تحقيق أهداف الدراسة لأنه منهجاً يجمع البيانات والمعلومات ويصف الظاهرة ويحللها. وضمن هذا المنهج تم استخدام الإحصاء التحليلي للكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسط استجابات أفراد عينة الدراسة نحو محاور الدراسة وفقا لمتغيرات لخصائصهم الديموغرافية والأسرية، وكذلك النتائج المتعلقة بتحديد طبيعة العلاقة الإرتباطية بين توزيع الأدوار المالية في الأسرة والعنف الأسري.

2.3 مجتمع الدراسة وعينتها:

تكوَّن مجتمع الدراسة من جميع الأسر في لواء قصبة الكرك في محافظة الكرك، والبالغ عددها نحو (10434) أسرة، ونظر للعدد الكبير لعدد الأسر مجتمع الدراسة وتباعد أماكنها الجغرافي فقد تم اختيار عينة عشوائية طبقية من الأسر من جميع التجمعات السكانية في لواء قصبة الكرك، تمثل ما نسبته 5% من مجتمع الدراسة.

حيث تم توزيع أداة الدراسة على الأسر في التجمعات السكانية الرئيسة في لواء قصبة الكرك، وبالنسبة المحددة بطريقة عرضية، وقد تم توزيع أداة الدراسة على جميع الأسر التي تم حصرها كعينة من قبل الطالبة نفسها والبالغ عددها نحو 525 أسرة، وقد شملت هذه التجمعات (أدر، الشهابية، منشية أبو حمور، الجديدة، راكين، العدنانية، الثنية، بتير، الغوير، مدين، سمره، مرود، بذان، البقيع، زحوم، المشيرفة،

عينـون، موميـا، وادي ابـن حمـاد، سـكا، الراشـدية، الوسـية، المأمونيـة، الصـالحية، المحمودية، العزيزيـة، العبدليـة، اللجون، قريفلا، الحويـة، بـردا، الكرك)، وبعد الانتهاء من عملية التطبيق تمَّ استرجاع ما مجموعة 498 استبانة، وبعد إجراء عملية مراجعة للاستبانات تم استثناء 8 استبانات لعدم اكتمالها للبيانـات المطلوبـة. وبـذلك تكونـت العينة النهائية للدراسة من 490 أسرة تشكل ما نسبته 93% من عدد الاستبيانات التي تم توزيعها، وتشكل ما نسبته 4.7 % من مجتمع الدراسة. والجدول (2) والجدول (3) يوضح التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب خصائصهم الديموغرافية والأسرية.

جدول (2)

الخصائص الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
	ذكر	236	48.16
الجنس	أنثى	254	51.84
	المجموع	490	100
	مدينة	274	55.90
مكان الإقامة	ريف	216	44.10
	المجموع	490	100
	مسلم	401	81.84
الديانة	مسيحي	89	18.16
	المجموع	490	100
	18 – 24	49	10.0
	25 – 34	102	20.8
العمر	35 – 45	242	49.4
	أكثر من 45	97	19.8
	المجموع	490	100
	ثانوي فاقل	93	19.0
	دبلوم متوسط	276	56.3
المؤهل العلمي	بكالوريوس	89	18.2
	دراسات عليا	32	6.5
	المجموع	490	100
العمل	قطاع عام	240	48.98

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
	قطاع خاص	104	21.22
	أعمال حره	108	22.04
	بلا عمل	38	7.76
	المجموع	490	100.00

جدول (3)

الخصائص الأسرية لأفراد عينة الدراسة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
عدد أفراد الأسرة	3-1	93	18.98
	6-4	214	43.67
	7 فأكثر	143	29.18
	لا يوجد أبناء	40	8.16
	المجموع	490	100.00
دخل الأسرة	أقل من 300	46	9.4
	500-300	243	49.6
	أكثر من 500	201	41.0
	المجموع	490	100

3.3 أداة الدراسة:

استخدمت الاستبانة كأداة رئيسة نظراً لطبيعة الدراسة التي تمت من خلال المسح الميداني بغرض جمع البيانات الميدانية من عينة الدراسة المستهدفة، وباعتبارها أكثر ملائمة لمثل هذا النوع من الدراسات، ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن أسئلتها، وقد اتبع في إعداد أداة الدراسة الأسس العلمية لبنائها وإخضاعها لاختبارات الصدق والثبات وفقاً للخطوات الإجرائية التالية:

تطوير أداة الدراسة: تم تصميم استبانة خاصة انطلاقاً من موضوع الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها، ومن خلال الإطلاع على الأدبيات المتصلة والإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة، بالإضافة إلى الاستفادة من آراء الخبراء والمختصين في مجالها.

وتكوَّنت الاستبانة من 3 أجزاء رئيسة، هي:

الجزء الأول: ويشمل على البيانات ألأولية الخاصة بأفراد عينة الدراسة (5) أسئلة موزعة على: الجنس، مكان الإقامة، الديانة، العمر، العمل، عدد أفراد الأسرة، دخل الأسرة.

الجزء الثاني: يشتمل على (33) فقرة موزعة بشكل غير متساوي على 3 مجالات، وتقيس توزيع الأدوار المالية في الأسرة، وهذه المجالات هي:

توزيع الأدوار المالية في الناحية الاقتصادية ويشمل هذا المجال على (13) فقرة، ومجال توزيع الأدوار المالية في الناحية الاجتماعية والثقافية ويشمل على (14) فقرة، وتوزيع الأدوار المالية في مجال العلاقات بين الزوجين ويشمل على (6) فقرات.

وقد تمَّ تدريج طريقة الاستجابة على فقرات الاستبانة للجزء الثالث، حسب تدريج ليكرت الخماسي إلى : (5- موافق بشدة، 4- موافق، 3- محايد، 2- غير موافق، 1- غير موافق بشدة).

- **الجزء الثالث: ويشمل هذا الجزء على مجال واحد** ويقيس مستوى العنف لدى الأسرة، ويتضمن هذا الجزء على (15) فقرة.

وقد تم تدريج طريقة الاستجابة على فقرات الاستبانة للجزء الثالث، حسب تدريج ليكرت الخماسي إلى: (5- موافق بشدة ، 4- موافق ، 3- محايد، 2- غير موافق، 1- غير موافق بشدة).

4.3 اختبارات الصدق والثبات:

أ- الصدق الظاهري لأداة الدراسة

عرضت أداة الدراسة في صورتها الأولية على (9) محكِّمين، تم اختيارهم من أعضاء هيئة التدريس من كلية العلوم الاجتماعية، وكلية العلوم التربوية من جامعة مؤتة، وذلك لإبداء آرائهم فيما يلي:

أ - تحديد انتماء كل عبارة من عبارات أداة الدراسة للمجال الذي وردت ضمنه أو عدم انتمائها.

ب – صلاحية العبارات لقياس ما وضعت لأجله.

ج – مناسبة سلم التقدير للإجابة عن عبارات الأداة.

د – كفاية عدد العبارات لتوضيح المجال الذي يتضمنها.

هـ – وضوح صياغة كل عبارة، وإمكانية تعديل صياغة، أو حذف، أو إضافة عبارات جديدة لتصبح الأداة أكثر قدرة على تحقيق الهدف الذي بني من أجله.

وقد ساعد عرض أداة الدراسة على المحكمين والأخذ بآرائهم على الاطمئنان إلى الصدق الظاهري للأداة، حيث اعتبرت نسبة اتفاق المحكمين على محاور وفقرات أداة الدراسة معيارا لصدقها.

وعلى ضوء اتفاق آراء المحكمين استبقيت الفقرات التي حصلت على اتفاق (80 %) فأكثر من عدد المحكمين، وحذفت الفقرات التي حصلت على أقل من هذه النسبة. كما تم تعديل صياغة عدد من الفقرات التي أجمع أكثر من (25%) من المحكمين على ضرورة تعديلها.

ب- صدق البناء

تم تطبيق الاستبانة على عينة استطلاعية من مجتمع الدراسة تكونت من 30 فرداً من خارج عينة الدراسة، طلب منهم الإجابة على فقرات الاستبانة، وبعد استعادتها تمَّ التحقق من الصدق البنائي لأداة الدراسة باستخدام معامل ارتباط التوافق بين درجة الفقرة الواحدة والدرجة الكلية للمجال الرئيس الذي يتضمنها من ناحية أخرى، والجدول رقم (4) يوضح معاملات ارتباط التوافق بين درجات كل فقرة والدرجة الكلية للمجال.

جدول (4)

معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجالات والدرجة الكلية للمجال

المجال الأول الأدوار المالية في الأسرة				المجال الثاني مستوى العنف لدى الأسرة	
رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
1	**0.69	20	**0.45	1	**0.65
2	**0.54	21	**0.45	2	**0.50
3	**0.57	22	**0.39	3	**0.44

المجال الأول الأدوار المالية في الأسرة				المجال الثاني مستوى العنف لدى الأسرة	
رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
4	0.44**	23	0.60**	4	0.65**
5	0.49**	24	0.53**	5	0.61**
6	0.44**	25	0.51**	6	0.45**
7	0.57**	26	0.34**	7	0.65**
8	0.68**	27	0.61**	8	0.44**
9	0.60**	28	0.49**	9	0.46**
10	0.61**	29	0.44**	10	0.36**
11	0.49**	30	0.56**	11	0.37**
12	0.49**	31	0.57**	12	0.33**
13	0.54**	32	0.49**	13	0.48**
14	0.43**	33	0.39**	14	0.78**
15	0.40**	–	–	15	0.45**
16	0.35**	–	–	–	–
17	0.44**	–	–	–	–
18	0.67**	–	–	–	–
19	0.76**	–	–	–	–

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).**

ويلاحظ من الجدول (4) أن جميع قيم معاملات الارتباط تشير إلى دلالتها الإحصائية عند مستوى دلالة (0.05). وهذا يعني أن فقرات أداة الدراسة متسقة، مما يدل على التجانس الداخلي لأداة الدراسة.

2- ثبات أداة الدراسة:

تمَّ التحقق من ثبات أداة الدراسة بحساب معامل الثبات للأداة باستخدام المعادلات الإحصائية المناسبة، ومن أشهر المقاييس المستخدمة لقياس الثبات معامل كرونباخ ألفا Cronbach Alpha، حيث تم استخدام هذا المقياس، وقد جاءت قيمة معاملات الثبات لمجالات الدراسة كما هو مبين في الجدول (5).

جدول رقم (5)

معامل الثبات (كرونباخ ألفا) لمجالات الدراسة

المجالات	عدد الفقرات	معامل الثبات (كرونباخ ألفا)
المجال الأول: صراع الأدوار المالية في الأسرة	33	0.86
المجال الثاني: العنف في الأسرة	15	0.89
معامل ثبات للمجالات ككل	48	0.91

يتضح من نتائج الجداول (5) تمتع مجالات الدراسة بدرجة مرتفعة من الثبات، مما يعني تمتع المقياس بدرجة مرتفعة من الثبات.

وبناءً على ما تقدم من نتائج الصدق والثبات وصدق المحكمين يتضح إمكانية تطبيق أداة الدراسة والاعتماد عليهما في التطبيق، والوثوق من النتائج التي ستسفر عنها.

5.3 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

تمَّ تصنيف إجابات فقرات أبعاد أداة الدراسة للجزء الثاني والثالث وفقا لمقياس ليكرت الخماسي (Likert) وحدد بخمس إجابات حسب أوزانها رقميا، ولحساب طول خلايا المقياس الخماسي(الحدود الدنيا والعليا) تم الاعتماد على الطرق التالية:

– تم حساب المدى لطول المقياس الخماسي:

$$(5-1=4)$$

– تقسيم عدد فئات المقياس على المدى للحصول على طول الخلية الصحيح أي:

$$(4\div5=0.80)$$

– إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (أو بداية المقياس وهي الواحد الصحيح) ولغاية الحد الأعلى للمقياس، كما يلي:

1) متوسط حسابي يتراوح بين (1 إلى 1.80) ويشير إلى درجة "قليلة جداً".
2) متوسط حسابي يتراوح بين (1.81 إلى 2.60) ويشير إلى درجة قليلة.
3) متوسط حسابي يتراوح بين (2.61 إلى 3.40) ويشير إلى درجة متوسطة.

4) متوسط حسابي يتراوح بين (3.41 إلى 4.20) ويشير إلى درجة كبيرة.

5) متوسط حسابي يتراوح بين (4.21 إلى 5.00) ويشير إلى درجة كبيرة جداً.

مـع الأخـذ بعـين الاعتبـار أن قـيم المتوسـطات الحسـابية التـي توصـلت إليهـا الدراسة للاتجاه العام للمجال سيتم التعامل معها لتفسير المتوسطات على النحو التالي:

مرتفع	متوسط	منخفض
(3.67 فما فوق)	(2.34- 3.66)	(2.33 فأقل)

وبناءً على ذلك، فإذا كانت قيمة المتوسط الحسابي العام لفقرات المقياس أو البعد أكثر من (3.67) فيكون مستوى التصورات مرتفعاً، أما إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي (2.34-3.66) فان مستوى التصورات متوسطاً، وإذا كان المتوسط الحسابي أقل من (2.33) فيكون مستوى التصورات منخفضاً.

وعالجت الدراسة البيانات التي تم الحصول عليها من الدراسة الميدانية إحصائيا، باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS V. 21، حيث قام الباحث بما يلي:

1. ترميز متغيرات وفقرات أبعاد مقاييس أداة الدراسة بطريقة واضحة، ثم إدخال البيانات إلى البرنامج.
2. وللإجابة عن أسئلة الدراسة، استخدمت الأساليب الإحصائية التالية:

1- مقياس الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic Measures) وذلك لوصف خصائص عينة الدراسة، اعتماداً على التكرارات والنسب المئوية، ومن أجل الإجابة عن أسئلة الدراسة، ومعرفة الأهمية النسبية للأبعاد باستخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية.

2- معامل ارتباط بيرسون.

3- استخدام تحليل التباين الأحادي (ONE WAY ANOVA).

4- اختبار شافيه للمقارنات البعدية.

5- اختبار "ت": للعينات المستقلة.

الفصل الرابع
عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات

1.4 الإجابة عن أسئلة الدراسة:

سيتم في هذا الجزء من الدراسة الإجابة عن أسئلة الدراسة وفقا لما أظهرته النتائج الإحصائية الوصفية والتحليلية لإجابات أفراد عينة الدراسة على مجالات الدراسة، وبالشكل الأتي:

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول: ما مستوى صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

ومن أجل الإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية ولمجالاتها المتعلقة بـ (الأوضاع الاقتصادية للأسرة، الأوضاع الاجتماعية والثقافية، العلاقات بين الزوجين).

جدول (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى استجابة أفراد عينة الدراسة نحو صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية ولمجالاتها

رقم المجال	مجالات صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
1	الأوضاع الاقتصادية والعمل للأسرة	2.895	0.563	1	متوسط
2	الأوضاع الاجتماعية والثقافية	2.356	0.881	3	متوسط
3	العلاقات بين الزوجين "التعاون، الصراع"	2.445	0.839	2	متوسط
–	المستوى العام لصراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية	2.565	0.625	–	متوسط

يتضح من الجدول (6) أن المستوى العام لصراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، جاء بدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (2.565)، بانحراف معياري 0.625، وتعكس هذه النتيجة مستوى مرتفع لصراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة. وتراوحت أوساط استجابات أفراد عينة الدراسة على المجالات بين الوسط الحسابي (2.895) كحد أعلى على مجال "الأوضاع الاقتصادية والعمل للأسرة" وبمستوى متوسط، والوسط الحسابي (2.356) كحد أدنى على مجال " الأوضاع الاجتماعية والثقافية " وبمستوى متوسطة. وتراوحت قيمة الانحراف المعياري لاتجاهات أفراد عينة الدراسة على المجالات بين الانحراف المعياري (0.881) كحد أعلى للتشتت منسوب لمجال " الأوضاع الاجتماعية والثقافية " والانحراف المعياري (0.563) كحد أدنى للتشتت منسوب لمجال " الأوضاع الاقتصادية والعمل للأسرة "، مما يشير إلى التجانس في اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو مجالات صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية.

وفيما يلي عرض لاتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو فقرات مجالات صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية بالشكل التالي.

المجال الأول: صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية للأسرة

جدول (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات عينة الدراسة نحو صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية للأسرة

رقم الفقرة	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
3	عملي يؤثر على درجة إنجازي لواجباتي الأسرية.	4.04	1.12	1	مرتفع
11	أشعر بالتقصير في واجباتي الأسرية.	3.86	1.11	2	مرتفع
4	التفاوت في الراتب يؤدي إلى الشعور بالنقص بيننا.	3.82	1.01	3	مرتفع
5	عملي لساعات طويلة يؤثر على تصرفاتي.	3.17	1.08	4	متوسط
12	توزيع الدور الإنفاقي يتم بشكل عشوائي بيننا.	3.05	1.05	5	متوسط
6	يتحمل رب الأسرة المسؤولية المالية.	3.02	1.10	6	متوسط
7	أمتلك حرية التصرف في مالي الخاص.	2.71	1.01	7	متوسط
10	لا استطيع الاعتراض على تصرفات شريكي المالية	2.60	0.98	8	متوسط
8	يصر شريكي على تولي دور التوزيع المالي.	2.49	1.03	9	متوسط
2	عدم إسهام شريكي في التعاون في الإنفاق المالي على الأسرة يحدث خلافات بيننا.	2.40	1.04	10	متوسط
1	أتصرف بحرية في دخلي.	2.25	1.01	11	منخفض
9	لا أشعر بالاستقلالية المالية داخل الأسرة	2.20	0.99	12	منخفض
13	لا أشارك زوجي في الإنفاق المالي.	2.03	0.87	13	منخفض
-	**المستوى العام لصراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية للأسرة**	2.895	0.563	-	متوسط

من خلال النتائج المبينة في الجدول (7) يتضح أن المستوى العام لاتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية للأسرة قد جاءت بدرجة متوسطة، وقد بلغ المتوسط الحسابي لاتجاهاتهم 2.895 بانحراف معياري 0.563، أما على مستوى الفقرات فقد حصلت 3 فقرات على تقديرات مرتفعة، وهي ذوات الأرقام (3، 11، 4) على الترتيب حسب المستوى،

وتراوحت أوساطها الحسابية بين (3.82–4.04)، وحصلت 7 فقرات على تقديرات متوسطة، وهي ذوات الأرقام (5، 12، 6، 7، 10، 8، 2) على الترتيب حسب مستوى صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية للأسرة وتراوحت أوساطها الحسابية بين (2.40–3.17)، أما باقي فقرات هذا المجال فحصلت على تقديرات منخفضة وهي ذوات الأرقام (1، 9، 13) على الترتيب حسب مستوى صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية للأسرة، وتراوحت أوساطها الحسابية بين (2.03–2.25)، ومن الملاحظ أن جميع الفقرات حصلت على تقديرات مرتفعة ومتوسطة ومنخفضة تراوحت أوسطاها الحسابية بين (2.03–4.04)، ويتضح من النتائج أن جميع الانحرافات المعيارية لفقرات هذا المجال كانت أقل من (1.12)، ويعدُّ هذا المقياس مؤشراً لتجانس اتجاهات أفراد عينة الدراسة على فقرات هذا المجال بشكل عام.

المجال الثاني: صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية المتعلقة بالأوضاع الاجتماعية والثقافية للأسرة.

جدول (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات عينة الدراسة نحو صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية المتعلقة بالأوضاع الاجتماعية والثقافية

رقم الفقرة	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى المشاركة
16	يُشعرني العمل خارج منزلي بأني عنصر فعال في المجتمع.	4.14	1.03	1	مرتفع
22	يؤثر المستوى التعليمي المرتفع لأحد الزوجين إيجاباً على طبيعة المشاركة المالية بين الزوجين.	3.01	1.02	2	متوسط
14	لا يوجد بيننا صراع أدوار عند وضعنا الأولويات المالية لأسرتنا.	2.84	1.09	3	متوسط
19	مُطالبي في تخطيط وتنفيذ الزيارات الأسرية لا يلقى معارضة من زوجي.	2.76	1.13	4	متوسط
20	زوجي من يقرر الرحلات الترفيهية وأماكنها رغم مشاركتي بالتبعات المالية داخل الأسرة.	2.73	1.11	5	متوسط
17	تَحُد التقاليد المجتمعية من رغبتي في اتخاذ القرارات المالية في أسرتي.	2.57	1.09	6	متوسط
15	يؤدي اختلاف الخلفية الاجتماعية لكل منا إلى صراع ثقافي بيننا.	2.36	1.05	7	متوسط
25	يتم سؤالي من قبل شريكي لكيفية إنفاقي للراتب.	2.29	1.04	8	منخفض
26	لا يوافق شريكي على مبادرتي بتقديم هدية لأحد معارفي ذات قيمة مالية عالية من راتبي.	2.20	0.98	9	منخفض
21	لا أستطيع شراء ما يلزمني من ملابس رغم أني شريك في جلب الدخل لأسرتنا.	2.18	0.95	10	منخفض
27	يؤدي اختلاف الخلفيات الثقافية إلى الصراع بيننا على ترتيب الأولويات والقرارات المالية لأسرتنا.	2.14	1.01	11	منخفض
24	يتعمد شريكي السؤال دائماً عن القيمة المالية لكل حاجة أقوم بشرائها.	2.13	1.03	12	منخفض
23	يحتفظ زوجي ببطاقة الصراف الآلي لراتبي ويستلمه عني عادة.	2.06	1.11	13	منخفض
18	يتدخل الأهل في الزوجين في عملية توزيع الدخل المالي لأسرتنا.	1.79	1.14	14	منخفض
–	**المستوى العام لصراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية المتعلقة بالأوضاع الاجتماعية والثقافية للأسرة**	2.356	0.881	–	**متوسط**

من خلال النتائج المبينة في الجدول (8) يتضح أن المستوى العام لاتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية المتعلقة **بالأوضاع الاجتماعية والثقافية للأسرة** قد جاءت بدرجة متوسطة، وقد بلغ المتوسط الحسابي لاتجاهاتهم 2.356 بانحراف معياري 0.881، أما على مستوى الفقرات فقد حصلت الفقرة رقم (16) على تقديرات مرتفعة بوسط حسابي 4.14، وحصلت 6 فقرات على تقديرات متوسطة، وهي ذوات الأرقام (22، 14، 19، 20، 17، 15) على الترتيب حسب مستوى صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية المتعلقة بالأوضاع **الاجتماعية والثقافية للأسرة** وتراوحت أوساطها الحسابية بين (3.01−2.36)، أما باقي فقرات هذا المجال فحصلت على تقديرات منخفضة وهي ذوات الأرقام (25، 26، 21، 27، 24، 23، 18) على الترتيب حسب مستوى صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية المتعلقة بالأوضاع **الاجتماعية والثقافية للأسرة**، وتراوحت أوساطها الحسابية بين (2.29−1.79) ومن الملاحظ أن جميع الفقرات حصلت على تقديرات مرتفعة ومتوسطة ومنخفضة تراوحت أوسطاها الحسابية بين (4.14−1.79). ويتضح من النتائج أن جميع الانحرافات المعيارية لفقرات هذا المجال كانت أقل من (1.14) ويعد هذا المقياس مؤشر لتجانس اتجاهات أفراد عينة الدراسة على فقرات هذا المجال بشكل عام.

المجال الثالث: صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية المتعلقة بالعلاقات بين الزوجين "التعاون والصراع" في الأسرة.

جدول (9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات عينة الدراسة نحو صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية المتعلقة بالعلاقات بين الزوجين "التعاون والصراع" في الأسرة.

رقم الفقرة	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى المشاركة
31	لا أمانع برضاي من أن يستلم شريكي راتبي الشهري.	3.03	1.00	1	متوسط
32	أتغاضى عن إسراف شريكي مالياً حفاظاً مني على استمرار العلاقة الزوجية.	2.79	1.08	2	متوسط
20	لا أتحمل مسؤولية الإنفاق المالي على أولادي باعتبارها مسؤولية الأب.	1.93	0.90	3	منخفض
33	لا يثق شريكي في تكليفي بأية مهمات يترتب عليها إنفاق مالي ضمن ميزانية أسرتنا الشهرية.	1.87	0.97	4	منخفض
29	التفاوت بيننا في العمر يُحدِث خلاف في توزيع الدخل المالي لأسرتنا.	1.82	1.03	5	منخفض
28	أرغب أن يكون شريكي أقل تعليماً مني.	1.76	1.21	6	منخفض
-	**المستوى العام لصراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية المتعلقة بالعلاقات بين الزوجين "التعاون والصراع" في الأسرة**	2.445	0.839	-	**مرتفع**

من خلال النتائج المبينة في الجدول (9) يتضح أن المستوى العام لاتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية المتعلقة **بالعلاقات بين الزوجين "التعاون والصراع" في الأسرة** قد جاءت بدرجة متوسطة، وقد بلغ المتوسط الحسابي لاتجاهاتهم 2.445 بانحراف معياري 0.839، أما على مستوى الفقرات فقد حصلت الفقرتان رقم (31) و (32) على تقديرات متوسطة بوسط حسابي 3.03 و 2.79 على الترتيب، أما باقي فقرات هذا المجال فحصلت على تقديرات منخفضة وهي ذوات الأرقام (20، 32، 20، 33، 29، 28) على الترتيب حسب مستوى صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية المتعلقة **بالعلاقات بين الزوجين "التعاون والصراع" في الأسرة**، وتراوحت أوساطها الحسابية بين (1.93-1.76) ومن

الملاحظ أن جميع الفقرات حصلت على تقديرات متوسطة ومنخفضة تراوحت أوسطاها الحسابية بين (3.03-1.76). ويتضح من النتائج أن جميع الانحرافات المعيارية لفقرات هذا المجال كانت أقل من (1.21) ويعد هذا المقياس مؤشر لتجانس اتجاهات أفراد عينة الدراسة على فقرات هذا المجال بشكل عام.

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني: ما انعكاسات توزيع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية على مستوى العنف الأسري في لواء قصبة الكرك من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

ومن أجل الإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو انعكاس صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية على مستوى العنف الأسري ولمجالاته المتعلقة بـ (العنف العاطفي، العنف اللفظي، العنف الاجتماعي، العنف المادي، العنف الجسدي) من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

جدول (10)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى استجابة أفراد عينة الدراسة نحو انعكاس صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية على العنف الأسري ومجالاته

رقم الفقرة	مجالات انعكاسات صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية على مستوى العنف الأسري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
1-4	العنف العاطفي	2.404	1.034	1	متوسط
5-7	العنف اللفظي	1.895	1.155	2	منخفض
8-9	العنف الاجتماعي	1.763	1.210	4	منخفض
10-13	العنف المادي	1.837	1.091	3	منخفض
14-15	العنف الجسدي	1.476	0.980	5	منخفض
1-15	**المستوى العام**	1.909	0.56	-	منخفض

يتضح من الجدول (10) أن المستوى العام لانعكاس صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية على مستوى العنف الأسري، جاء بدرجة منخفضة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (1.909)، بانحراف معياري 0.56، وتعكس هذه النتيجة مستوى منخفض لانعكاس صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية على مستوى العنف الأسري من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة. وتراوحت أوساط استجابات أفراد عينة الدراسة على المجالات بين الوسط الحسابي (2.404) كحد أعلى على مجال "العنف العاطفي" وبمستوى متوسط، والوسط الحسابي (1.476) كحد أدنى على مجال "العنف الجسدي" وبمستوى منخفض.

وفيما يلي عرض لاتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو فقرات مجالات انعكاس صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية على مستوى العنف الأسري بالشكل التالي.

المجال الأول: العنف العاطفي

جدول (11)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى استجابة أفراد عينة الدراسة نحو انعكاس صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية على العنف العاطفي

رقم الفقرة	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
1	يلوم كل منّا تصرفات الآخر في الجوانب المالية.	**2.67**	**1.12**	1	**متوسط**
4	أشعر بالقلق جراء تحمل شريكي الإنفاق المالي لوحده.	**2.59**	**1.11**	2	**متوسط**
3	لا أجد الثناء من شريكي عند قيامي بأي ترتيبات مالية في الأسرة.	**2.36**	**1.03**	3	**متوسط**
2	يسخر كل منّا من الآخر عند تحديد أولوياتنا المالية كأسرة.	**1.99**	**1.05**	4	**منخفضة**
-	الدرجة الكلية لمستوى العنف العاطفي	**2.404**	**1.034**	-	**متوسط**

من خلال النتائج المبينة في الجدول (11) يتضح أن المستوى العام لاتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو انعكاس صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية على مستوى العنف العاطفي قد جاءت بدرجة متوسطة، وقد بلغ المتوسط الحسابي لاتجاهاتهم 2.404 بانحراف معياري 1.034، أما على مستوى الفقرات فقد حصلت الفقرات على مستوى متوسط ومنخفض، تراوحت أوسطاها الحسابية بين (2.67–1.99). ويتضح من النتائج أن جميع الانحرافات المعيارية لفقرات هذا المجال كانت أقل من (1.11) ويعد هذا المقياس مؤشر لتجانس اتجاهات أفراد عينة الدراسة على فقرات هذا المجال بشكل عام.

المجال الثاني: العنف اللفظي

جدول (12)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى استجابة أفراد عينة الدراسة نحو انعكاس صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية على العنف اللفظي

رقم الفقرة	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
6	يقوم شريكي بالانزعاج وإبداء الغضب عليَّ إذا قمت بإنفاق لا يرضيه.	**2.07**	**1.08**	1	**منخفضة**
5	يحدث بيننا السب عند مناقشة الظروف المالية.	**1.88**	**1.03**	2	**منخفضة**
7	تعرضت للإهانة من قِبَل شريكي عند طلبي مشاركته في تحديد أولوياتنا المالية.	**1.73**	**1.07**	3	**منخفضة**
-	**الدرجة الكلية لمستوى العنف اللفظي**	**1.895**	**1.155**	-	**منخفضة**

من خلال النتائج المبينة في الجدول (12) يتضح أن المستوى العام لاتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو انعكاس صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية على مستوى العنف اللفظي قد جاءت بدرجة منخفضة، وقد بلغ المتوسط الحسابي لاتجاهاتهم 1.895 بانحراف معياري 1.115، أما على مستوى الفقرات فقد حصلت الفقرات على مستوى منخفض، تراوحت أوساطها الحسابية بين (2.07–1.73). ويتضح من النتائج

أن جميع الانحرافات المعيارية لفقرات هذا المجال كانت أقل من (1.08) ويعد هذا المقياس مؤشر لتجانس اتجاهات أفراد عينة الدراسة على فقرات هذا المجال بشكل عام.

المجال الثالث: العنف الاجتماعي

جدول (13)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى استجابة أفراد عينة الدراسة نحو انعكاس صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية على العنف الاجتماعي

رقم الفقرة	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
9	إذا ما طالبت بحصة من راتبي، أشعر بأني محروم من حقي في العمل.	**1.84**	**1.09**	1	**منخفضة**
8	عندما أطلب جزء من راتبي يحرمني زوجي الذهاب إلى أهلي.	**1.68**	**1.06**	3	**منخفضة**
-	**الدرجة الكلية لمستوى العنف الاجتماعي**	**1.763**	**1.210**	-	**منخفضة**

من خلال النتائج المبينة في الجدول (13) يتضح أن المستوى العام لاتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو انعكاس صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية على مستوى العنف الاجتماعي قد جاءت بدرجة منخفضة، وقد بلغ المتوسط الحسابي لاتجاهاتهم 1.763 بانحراف معياري 1.210، أما على مستوى الفقرات فقد حصلت الفقرات على مستوى منخفض، تراوحت أوسطاها الحسابية بين (1.68-1.84). ويتضح من النتائج أن جميع الانحرافات المعيارية لفقرات هذا المجال كانت أقل من (1.09) ويعد هذا المقياس مؤشر لتجانس اتجاهات أفراد عينة الدراسة على فقرات هذا المجال بشكل عام.

المجال الرابع: العنف المادي

جدول (14)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى استجابة أفراد عينة الدراسة نحو انعكاس صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية على العنف المادي

رقم الفقرة	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
10	رغم أنني أتقاضى راتباً يتم الاستخفاف بممتلكاتي الخاصة من قبل شريكي.	**1.93**	**1.00**	1	**منخفضة**
11	لا يتوفر لي العلاج اللازم بسبب سوء قرارات شريكي بالأمور المالية.	**1.84**	**1.02**	3	**منخفضة**
12	لا يتوفر لي اللباس الكافي بحجة عدم الإسراف.	**1.79**	**1.07**		**منخفضة**
13	يسيطر زوجي على مالي الخاص.	**1.79**	**1.01**		**منخفضة**
-	**الدرجة الكلية** لمستوى العنف المادي	**1.837**	**1.091**	-	**منخفضة**

من خلال النتائج المبينة في الجدول (14) يتضح أن المستوى العام لاتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو انعكاس صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية على مستوى العنف المادي قد جاءت بدرجة منخفضة، وقد بلغ المتوسط الحسابي لاتجاهاتهم 1.837 بانحراف معياري 1.091، أما على مستوى الفقرات فقد حصلت الفقرات على مستوى منخفض، تراوحت أوسطاها الحسابية بين (1.93-1.79). ويتضح من النتائج أن جميع الانحرافات المعيارية لفقرات هذا المجال كانت أقل من (1.07) ويعد هذا المقياس مؤشر لتجانس اتجاهات أفراد عينة الدراسة على فقرات هذا المجال بشكل عام.

المجال الخامس: العنف الجسدي

جدول (15)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى استجابة أفراد عينة الدراسة نحو انعكاس صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية على العنف الجسدي

رقم الفقرة	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
14	أتعرض للضرب باستخدام أعضاء الجسم بسبب مطالبتي المشاركة في تنظيم ميزانية أسرتنا.	**1.53**	**1.11**	1	**منخفضة**
15	تعرضت للركل بالأرجل من قبل شريكي عند مطالبتي العمل خارج المنزل.	**1.42**	**0.92**		**منخفضة**
–	**الدرجة الكلية** لمستوى العنف الجسدي	**1.476**	**0.980**	–	**منخفضة**

من خلال النتائج المبينة في الجدول (15) يتضح أن المستوى العام لاتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو انعكاس صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية على مستوى العنف الجسدي قد جاءت بدرجة منخفضة، وقد بلغ المتوسط الحسابي لاتجاهاتهم 1.467 بانحراف معياري 0.980، أما على مستوى الفقرات فقد حصلت الفقرات على مستوى منخفض، تراوحت أوسطاها الحسابية بين (1.53–1.42). ويتضح من النتائج أن جميع الانحرافات المعيارية لفقرات هذا المجال كانت أقل من (1.11) ويعد هذا المقياس مؤشر لتجانس اتجاهات أفراد عينة الدراسة على فقرات هذا المجال بشكل عام.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: هل يوجد علاقة بين مستوى صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية والعنف الأسري؟.

وللإجابة عن السؤال الثالث، تم حساب معامل الارتباط بين مستوى صراع الأدوار المالية في الأسرة ولمجالاتها ومجالات العنف الأسري، وبالشكل التالي:

1- العلاقة بين مستوى صراع الأدوار المالية في الأسرة ومجالات العنف الأسري.

جدول (16)

معاملات الارتباط بين مستوى صراع الأدوار المالية في الأسرة ومجالات العنف الأسري

المجالات	معاملات الارتباط مجالات العنف الأسري					
	العنف العاطفي	العنف اللفظي	العنف الاجتماعي	العنف المادي	العنف الجسدي	العنف الكلي
صراع الأدوار المالية في الأسرة	0.632*	0.605*	0.609*	0.659*	0.470*	0.690*

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).

ويظهر من الجدول (16) وجود علاقة ارتباط طردية وذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين صراع الأدوار المالية في الأسرة ككل ومجالات العنف الأسري والتي شملت (العنف العاطفي، العنف اللفظي، العنف الاجتماعي، العنف المادي، العنف الجسدي)، حيث جاءت قيمة معاملات الارتباط ذات دلالة إحصائية، مما يعني أنه كلما ارتفع صراع الأدوار المالية في الأسرة كلما زاد معه مستوى العنف الأسري بكافة مجالاته.

2- العلاقة بين مستوى صراع الأدوار المالية في المجال الاقتصادي ومجالات العنف الأسري.

جدول (17)

معاملات الارتباط بين مستوى صراع الأدوار المالية في المجال الاقتصادي ومجالات العنف الأسري

المجالات	معاملات الارتباط					
	مجالات العنف الأسري					
	العنف العاطفي	العنف اللفظي	العنف الاجتماعي	العنف المادي	العنف الجسدي	العنف الكلي
صراع الأدوار المالية في المجال الاقتصادي	0.545*	0.449*	0.444*	0.469*	0.347*	0.522*

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).**

يظهر من الجدول (17) وجود علاقة ارتباط طردية وذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين صراع الأدوار المالية في الأسرة في المجال الاقتصادي ومجالات العنف الأسري والتي شملت (العنف العاطفي، العنف اللفظي، العنف الاجتماعي، العنف المادي، العنف الجسدي)، حيث جاءت قيمة معاملات الارتباط ذات دلالة إحصائية، مما يعني أنه كلما ارتفع صراع الأدوار المالية في الأسرة في المجال الاقتصادي كلما زاد معه مستوى العنف الأسري بكافة مجالاته.

– العلاقة بين مستوى صراع الأدوار المالية في المجال الاجتماعي والثقافي ومجالات العنف الأسري.

جدول (18)

معاملات الارتباط بين مستوى صراع الأدوار المالية في المجال الاقتصادي ومجالات العنف الأسري

المحاور	معاملات الارتباط لمجالات العنف الأسري					
	العنف العاطفي	العنف اللفظي	العنف الاجتماعي	العنف المادي	العنف الجسدي	العنف الكلي
صراع الأدوار المالية في المجال الاجتماعي والثقافي	0.557*	0.593*	0.540*	0.639*	0.447*	0.643*

يظهر من الجدول (18) وجود علاقة ارتباط طردية وذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين صراع الأدوار المالية في الأسرة في المجال الاجتماعي والثقافي ومجالات العنف الأسري والتي شملت (العنف العاطفي، العنف اللفظي، العنف الاجتماعي، العنف المادي، العنف الجسدي)، حيث جاءت قيمة معاملات الارتباط ذات دلالة إحصائية، مما يعني أنه كلما ارتفع صراع الأدوار المالية في الأسرة في المجال الاجتماعي والثقافي كلما زاد معه مستوى العنف الأسري بكافة مجالاته.

2- العلاقة بين مستوى صراع الأدوار المالية في مجال العلاقات بين الزوجين ومجالات العنف الأسري.

جدول (19)

معاملات الارتباط بين مستوى صراع الأدوار المالية في مجال العلاقات بين الزوجين ومجالات العنف الأسري

المحاور	معاملات الارتباط لمجالات العنف الأسري					
	العنف العاطفي	العنف اللفظي	العنف الاجتماعي	العنف المادي	العنف الجسدي	العنف الكلي
صراع الأدوار المالية في مجال العلاقات بين الزوجين	0.462*	0.430*	0.497*	0.488*	0.349*	0.517*

يظهر من الجدول (19) وجود علاقة ارتباط طردية وذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين صراع الأدوار المالية في الأسرة في مجال العلاقات بين الزوجين ومجالات العنف الأسري والتي شملت (العنف العاطفي، العنف اللفظي، العنف الاجتماعي، العنف المادي، العنف الجسدي)، حيث جاءت قيمة معاملات الارتباط ذات دلالة إحصائية، مما يعني أنه كلما ارتفع صراع الأدوار المالية في الأسرة في مجال العلاقات بين الزوجين كلما زاد معه مستوى العنف الأسري بكافة مجالاته.

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الرابع: هل توجد فروق بين متوسط اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو "صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية" والتي تعزى لاختلاف خصائصهم النوعية والأسرية؟.

وللإجابة عن هذا السؤال، تم إجراء اختبار تحليل التباين للكشف عن الفروق في اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية لمجالاتها المتعلقة بـ (الأوضاع الاقتصادية للأسرة، الأوضاع الاجتماعية والثقافية، العلاقات بين الزوجين) المجال الاقتصادي، وفيما يلي عرضا للنتائج:

أولاً: الفروق في اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية في المجال الاقتصادي.

جدول (20)

تحليل التباين لاختبار الفروق في اتجاهات عينة الدراسة نحو صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية في المجال الاقتصادي والتي تعزى لاختلاف الخصائص النوعية والأسرية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
الجنس	0.05	1	0.04	0.13	0.72
العمر	0.51	3	0.17	0.59	0.62
مكان الإقامة	0.09	1	0.09	0.32	0.57
طبيعة العمل	5.35	3	2.67	**9.26***	**0.00**
الدخل الشهري للأسرة	2.85	2	1.43	**4.94***	**0.01**
عدد أفراد الأسرة	1.05	2	0.53	1.82	0.16
المستوى التعليمي	1.65	3	0.55	1.90	0.13
الديانة	1.25	1	1.25	**4.32***	**0.04**
الخطأ	136.87	474	0.29		

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).**

يظهر من خلال الجدول (20) ما يلي:

1- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات عينة الدراسة نحو "**صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية** في المجال الاقتصادي " باختلاف متغير "طبيعة العمل" حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (9.26) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)، ولتحديد الفروق الإحصائية بين مستوى الإجابات تم إجراء اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من العاملين في القطاع العام حيث بلغ المتوسط الحسابي لاتجاهاتهم (2.95) وبلغ فرق المتوسطات الأعلى بين الأوساط الحسابية 0.35 وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05). والجدول (21) يبين تلك النتائج:

جدول (21)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين متوسطات اتجاهات عينة الدراسة نحو صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية في المجال الاقتصادي باختلاف متغير "طبيعة العمل"

طبيعة العمل	الوسط الحسابي	قطاع عام	قطاع خاص	أعمال حرة	بلا عمل
قطاع عام	2.95	–	**0.35***	0.04	0.06
قطاع خاص	2.60	–	–	**0.31***	**0.30***
أعمال حرة	2.91	–	–	–	0.02
بلا عمل	2.89	–	–	–	-

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).**

2- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات عينة الدراسة نحو " **صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية** في المجال الاقتصادي " باختلاف متغير " دخل الأسرة " حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (4.95) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)، ولتحديد الفروق الإحصائية بين مستوى الإجابات تم إجراء اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من فئة الدخل (300-500) دينار حيث بلغ المتوسط الحسابي لاتجاهاتهم (3.22) وبلغ فرق المتوسطات الأعلى بين الأوساط الحسابية 0.41 وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05). والجدول (22) يبين تلك النتائج:

جدول (22)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين متوسطات اتجاهات عينة الدراسة نحو صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية في المجال الاقتصادي باختلاف متغير "دخل الأسرة"

دخل الأسرة	الوسط الحسابي	أقل من 300	300-500	أكثر من 500
أقل من 300	3.22	–	0.33	**0.41***
300-500	2.90	–	–	0.08
أكثر من 500	2.81	–	–	-

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).**

3- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات عينة الدراسة نحو "**صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية** في المجال الاقتصادي" باختلاف متغير "الديانة"، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (4.32) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)، ولتحديد الفروق الإحصائية بين مستوى الإجابات تم إيجاد المتوسطات الحسابية لاتجاهات عينة الدراسة، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من الديانة الإسلامية حيث بلغ المتوسط الحسابي لاتجاهاتهم (2.90) وبلغ فرق المتوسطات الأعلى بين الأوساط الحسابية 0.16 وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05).

4-عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات عينة الدراسة نحو "**صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية** في المجال الاقتصادي" والتي تعزى لاختلاف متغيرات (الجنس، العمر، مكان الإقامة، عدد أفراد الأسرة، المستوى التعليمي) وعليه فإن متوسط اتجاهات عينة الدراسة نحو **صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية** في المجال الاقتصادي والتي تعزى للمتغيرات المذكورة تعد متساوية.

ثانياً: الفروق في اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية في المجال الاجتماعي والثقافي.

جدول (23)

تحليل التباين لاختبار الفروق في اتجاهات عينة الدراسة نحو صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية في المجال الاجتماعي والثقافي والتي تعزى لاختلاف الخصائص النوعية والأسرية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
الجنس	8.78	1	8.78	***12.60**	**0.00**
العمر	14.21	3	4.74	***6.79**	**0.00**
مكان الإقامة	0.11	1	0.11	0.16	0.69
طبيعة العمل	6.21	3	3.11	***4.46**	**0.01**
الدخل الشهري للأسرة	3.75	2	1.88	2.69	0.07
عدد أفراد الأسرة	1.81	2	0.91	1.30	0.27
المستوى التعليمي	5.01	3	1.67	2.40	0.07
الديانة	5.35	1	5.35	***7.67**	**0.01**
الخطأ	330.51	474	0.70		

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).**

يظهر من خلال الجدول (23) ما يلي:

1- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات عينة الدراسة نحو "**صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية** في المجال الاجتماعي والثقافي" باختلاف متغير "الجنس" حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (12.60) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)، ولتحديد الفروق الإحصائية بين مستوى الاتجاهات تم إيجاد المتوسطات الحسابية لاتجاهات عينة الدراسة حسب متغير الجنس، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من الذكور حيث بلغ المتوسط الحسابي لاتجاهاتهم (2.59) وبلغ فرق المتوسطات الأعلى بين الأوساط الحسابية 0.33 وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05).

2- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات عينة الدراسة نحو " **صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية** في المجال الاجتماعي والثقافي " باختلاف متغير " العمر " حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (6.79) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ولتحديد الفروق الإحصائية بين مستوى الاتجاهات تم إجراء اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من الفئة العمرية (25-34) سنة حيث بلغ المتوسط الحسابي لاتجاهاتهم (2.62) وبلغ فرق المتوسطات الأعلى بين الأوساط الحسابية 0.38 وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05). والجدول (24) يبين تلك النتائج:

جدول (24)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين متوسطات اتجاهات عينة الدراسة نحو صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية المجال الاجتماعي والثقافي **باختلاف متغير** "العمر"

العمر	الوسط الحسابي	18 - 24	25 - 34	35 - 45	أكثر من 45
18 - 24	2.30	-	**0.32***	0.06	0.11
25 - 34	2.62	-	-	**0.38***	0.21
35 - 45	2.24	-	-	-	0.17
أكثر من 45	2.41	-	-	-	-

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).**

3- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات عينة الدراسة نحو "**صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية** في المجال الاجتماعي والثقافي" باختلاف متغير "طبيعة العمل"، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (4.46) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)، ولتحديد الفروق الإحصائية بين مستوى الإجابات تم إجراء اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من العاملين في الأعمال الحرة حيث بلغ المتوسط الحسابي لاتجاهاتهم (2.51) وبلغ فرق المتوسطات الأعلى بين الأوساط الحسابية 0.42 وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05). والجدول (25) يبين تلك النتائج:

جدول (25)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين متوسطات اتجاهات عينة الدراسة نحو صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية في المجال الاجتماعي والثقافي **باختلاف متغير** "طبيعة العمل"

طبيعة العمل	الوسط الحسابي	قطاع عام	قطاع خاص	أعمال حرة	بلا عمل
قطاع عام	2.40	–	***0.30**	0.12	0.04
قطاع خاص	2.09	–	–	***0.42**	0.26
أعمال حرة	2.51	–	–	–	0.16
بلا عمل	2.36	–	–	–	-

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).**

4- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات عينة الدراسة نحو "**صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية** في المجال الاجتماعي والثقافي" باختلاف متغير "دخل الأسرة"، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (2.69) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)، ولتحديد الفروق الإحصائية بين مستوى الإجابات تم إجراء اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من فئة الدخل (أكثر من 500) دينار، حيث بلغ المتوسط الحسابي لاتجاهاتهم (2.51)، وبلغ فرق المتوسطات الأعلى بين الأوساط الحسابية 0.42 وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05). والجدول (26) يبين تلك النتائج:

جدول (26)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين متوسطات اتجاهات عينة الدراسة نحو صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية في المجال الاجتماعي والثقافي باختلاف متغير "دخل الأسرة"

دخل الأسرة	الوسط الحسابي	أقل من 300	300–500	أكثر من 500
أقل من 300	2.40	–	*0.30	0.12
300–500	2.09	–	–	*0.42
أكثر من 500	2.51	–	–	-

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).**

5- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات عينة الدراسة نحو "**صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية** في المجال الاجتماعي والثقافي" باختلاف متغير "الديانة"، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (4.32) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)، ولتحديد الفروق الإحصائية بين مستوى الإجابات تم إيجاد المتوسطات الحسابية لاتجاهات عينة الدراسة، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من الديانة الإسلامية حيث بلغ المتوسط الحسابي لاتجاهاتهم (2.90)، وبلغ فرق المتوسطات الأعلى بين الأوساط الحسابية 0.16 وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05).

6-عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات عينة الدراسة نحو " **صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية** في المجال الاجتماعي والثقافي " والتي تعزى لاختلاف متغيرات (مكان الإقامة، عدد أفراد الأسرة، المستوى التعليمي) وعليه فإن متوسط اتجاهات عينة الدراسة نحو **صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية** في المجال الاجتماعي والثقافي والتي تعزى للمتغيرات المذكورة تعد متساوية.

ثالثاً: الفروق في اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية في مجال العلاقات بين الزوجين "الصراع والتعاون".

جدول (27)

تحليل التباين لاختبار الفروق في اتجاهات عينة الدراسة نحو صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية في مجال العلاقات بين الزوجين "الصراع والتعاون" والتي تعزى لاختلاف الخصائص النوعية والأسرية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
الجنس	5.03	1	5.03	**4.05***	**0.00**
العمر	3.19	3	1.06	1.65	0.18
مكان الإقامة	0.23	1	0.23	0.35	0.56
طبيعة العمل	4.74	3	2.37	**3.68***	**0.03**
الدخل الشهري للأسرة	9.85	2	4.93	**7.64***	**0.00**
عدد أفراد الأسرة	1.47	2	0.73	1.14	0.32
المستوى التعليمي	13.16	3	4.39	**6.80***	**0.00**
الديانة	4.79	1	4.79	**7.43***	**0.01**
الخطأ	305.75	474	0.65		

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).**

يظهر من خلال الجدول (27) ما يلي:

1- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات عينة الدراسة نحو " صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية في مجال العلاقات بين الزوجين "الصراع والتعاون" باختلاف متغير "الجنس"، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (4.05) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)، ولتحديد الفروق الإحصائية بين مستوى الاتجاهات تم إيجاد المتوسطات الحسابية لاتجاهات عينة الدراسة حسب متغير الجنس، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من الذكور، حيث بلغ المتوسط الحسابي لاتجاهاتهم (2.65) وبلغ فرق المتوسطات الأعلى بين الأوساط الحسابية 0.16 وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05).

3- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات عينة الدراسة نحو "صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية في مجال العلاقات بين الزوجين "الصراع والتعاون" باختلاف متغير "طبيعة العمل"، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (3.68) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)، ولتحديد الفروق الإحصائية بين مستوى الإجابات تم إجراء اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من العاملين في الأعمال الحرة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لاتجاهاتهم (2.49) وبلغ فرق المتوسطات الأعلى بين الأوساط الحسابية 0.23 وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05). والجدول (28) يبين تلك النتائج:

جدول (28)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين متوسط اتجاهات عينة الدراسة نحو صراع الأدوار المالية في مجال العلاقات بين الزوجين "الصراع والتعاون" باختلاف متغير "طبيعة العمل"

طبيعة العمل	الوسط الحسابي	قطاع عام	قطاع خاص	أعمال حرة	بلا عمل
قطاع عام	2.48	-	**0.22***	0.01	0.03
قطاع خاص	2.25	-	-	**0.23***	0.19
أعمال حرة	2.49	-	-	-	0.04
بلا عمل	2.44	-	-	-	-

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).**

4- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات عينة الدراسة نحو "صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية في مجال العلاقات بين الزوجين "الصراع والتعاون"باختلاف متغير "دخل الأسرة"، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (7.64) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)، ولتحديد الفروق الإحصائية بين مستوى الإجابات تم إجراء اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من فئة الدخل (أقل من 300) دينار، حيث بلغ المتوسط الحسابي لاتجاهاتهم (2.95) وبلغ فرق المتوسطات الأعلى بين الأوساط الحسابية 0.56 وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05). والجدول (29) يبين تلك النتائج:

جدول (29)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين متوسطات اتجاهات عينة الدراسة نحو صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية في مجال العلاقات بين الزوجين "الصراع والتعاون" باختلاف متغير "دخل الأسرة "

دخل الأسرة	الوسط الحسابي	أقل من 300	300-500	أكثر من 500
أقل من 300	2.95	–	**0.56***	**0.55***
300-500	2.39	–	–	0.01
أكثر من 500	2.40	–	–	-

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).**

5- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات عينة الدراسة نحو " صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية في مجال العلاقات بين الزوجين "الصراع والتعاون" باختلاف متغير "الديانة"، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (7.43) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)، ولتحديد الفروق الإحصائية بين مستوى الإجابات تم إيجاد المتوسطات الحسابية لاتجاهات عينة الدراسة، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من الديانة المسيحية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لاتجاهاتهم (2.72)، وبلغ فرق المتوسطات الأعلى بين الأوساط الحسابية 0.34 وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05).

6-عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات عينة الدراسة نحو "صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية في مجال العلاقات بين الزوجين "الصراع والتعاون" والتي تعزى لاختلاف متغيرات (العمر، مكان الإقامة، عدد أفراد الأسرة)، وعليه فإن متوسط اتجاهات عينة الدراسة نحو صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية في مجال العلاقات بين الزوجين "الصراع والتعاون"والتي تعزى للمتغيرات المذكورة تعد متساوية.

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الخامس: هل توجد فروق بين اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو "انعكاسات صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية على العنف الأسري" والتي تعزى لاختلاف خصائصهم النوعية والأسرية؟.

وللإجابة عن هذا السؤال، تم إجراء اختبار تحليل التباين للكشف عن الفروق في اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو انعكاسات صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية على العنف الأسري، وفيما يلي عرضا للنتائج:

جدول (30)

تحليل التباين لاختبار الفروق في اتجاهات عينة الدراسة نحو انعكاسات صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية على العنف الأسري والتي تعزى لاختلاف الخصائص النوعية والأسرية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
الجنس	2.33	1	2.33	2.79	0.10
العمر	4.27	3	1.42	1.70	0.17
مكان الإقامة	0.37	1	0.37	0.44	0.51
طبيعة العمل	4.18	3	2.09	2.50	0.08
الدخل الشهري للأسرة	13.69	2	6.85	**8.19***	**0.00**
عدد أفراد الأسرة	1.16	2	0.58	0.70	0.50
المستوى التعليمي	3.94	3	1.31	1.57	0.20
الديانة	0.01	1	0.01	0.01	0.95
الخطأ	396.38	474	0.84		

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).**

يظهر من خلال الجدول (30) ما يلي:

1- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات عينة الدراسة نحو "انعكاسات صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية على العنف الأسري" باختلاف متغير "دخل الأسرة"، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (8.19) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)، ولتحديد الفروق الإحصائية بين مستوى الإجابات تم إجراء اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من فئة الدخل (أقل من 300) دينار حيث بلغ المتوسط الحسابي

لاتجاهاتهم (2.53) وبلغ فرق المتوسطات الأعلى بين الأوساط الحسابية 0.76 وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05). والجدول (31) يبين تلك النتائج:

جدول (31)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين متوسطات اتجاهات عينة الدراسة نحو انعكاسات صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية على العنف الأسري باختلاف متغير " دخل الأسرة "

دخل الأسرة	الوسط الحسابي	أقل من 300	300-500	أكثر من 500
أقل من 300	**2.53**	–	**0.69***	**0.76***
300-500	**1.84**	–	–	0.07
أكثر من 500	**1.77**	–	–	-

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).**

4-عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات عينة الدراسة نحو "انعكاسات صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية على العنف الأسري"، والتي تعزى لاختلاف متغيرات (الجنس، العمر، مكان الإقامة، طبيعة العمل، عدد أفراد الأسرة، المستوى التعليمي)، وعليه فإنَّ متوسط اتجاهات عينة الدراسة نحو انعكاسات صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية على العنف الأسري والتي تعزى للمتغيرات المذكورة تعدُّ متساوية.

2.4 مناقشة النتائج:

تشير النتائج إلى تحقق الهدف من هذه الدراسة، حيث أظهرت النتائج مجموعة من المؤشرات التي تقدم إجابة واضحة عن التساؤلات الرئيسة للدراسة، مع العلم بأن الدراسات التي تدور حول موضوع هذه الدراسة والمتعلق بصراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية وعلاقته بالعنف الأسري تحديدا في المجتمع الأردني نادرة في حدود علم الطالبة، كما هو حال ندرة الدراسات الشمولية في نفس موضوع الدراسة، لذا فإن نتائج هذا السؤال لم يتم التمكن من ربطها بالدراسات السابقة، وإنما تم ربط هذه النتائج مع بعض الدراسات ذات الصلة قدر الإمكان، والتي تناولت متغيرات جزئية على مستوى محاور الدراسة.

1- مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:

نص السؤال الأول: ما مستوى صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟.

أشارت النتائج أن المستوى العام لصراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، جاء بدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (2.565)، وقد تضمن مضمون صراع الأدوار المالية ثلاثة مجالات رئيسة، هي: (صراع الأدوار المالية المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية للأسرة، صراع الأدوار المالية المتعلقة بالأوضاع الاجتماعية والثقافية، صراع الأدوار المالية المتعلقة بالعلاقات بين الزوجين)، وقد أظهرت النتائج على مستوى هذه المجالات، أن صراع الأدوار المالية المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية للأسرة جاءت في الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية لمستوى صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية لجميع المجالات، بوسط حسابي (2.895) بمستوى متوسط، وجاء في الترتيب الثاني صراع الأدوار المالية المتعلقة بالعلاقات بين الزوجين "التعاون، الصراع" بوسط حسابي (2.445) بمستوى متوسط، وجاء في الترتيب الثالث صراع الأدوار المالية المتعلقة بالأوضاع الاجتماعية والثقافية للأسرة بوسط حسابي (2.356) بمستوى متوسط، ويلاحظ بأن جميع اتجاهات عينة الدراسة جاءت بمستوى متوسط، ولم يحقق أي مجال مستوى مرتفع. وقد يعود ذلك إلى أن المجتمع المدروس هو مجتمع ريفي ذو ثقافة محافظة وتشكل آلية ضبط قوية على سلوك الأزواج، فتقل في مثل هذه الأسر نسب الصراع بمختلف أشكاله مقارنة بنسب حدوثها المرتفع في الأسر في المجتمعات الحضرية، وهذا يعود إلى طبيعة البيئة الثقافية المتباينة، فالثقافة السائدة في مجتمع الدراسة ثقافة بسيطة ومحافظة إلى حد كبير بعكس ثقافة المجتمعات الحضرية المنفتحة، وتلتقي هذه النتيجة جزئياً مع أطروحات نظرية الثقافة الفرعية. أما على مستوى صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية للأسرة فقد أظهرت النتائج أن أبرز الصراعات الاجتماعية التي تعانيها الأسر في مجتمع الدراسة والتي جاءت بمستوى مرتفع تتمثل في: تأثير العمل على إنجاز الواجبات الأسرية، والشعور بالتقصير حيال ذلك، بالإضافة الى التفاوت بالدخل الفردي للزوج والزوجة في الأسرة، أما الصراعات

المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية التي تعانيها الأسر في مجتمع الدراسة والتي جاءت بمستوى متوسط، فتمثلت في عدم وجود تنظيم للدور الإنفاقي في الأسرة وأنه يتم بطريقة عشوائية، كذلك تحمل رب الأسرة للمسؤولية المالية، بالإضافة إلى إصرار أحد الزوجين على توليه دور التوزيع المالي لنفقات الأسرة، وعدم إسهامه في التعاون في الإنفاق المالي على الأسرة. أما الصراعات الاقتصادية التي تعانيها الأسر في مجتمع الدراسة والتي جاءت بمستوى منخفض فتمثلت في تصرف الزوجين بحرية في توزيع دخله، وعدم الشعور بالاستقلالية المالية، وأخيرا امتناع أحد الزوجين الإنفاق على الأسرة. وفي ضوء هذه النتائج نرى أن الأوضاع الاقتصادية المتدنية لأسر مجتمع الدراسة، والتي اضطرت الكثير من الزوجات للعمل وترك المنزل لساعات طويلة قد شكلت صراعا بين الزوجين حول الأدوار المالية في الأسرة، حيث إنَّ كثيراً من الأزواج كما أظهرت نتائج الدراسة لا يقومون بالتعاون في الإنفاق على الأسرة، وتحمل مسؤولية ذلك، بل على العكس يقومون بمحاسبة الطرف الآخر على كل كبيرة وصغيرة خاصة في الأمور المالية. وفي هذا المجال قد يعزى ذلك إلى أسباب مختلفة منها يعود إلى العوامل الاجتماعية ومتغيرات الواقع والإحساس بالخطر والأوضاع الاقتصادية السيئة، وكذلك للمشكلات الأسرية التي تعانيها الأسر، إذ لها دور في تشكيل ظروف صراعية أسرية تنعكس على الأدوار المالية للزوجين في الأسرة. وفي هذا المجال لا توجد دراسات سابقة- كما تم الإشارة مسبقاً- قد ركزت على دراسة صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية للأسرة، وتلتقي هذه النتيجة جزئياً مع أطروحات النظرية الصراعية، وتلتقي أيضاً مع دراسة (المجالي، 2011)، والتي جاءت بعنوان "عوامل العنف ضد المرأة العاملة في القطاع الحكومي"، حيث أظهرت نتائج هذه الدراسة أنَّ أكثر أسباب العنف المتصلة بالعمل نحو النساء العاملات هو الإهمال لمتطلبات الأسرة، والإصرار على العمل. أما على مستوى صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية المتعلقة بالأوضاع الاجتماعية والثقافية للأسرة فقد أظهرت النتائج أن أبرز الصراعات الاجتماعية والثقافية للأسرة التي تعانيها الأسر في مجتمع الدراسة والتي جاءت بمستوى مرتفع تتمثل في شعور الزوجين بأن العمل خارج المنزل بأنهم عنصر فعال في المجتمع، أما الصراعات الاجتماعية

والثقافية التي تعانيها الأسر في مجتمع الدراسة والتي جاءت بمستوى متوسط فتمثلت في تأثير المستوى التعليمي المرتفع لأحد الزوجين على طبيعة المشاركة المالية بين الزوجين، والشعور بعدم وجود صراع أدوار حقيقي عند وضع الأولويات المالية للأسرة، ورضوخ أحد الزوجين لاختيار الطرف الأخر وتخطيطه لتنفيذ الزيارات الأسرية، وكذلك عدم مشاركة الزوجة في تخطيط الرحلات الترفيهية وأماكنها رغم مشاركتها بالتبعات المالية داخل الأسرة، وكذلك شعور الزوجة بأن التقاليد المجتمعية تَحُد من اتخاذها القرارات المالية في الأسرة، بالإضافة إلى اختلاف الخلفية الاجتماعية للزوجين في الأسرة. أما الصراعات الاجتماعية والثقافية التي تعانيها الأسر في مجتمع الدراسة والتي جاءت بمستوى منخفض فتمثلت في سؤال الزوجين للآخر لكيفية إنفاقه للراتب، وعدم موافقة أحد الزوجين على مبادرة الآخر بتقديم هدية لأحد معارفه ذات قيمة مالية عالية من دخله الخاص، وعدم قدرة أحد الزوجين شراء ما يلزمه من ملابس رغم أنه شريك في جلب الدخل للأسرة، وكذلك اختلاف الخلفيات الثقافية لكلا الزوجين، بالإضافة إلى سؤال أحد الزوجين عن قيمة المشتريات للأسرة، واحتفاظ الزوج ببطاقة الصراف الآلي وتصرفه براتب زوجته، وأخيرا تدخل الأهل في الزوجين في عملية توزيع الدخل المالي للأسرة. وفي ضوء هذه النتائج المتعلقة بصراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية المتعلقة بالأوضاع الاجتماعية والثقافية للأسرة إذا ما ربطناها بنوعية المشكلات الاقتصادية للأسرة، حيث أنها جاءت كنتيجة لسوء الأوضاع الاقتصادية التي تعاني منها الأسر كالفقر ومؤشراته. وبالإشارة إلى هذه النتائج في المجال الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والعلاقات الأسرية فإنه من النادر أن تكون حياة الأسرة كاملة طوال فتراتها، فكثير من الأحداث التي تتعرض لها الأسرة تؤدي إلى حدوث صراعات وأزمات ومشكلات بين الزوجين منها ما هو داخلي داخل كيان الأسرة، ومنها ما له علاقة بالأحداث والبنية الخارجية، مما تشكل صراعات وتحتاج لإمكانات كبيرة من قبل الأسرة لحلها، قبل أن تزداد هذه الصراعات وتتحول إلى عنف أسري. وفي هذا المجال لا توجد دراسات سابقة ضمن هذه الدراسة وعلى حد علم الطالبة قد ركزت على دراسة صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية المتعلقة

بالأوضاع الاجتماعية والثقافية للأسرة، وإنما هناك دراسات قد ركزت على بعض المتغيرات المتعلقة بهذا المجال.

أما على مستوى صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية المتعلقة بالعلاقات بين الزوجين "التعاون والصراع" في الأسرة فقد أظهرت النتائج أن أبرز هذه الصراعات في مجتمع الدراسة والتي جاءت بمستوى متوسط فتمثلت في شعور أحد الزوجين بالضيق من أن يستلم الطرف الأخر راتبه الشهري، أما صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية المتعلقة بالعلاقات بين الزوجين "التعاون والصراع" في الأسرة والتي جاءت بمستوى منخفض فتمثلت في اضطرار أحد الزوجين التغاضي عن إسراف الآخر مالياً حفاظاً منه على استمرار العلاقة الزوجية بينهما، وامتناع الزوجة عن مسؤولية الإنفاق المالي على الأبناء في الأسرة باعتبارها مسؤولية الأب، وعدم ثقة الزوجين بتكليف أحدهما للآخر مهمات يترتب عليها إنفاق مالي، وكذلك مسألة التفاوت في العمر، وأخيرا رغبة الزوجين في أن يكون الآخر أقل تعليماً منه. وفي هذا المجال قد يعزى ذلك إلى أسباب مختلفة منها يعود إلى العادات والتقاليد المتبعة في المجتمع الأردني، والى خصوصية العلاقة الزوجية وقوة المنظومة القيمية والمعيارية والعرفية في مجتمع الدراسة التي ما زالت تحافظ الأسر فيها على علاقات زوجية رصينة، وفيها يحظى الزوج باحترام وتقدير الزوجة وإطاعة أوامره ولو كان ذلك على حساب شعور الزوجة بالظلم، وعدم استقلالها المالي في الأسرة، وذلك للحفاظ على ديمومة العلاقة الأسرية بين الزوجين. وتلتقي هذه النتائج مع النظرية الصراعية حيث تشير هذه النظرية إلى أنَّ الصراع يحدث في حال قل الانسجام والتوازن داخل المحيط أو النسق الاجتماعي (الأسرة)، وينتج الصراع كذلك نتيجة لوجود حالة من عدم الرضى عن توزيع الموارد المالية، كالدخل داخل الأسرة، وقد يتيح أيضاً بسبب التفاوت في المستوى الوظيفي، وعمليات السيطرة من قبل أحد الزوجين (Dahrendorf & Collins).

2- مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:

نص السؤال الثاني: ما انعكاسات توزيع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية على مستوى العنف الأسري في لواء قصبة الكرك من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟.

أشارت النتائج أن المستوى العام لانعكاس صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية على مستوى العنف الأسري، جاء بدرجة منخفضة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (1.909)، بانحراف معياري 0.56، وتعكس هذه النتيجة مستوى منخفض لانعكاس صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية على مستوى العنف الأسري من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة. وقد تضمن مضمون العنف الأسري المنعكس من توزيع الأدوار المالية إلى خمسة مجالات رئيسة، هي : (العنف العاطفي، والعنف اللفظي، والعنف الاجتماعي، والعنف المادي، والعنف الجسدي) وقد أظهرت النتائج على مستوى هذه المجالات، أن العنف العاطفي جاء في الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية، بوسط حسابي (2.404) وبمستوى متوسط. وفي الترتيب الثاني العنف اللفظي بوسط حسابي (1.895) وبمستوى منخفض، وفي الترتيب الثالث العنف المادي بوسط حسابي (1.837) وبمستوى منخفض، وفي الترتيب الرابع وقبل الأخير العنف الاجتماعي بوسط حسابي (1.763) وبمستوى منخفض، وأخيرا العنف الجسدي بوسط حسابي (1.476) وبمستوى منخفض. وتشير هذه النتائج أن العنف ضد الزوجة في مجتمع الدراسة يتخذ أشكال مختلفة نتيجة لصراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية، ولكن مستوى هذا العنف في مجملة قليل، ويعود ذلك في الأساس لتدني مستوى الصراع الأسري في مجتمع الدراسة، وعلى كل حال، فإن هناك عنف يوجه للزوجة بشكل أو بآخر، ويمكن إرجاع ذلك إلى طبيعة الزوجة المسالمة في المجتمع الأردني، وعدم قدرتها على منافسة الزوج في بعض أمور العمل، أو على العكس من ذلك، فإنها قد تملك قدرات أعلى من زوجها أو قد تتبوأ وظيفة أو لديها مستوى تعليم أكبر منه، هذا ما يؤكد ما تتبناه أطروحات نظرية البنائية النظرية، وهذا مما قد يدفع الأزواج إلى ممارسة العنف ضدها، ونشير هنا إلى أن تأثر الزوجة بالعنف سواء بالعنف الجسمي أم اللفظي أو المادي يتوقف على كيفية إدراكها وتقديرها وتفسيرها وتذكرها للإساءة من جراء موقف العنف الذي تتعرض له، فالزوجة قد لا تتأثر بالإساءة في حد ذاتها ولكن بكيفية رؤيتها وتقديرها وتفسيرها لها، ولذلك فان تفسير أشكال العنف التي تتعرض لها الزوجة في مجتمع الدراسة لابد أن يأخذ في اعتباره التحليل المعرفي لأفكار الزوجة المساء إليها وكيفية تفكيرها وإدراكها ورؤيتها

لواقعة الإساءة لها، حتى نستطيع أن نعرف طبيعة هذه الأفكار وكيفية تأثيرها عليها. وتتفق هذه النتائج مع دراسة (المجالي، 2011) من حيث أنَّ أكثر أشكال العنف نحو النساء العاملات تتمثَّل في التميُّز في العمل بين الجنسين، والشدة والقسوة في المعاملة، ويمكن تفسير العنف الموجه للزوجة هنا على ضوء نظريات الحتمية الاقتصادية والاجتماعية حيث يرى منظريها بأن الزوجة وبسبب التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي طرأت على الأسرة، فالزوجة تحاول جاهدة الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي، في حين لا يزال يرى الزوج أن الزوجة مناط دورها داخل الأسرة في رعاية أمور الزوج والتربية للأبناء، وعلى ذلك يترتب العنف داخل الأسرة بناءً على اختلاف وجهات النظر، والمشادات بين الزوجين (Craib, 1992).

3- مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث:

نص السؤال الثالث: هل يوجد علاقة بين مستوى صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية والعنف الأسري؟.

كشفت النتائج عن وجود علاقة ارتباط طردية وذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين صراع الأدوار المالية في الأسرة للمجالات مجتمعة (صراع الأدوار المالية المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية للأسرة، صراع الأدوار المالية المتعلقة بالأوضاع الاجتماعية والثقافية، صراع الأدوار المالية المتعلقة بالعلاقات بين الزوجين) ومجالات العنف الأسري والتي شملت (العنف العاطفي، العنف اللفظي، العنف الاجتماعي، العنف المادي، العنف الجسدي)، حيث جاءت قيمة معاملات الارتباط ذات دلالة إحصائية، مما يعني أنه كلما زاد مستوى صراع الأدوار المالية في الأسرة كلما زاد معه مستوى العنف الأسري بكافة مجالاته. وتشير هذه النتائج إلى أن مستوى صراع الأدوار المالية الثقافة والاجتماعية والاقتصادية السائدة في مجتمع الدراسة تؤثر في مستوى ارتكاب السلوك العنيف ضد الزوجة في الأسرة. مما يشير إلى أهمية العامل الاجتماعي والاقتصادي كأهم العوامل المسببة للعنف في الأسرة، حيث تشير النتائج أن سعي الرجال على السيطرة للمحافظة على مكانتهم في الأسرة، وانتشار المفاهيم التقليدية حول دور المرأة كأم وزوجة، وتدخل أهل الزوجين في شؤون الأسرة وتأثيرهم على أفرادها، وخوف المرأة وسكوتها عن حقوقها، واعتماد الأسرة على راتب الزوجة،

واستغلال الزوج لدخل الزوجة العاملة، وعدم الاتفاق على أوجه الإنفاق داخل الأسرة، والفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الزوجين، وعدم مشاركة الزوجة العاملة ماديا بمتطلبات الأسرة، جميع هذه العوامل كانت مصدر لصراع الأدوار المالية في الأسرة ومصدرا للعنف فيها. وتلتقي هذه النتائج مع دراسة (المجالي، 2011) حيث أظهرت نتائج هذه الدراسة أنَّ أكثر أسباب العنف المتصلة بالعمل نحو النساء العاملات هو الإهمال لمتطلبات الأسرة، والإصرار على العمل، وتلتقي هذه النتائج جزئيا مع دراسة (البداينة، 2011) حيث أظهرت نتائج هذه الدراسة تعرُّض النساء لعدة أنماط من العنف، أهمها: العنف النفسي، والجسدي، والجنسي، والاقتصادي، إضافة إلى شيوع أنماط العنف النفسي والجسدي، والاقتصادي، والجنسي الواقع على المرأة في المنزل، وأظهرت نتائج هذه الدراسة على أنَّ العنف الذكوري يتم تبريره وقبوله في المجتمع من خلال القيم الثقافية السائدة في المجتمع الآسيوي، والتي تدعم وتشجِّع سيطرة الذكور على الإناث، وممارسة العنف ضدهنَّ. وتلتقي هذه النتائج مع النظرية البنائية الوظيفية حيث تنظر هذه النظرية للعنف، على أنَّه يتضمن دلالات هامة عن حالة اللاتوازن وعدم الاتساق في داخل النسق، فالعنف: إمَّا أن يكون نتاجاً لفقدان المعيار، أو أن يكون نتاجاً لفقدان الارتباط بالجماعات الاجتماعية، أو نتيجة اللامعيارية أو فقدان التوازن، الذي قد يصيب المجتمع الإنساني أو الجماعة، بحيث تتحطَّم المعايير وتسوء الفوضى؛ فليجأ الأفراد إلى العنف (كراتشة، 2013). وينظر التحليل الوظيفي المعاصر إلى العنف باعتباره مرحلة متقدِّمة من عملية صراع طويلة داخل النسق، فالنسق عبارة عن بناء في حالة تغيُّر، وتتشكَّل الصراعات داخل النسق عبر مستويات متعدِّدة داخل النسق، وعبر أنماط مختلفة من الصراع (زايد، 2002). وتلتقي هذه النتائج مع نظرية الدور الاجتماعي حيث تشير هذه النظرية إلى أن العنف الأسري يحدث عندما تتباين وجهات نظر الزوجين في حقيقة دور المرأة داخل الأسرة، حيث إنَّ المرأة مناط بها الدور الاجتماعي الإشرافي والتوجيهي، ومنحصر في تربية ورعاية الأطفال، والعلاقات الإنسانية، وليس لها دوراً اقتصادياً، أو رأسمالية إنتاجاً أو توزيعاً.

4- مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع:

نص السؤال الرابع: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسط اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو "صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية " والتي تعزى لاختلاف خصائصهم النوعية والأسرية؟.

أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات عينة الدراسة نحو "صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية في المجال الاقتصادي " باختلاف متغير "طبيعة العمل" وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من العاملين في القطاع العام، باختلاف متغير " دخل الأسرة " وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من فئة الدخل (300-500) دينار، باختلاف متغير "الديانة"، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من الديانة الإسلامية، بينما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات عينة الدراسة نحو "صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية في المجال الاقتصادي" والتي تعزى لاختلاف متغيرات (الجنس، العمر، مكان الإقامة، عدد أفراد الأسرة، المستوى التعليمي) وعليه فإن متوسط اتجاهات عينة الدراسة نحو صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية في المجال الاقتصادي والتي تعزى للمتغيرات المذكورة تعد متساوية، وتلتقي هذه النتيجة مع مضامين النظرية التبادلية في المنفعة القائمة بين الأطراف داخل الأسرة، وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات عينة الدراسة نحو "صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية في المجال الاجتماعي والثقافي" باختلاف متغير "الجنس"، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من الذكور، وباختلاف متغير "العمر"، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من الفئة العمرية (25-34) سنة، وباختلاف متغير "طبيعة العمل"، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من العاملين في الأعمال الحرة، وباختلاف متغير "دخل الأسرة"، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من فئة الدخل (أكثر من 500) دينار، وباختلاف متغير "الديانة"، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من الديانة الإسلامية، بينما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات عينة الدراسة نحو "صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية في المجال الاجتماعي والثقافي" والتي تعزى

لاختلاف متغيرات (مكان الإقامة، عدد أفراد الأسرة، المستوى التعليمي) وعليه فإن متوسط اتجاهات عينة الدراسة نحو صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية في المجال الاجتماعي والثقافي والتي تعزى للمتغيرات المذكورة تعد متساوية. وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات عينة الدراسة نحو "صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية في مجال العلاقات بين الزوجين" الصراع والتعاون" باختلاف متغير "الجنس"، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من الذكور، وباختلاف متغير "طبيعة العمل"، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من العاملين في الأعمال الحرة، وباختلاف متغير "دخل الأسرة"، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من فئة الدخل (أقل من 300) دينار، وباختلاف متغير "الديانة"، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من الديانة المسيحية، بينما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات عينة الدراسة نحو "صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية في مجال العلاقات بين الزوجين "الصراع والتعاون" والتي تعزى لاختلاف متغيرات (العمر، مكان الإقامة، عدد أفراد الأسرة)، وعليه فإن متوسط اتجاهات عينة الدراسة نحو صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية في مجال العلاقات بين الزوجين "الصراع والتعاون"والتي تعزى للمتغيرات المذكورة تعد متساوية.

5- مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس:

نص السؤال الخامس: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو "انعكاسات صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية على العنف الأسري" والتي تعزى لاختلاف خصائصهم النوعية والأسرية؟.

أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات عينة الدراسة نحو "انعكاسات صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية على العنف الأسري" باختلاف متغير "دخل الأسرة"، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من فئة الدخل (أقل من 300) دينار، بينما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات عينة الدراسة نحو "انعكاسات صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية على العنف الأسري"، والتي تعزى لاختلاف متغيرات (الجنس، العمر، مكان

الإقامة، طبيعة العمل، عدد أفراد الأسرة، المستوى التعليمي)، وعليه فإنَّ متوسط اتجاهات عينة الدراسة نحو انعكاسات صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية على العنف الأسري والتي تعزى للمتغيرات المذكورة تعدُّ متساوية.

3.4 التوصيات:

بناءً على النتائج، توصي الدراسة بما يلي:

(1) تبنِّي الزوج والزوجة أسلوب الحوار الهادف لمعالجة القضايا المالية وتوزيع الأدوار المالية، وذلك للتقليل من الصراع بينهم، والحد من مشكلة العنف الأسري.

(2) تمكين الزوجة في الأسرة وإعطاؤها الكثير من الفرص التعليمية والوظيفية التي تساعدها للمساهمة في مختلف مجالات العمل المتاحة لتحسين وضعها المادي واستقلاليتها.

(3) تفعيل دور الإرشاد الأسري في المجتمع للمساعدة في التخفيف من الصراع بين الزوجين في الأسر.

(4) إجراء المزيد من الدراسات حول العوامل المؤدية للصراع بين الأزواج في الأسر ضمن محافظات الوطن المختلفة، مع التركيز على الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المؤثرة في العنف نحو الزوجات في الأسرة.

(5) إعداد وتنفيذ برامج توعية وتثقيف مجدية وفعالة للجمهور بتوعيتهم بالضد من العنف عموماً، وضد المرأة بتعزيز المساواة والتعاون والاحترام المتبادل واقتسام المسؤوليات المالية بين الزوجين على أساس تبادلية المنفعة، أو الاستقرار الأسري.

المراجع

أ- المراجع العربية:

الإبراهيم، أسماء، (2010م). "الصحة النفسية لدى النساء الأردنيات المعنفات"، **مجلة الجامعة الإسلامية**، سلسلة الدراسات الإنسانية، 18(2)، ص:229-329.

الأغوات، فتحي، (2014م). **صراع الأدوار الجندرية ودوره في حدوث العنف الأسري**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك- الأردن.

البداينة، ذياب، (2004م). **الإطار الوطني لحماية الأسرة الأردنية من العنف داخل الأسرة**، المجلس الوطني لشؤون الأسرة، عمان- الأردن.

البداينة، سهام، (2011م). **أنماط العنف الواقعة على المرأة العاملة في القطاع الصحي في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

بشير، معمرية، (2007م). **بحوث ودراسات في علم النفس**، منشورات الجير، الجزائر.

بوبكر، عائشة، (2007م). **العلاقة بين صراع الأدوار والضغط النفسي لدى الزوجة العاملة: دراسة ميدانية لوحدات صحية لمدينة طولقة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.

بوزبون، نبه، (2004م). **العنف الأسري وخصوصيته الظاهرة البحرينية**، المنامة- البحرين.

التير، مصطفى، (1997م). "العنف العائلي"، **أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية**، الرياض، ص: 29-45.

أبو حجلة، همسة سمير، (2004م). **العلاقة بين الرضا عن الزواج والعنف ضد الزوجة في قصبة الكرك**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

جدنز، أنتوني، (2005م). **علم الاجتماع**، ترجمة: سال بيرد، وفايز الصباغ، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

حماد، محمد، (2005م). **حقوق المرأة الأردنية بين الممارسة والقانون: قانون العمل الأردني نموذجاً**"، مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، عمان.

الخالدي، عطا الله، العلمي، دلال، (2009م). **الإرشاد الأسري والزواجي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمَّان.

خطاب، هنا أبو السعود، (1992م). **المعاناة الصامتة جوانب من الظروف الاجتماعية المحيطة بصحة المرأة الإيجابية في ريف مصر**، اليونيسيف، عمَّان.

درويش، مها، (2001م). **العنف الأسري في مدينة الزرقاء**، مركز التوعية والإرشاد الأسري، الزرقاء- الأردن.

الرديعان، خالد عمر، (2008م). "العنف الأسري ضد المرأة: دراسة وصفية على عينة من النساء بمدينة الرياض"، **مجلة البحوث الأمنية**، كلية الملك فهد الأمنية، (39)، 17، ص: 91-142.

زايد، أحمد، (2002م). "العنف في الحياة اليومية في المجتمع المصري"، **أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجي، والمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية**، المجلد الأول، القاهرة.

الزغبي، رائدة، (1995م). **القضاء على التمييز ضد الفتيات والنساء في العالم العربي**، اليونيسيف، عمَّان.

زهران، حامد عبد السَّلام، (2003م). **دراسات في الصحة النفسية والإرشاد النفسي**، عالم الكتب، القاهرة.

سرحان، محمَّد عمر، (1993م). **اتجاهات معلمي المواد العلمية في المرحلة الثانوية نحو تكنولوجيا التعليم في مديرية التربية والتعليم لمنطقة عمان الكبرى**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

الشراري، سالم بشير، (2009م). **صراع الدور وعلاقته بالسلوك الإداري لمديري التربية والتعليم في المملكة العربية السعودية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية.

الشراري، عبدالله، (2008م). "العمر عند الزواج الأول في منطقة الجوف: دراسة ميدانية"، **الجامعة الأردنية**، عمَّان، الأردن.

عبد المحمود، عباس، والبشري، محمَّد، (2005م). **العنف الأسري في ظل العولمة**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

عبد المعطي، حسن، (2004م). **الأسرة ومشكلات الأبناء**، ط1، دارس سحاب للنشر، القاهرة.

عبد الهادي، جودت، والعزة، حسن، (1999م). **التوجُّه المهني ونظرياته**، مكتبة دار الثقافة، عمَّان.

عبد الودود، رجاء، (2012م). "العنف الأسري ضد المرأة المصرية: دراسة ميدانية في مركز ومدينة المنيا"، **فكر وإبداع**، العدد (66)، ص: 559-623.

عبد الوهاب، ليلى، (2000م). **العنف الأسري: الجريمة والعنف ضد المرأة**، دار المدى للثقافة، بيروت- لبنان.

عزب، حسام، (2001م). "في قضية العنف الأسري: دراسة فينومينولوجية لجذور العنف"، **المؤتمر السنوي الثامن لمركز الإرشاد النفسي**، الأسرة في القرن 21، مصر، مجلد 2، ص:875-895.

عقيل، أديب، (2003م)، المرأة والرجل: الفروق الجنسية وصراع الأدوار، **مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية**، (18)25، سوريا.

العليمات، محمَّد، (1994م). تطوير مقياس لاتجاهات نحو مهنة التدريس، **المجلة العربية للتربية**، المجلد 14.

العمري، إسراء، (2012م). **المرأة في القصص القرآني**، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن.

عيسوي، عبد الرحمن، (2000م). **التربية النفسية للطفل والمراهق**، ط1، دار الراتب الجامعية، بيروت.

الغنوشي، راشد، (1998م). **المرأة في تونس بين توجيهات القرآن وواقع المجتمع**، دار القلم للنشر والتوزيع، ط1.

غيث، محمَّد عاطف، (1985م). **علم الاجتماع: نظريات وتطبيقات**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

فودة، سعيد، (2004م). "الاتجاهات النفسيّة والاجتماعية وعلاقتها العضوية بالسلوك البشري"، متوفر عبر: www.khayma.com/menbara/3elm/sel-2.htm.

فودة، عبد الحكيم، (1994م). **الجرائم الماسَّة بالآداب العامة والعرض**، ط1، دار الكتب القانونية، المحلة الكبرى، مصر.

كراتشة، منير، (2013م). **العنف الأسري سيسيولوجية الرجل العنيف والمرأة المعنَّفة**، دار جدارة للكتاب العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

كريت، إيان، (1999م). **النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هايرماس، ترجمة: محمد حسين غلوم**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، ط1، الكويت.

الكندري، أحمد محمَّد، (2005م). **علم النفس الأسري**، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت.

المجلس الوطني لشؤون الأسرة، منظمة الصحة العالمية، (2014م)، مكتب عمَّان.

المحادين، حسين، (2012م). "تقسيم العمل داخل الأسرة الأردنية ودوره في صراع الأدوار الجندرية"، ورقة عمل مقدمة ضمن **مؤتمر الفقر والتنمية في إقليم الجنوب**، جامعة الحسين بن طلال، معان.

المحادين، حسين، (2002م). **قيم العمل، دراسة سيسيولوجية جيلية في المجتمع الأردني**، دار الكنوز الأردنية، عمان، الأردن.

محافظة، محمد والعواودة، أمل، (2005م). الانتهاك القانوني لحقوق المرأة الأردنية العاملة، **مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلد (33)، العدد (4)، جامعة الكويت، الكويت، ص23.

المحامي، محمَّد كامل، (1992م). **العلاقات الإنسانية في القرآن الكريم**، منشورات المكتب العالمي للطباعة والنشر، بيروت.

المجالي، جعفر، (2011م). **عوامل العنف ضد المرأة العاملة في القطاع الحكومي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

المسلمي، شيخة، وسيد، منال، (2009م). "العنف الأسري: دراسة ميدانية على الأسرة العُمانية"، **مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية**، المجلد 5، العدد (26)، ص: 2173-2219.

معتوق، فرديريك، (1995م). **معجم العلوم الاجتماعية: إنجليزي، فرنسي، عربي**، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان.

المغايرة، نبيل محمد كريم، (1997م). **نفقة المرأة على نفسها وعلى غيرها في الفقه الإسلامي مقارناً بقانون الأحوال الشخصية الأردني**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

منظمة الصحة العالمية، (2014م).

ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، (2003م). **لسان العرب**، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.

ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، (1997م). **لسان العرب**، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.

ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، (1992). **لسان العرب**، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان

نازك، سابا يارد، (1998م). المرأة والعنف الممارس عليها، **مجلة أبواب**، دار الساقي، بيروت، ص: 85-91.

نشواتي، عبد المجيد، (2003م). **علم النفس التربوية**، الطبعة الرابعة، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان.

النعيرات، أيمن أحمد محمد، (2009م). **الذمة المالية للمرأة في الفقه الإسلامي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

الهر، قدرة عبد الأمير، (2008م). **العنف ضد الزوجة وعلاقته بالصحة النفسية لدى الزوجات العربيات المعنفات في مدينة (مالمو) بالسويد**، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك، الدنمارك.

الوخيـان، جميـل، (2008م). **اتجاهـات طلبــة الجامعـات الأردنيــة الحكوميــة نحــو الإرهاب: أسبابه وطرق الوقاية منه**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك- الأردن.

الوريكات، عايد، (2004م). **نظريات علم الجريمة**، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

ب- الدراسات الأجنبية:

Craib, Ian, (1992). ***Modern Social Theory***, from Parsons to Habermas, Harvester, Second Edition.

Chenault, V. S., (2005). Violence and Abuse Against Indigenous Women. ***Journal of Family Issues***, vol. 66 (2): p. 757-761.

Eagley, A. & Chaiken, S. (1993). ***The Psychology of Attitudes***. CA: Hareourt Brace.

Frone, M. R. & Rassell, M. (1997). Relation of Work-conflict to Health Outcomes: A four-year longitudinal family study of employed parents, ***Journal of Occupational and Organizational Psychology***, 70: 325-335.

Gelles, R, (1985). **Family Violence: What we know and do. In: E. H. Newberger and R. Bourne (eds), Unhappy Families: Clinical and Research Perspectives on Family Violence**, U.S.A Psg Publishing Company.

Grzywacz, J. G. & Marks, N. F. (2000). Reconceptualizing the Work-Family Interface: An ecological perspective on the correlates of positive and negative spillover between work and family, ***Journal of Occupational Health Psychology***, 5:111-126.

Poorman, P. B; Seelau, Sm. M. & Seelau, E. P. (2003). Gender and Role-based Perceptions of Domestic Abuse: Does sexual orientation matter?. ***Behav. Sci. Law***, 22(2): 199-214.

Reita Simon, (1976). Women & Crime Revisited, ***Social Science Quaraterly***, No.(56), pp. 658-663.

Schumacher, K. L. (1995). Family Caregiver Role Acquisition: Role-making Through Situated Interaction Scholarly Inquiry for Nursing Practice: ***An International Journal***, 9(3): 211-226.

Siegal, Larry, and Joseph Senna, (1985). ***Juvenile Delinquency: Theory, Practice, and Law***. 2nd ed. Menesota West Publishing Company.

Straus, M. B. (1994). **Violence in the Lives of Adolescents**, New York, NY: W. W Norton & Company.

Waldrop, A. E & Resick, P. A., (2004). Coping Among Adult FemaleVictims of Domestic Violoence. ***Journal of Family***, vol. 19, No. 5, pp. 291-302.

World Health Organizaiton (WHO), (2002). ***World Report on Violoence and Health***, Edited by Etieninn G, Krug, Linda L. Dahlberg, James A., Mercy, Anthony B. Zwi and Rafael Lozano.

World Health Organizaiton (WHO), (2000). ***World Report on Violoence and Health***, Edited by Etieninn G, Krug, Linda L. Dahlberg, James A., Mercy, Anthony B. Zwi and Rafael Lozano.

Yoshihama, M. & Horrocks, J. (2003). The Relationship between Intimate Partner Violoencs and PTS? An Application of Cox Regression with Time Varying Covariates, ***Journal of Traumatic Stress,*** 16 (4). 371-381.

الملاحق

ملحق (أ)

الأداة بصورتها الأولية

الجزء الأول: أداة الدراسة

الأخ/ الأخت: .... **المحترم/ المحترمة**

تقوم الطالبة بدراسة بعنوان: "**اتجاهات الزوجين نحو توزيع الأدوار المالية في الأسرة، ودوره في حدوث العنف الأسري، لواء قصبة الكرك أنموذجاً**"، ولهذه الغاية قامت ببناء استبانة، يرجى التكرُّم بالإجابة عليها بكل عناية واهتمام، علماً بأنَّه سوف تتم المعاملة مع إجاباتكم بكامل السريّة، ولن يتم استخدامها إلَّا لأغراض البحث العلمي.

شاكرين لكم حسن اهتمامكم وتعاونكم،،،

المشرف: د. حسين طه المحادين **الطالبة: فرح هاني المواجدة**

الجزء الأول:

البيانات الشخصية:

1. **النوع الاجتماعي** □ ذكر □ أنثى
2. **العمر:** □ من 18–24 سنة □ من 25–29 سنة □ من 30–40 سنة □ من 41 فأكثر
3. **مكان الإقامة:** □ مدينة □ ريف □ بادية
4. **الوظيفة: أعمل في:** □ قطاع عام □ قطاع خاص □ لا أعمل
5. **دخل الأسرة** بالدينار الأردني: □ أقل من 300 □ من 300–500 □ 501 فما فوق
6. **عدد أفراد الأسرة:** □ لا يوجد أبناء □ من 1–4 أبناء □ خمسة أبناء فأكثر
4. **المؤهل العلمي:** □ ثانوية عامة فأقل □ بكالوريوس □ دراسات عليا
5. **الديانة:** □ مسلم □ مسيحي

يرجى وضع إشارة (√) في المربع الذي يوافق اختياركم:

الجزء الثاني:

استبانة صراع الدور المالي

يرجى وضع إشارة (√) في المربع الذي يوافق اختياركم:

الرقم	الفقرة	دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	إطلاقاً
العلاقة بين توزيع الأدوار المالية داخل الأسرة والعنف الأسري						
الناحية الاقتصادية والعمل						
1	التفاوت في الراتب في الراتب بيننا إلى الشعور بالنقص.					
2	عدم إسهام شريكي في الإنفاق المالي على الأسرة يحدث خلافات بيننا.					
3	يتحمل رب الأسرة المسؤولية المالية.					
4	تتصرف بحرية في دخلك زوجة/زوج.					
5	عدم التوفيق بين مسؤوليات البيت والعمل يؤدي إلى حدوث المشاكل بيننا.					
6	شعوري بالتعب بسبب ساعات العمل الطويلة يؤثر على تصرفاتي.					
7	عملي يؤثر على درجة إنجازي لواجباتي الأسرية.					
8	أشعر بالتقصير في واجباتي المنزلية.					
9	أشعر بضيق الوقت نتيجة ما أقوم به من أعمال					
10	ساعات العمل الطويلة خارج المنزل تؤثر سلباً على تربية أطفالي.					
11	قيامي بأعمال غير مدفوعة الأجر داخل البيت يشعرني بالاستياء.					
12	يصر شريكي على تولي دور التوزيع المالي					
13	لا أشعر بالاستقلالية المالية داخل الأسرة					
14	لا استطيع الاعتراض على تصرفات شريكي المالية					
الناحية الاجتماعية والثقافية						
15	لا يوجد بيننا صراع أدوار على العموم.					

الرقم	الفقرة	دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	إطلاقاً
16	يؤدي اختلاف الخلفية الاجتماعية لكل منا إلى صراع ثقافي بيننا.					
17	يُشعرني العمل خارج منزلي بأني عنصر فعال في المجتمع.					
18	تَحُد الأعرف والتقاليد المجتمعية من رغبتي في المشاركة باتخاذ القرارات المالية في أسرتي.					
19	يتدخل الأهل في الزوجين في عملية توزيع الدخل المالي لأسرتنا.					
20	مُطالبي في تخطيط وتنفيذ الزيارات الأسرية لا يلقى معارضة من زوجي.					
21	زوجي من يقرر الرحلات الترفيهية وأماكنها رغم مشاركتي بالتبعات المالية داخل الأسرة.					
22	لا أستطيع شراء ما يلزمني من ملابس رغم أني شريك في جلب الدخل لأسرتنا.					
23	يتدخل أهلي كثيراً في شؤوني المالية.					
24	أمتلك حرية التصرف في مالي الخاص.					
مستوى صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية.						
طبيعة العلاقات بين الزوجين (التعاون، الصراع)						
25	أرغب أن يكون شريكي أقل تعليماً مني لكي أسيطر عليه.					
26	توزيع الدور الإنفاقي يتم بشكل عشوائي بيننا.					
27	لا أشارك زوجي في الإنفاق المالي.					
28	التفاوت بيننا في العمر يُحدِث خلاف في توزيع الدخل المالي لأسرتنا.					
29	لا أتحمل مسؤولية الإنفاق المالي (لي ذمة مالية خاصة بي) على أولادي باعتبارها مسؤولية الأب.					

الجزء الثالث:

استبانة العنف الأسري

الرقم	الفقرة	دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	إطلاقاً
مستوى العنف جراء صراع الأدوار المالية بين الزوجين داخل الأسرة الأردنية وتحديد أنماطه.						
مجال العنف العاطفي/ الانفعالي						
1	لا تتاح لي حرية التعبير في المشاركة باتخاذ القرارات المالية في أسرتي.					
2	يلوم كل منّا تصرفات الآخر في الجوانب المالية.					
3	يسخر كل منّا من الآخر عند تحديد أولوياتنا المالية كأسرة.					
4	يتجاهل شريكي الثناء عليَّ إذا قمت بإعطاء أولوية مهمة في ترتيب نفقات أسرتنا.					
5	أشعر بالخوف جراء تحمل شريكي الإنفاق المالي لوحده.					
مجال العنف اللفظي						
6	يحدث بيننا السب عند مناقشتنا لظروفنا المالية.					
7	يستخدم كل منها الألفاظ النابية لأي فعل يرتبط بالأمور المالية للأسرة.					
8	يقوم شريكي بالصراخ عليَّ إذا قمت بإنفاق لا يرضيه.					
9	تعرضت إلى بعض أنواع الإهانة من قبل شريكي ند طلبي إليه مشاركته في تحديد أولوياتنا المالية شهرياً.					
مجال العنف الاجتماعي						
10	إذا ما طالبت بحصة من راتبي، يتم حرماني من زيارة الأهل والأقارب.					
11	إذا ما طالبت بحصة من راتبي، يتم التدخل بعلاقاتي الشخصية وفقاً لحجم مشاركتي في الإنفاق على مثل هذه العلاقات.					
12	إذا ما طالبت بحصة من راتبي، لا تتاح لي حرية إبداء					

الرقم	الفقرة	دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	إطلاقاً
	الرأي فيما يخص ميزانية أسرتنا.					
13	إذا ما طالبت بحصة من راتبي، أشعر بأني محروم من حقي في العمل رغم حاجتنا الماسة لدخل مضاف لراتب زوجي.					
	مجال العنف المادي					
14	رغم أنني أتقاضى راتباً يتم الاستخفاف بممتلكاتي الخاصة من قبل شريكي.					
15	لا يتوفر لي الطعام الكافي بسبب سوء قرارات شريكي بهذا الخصوص.					
16	لا يتوفر لي العلاج اللازم بسبب سوء قرارات شريكي بهذا الخصوص.					
17	لا يتوفر لي اللباس الكافي بحجة عدم الإسراف.					
18	تتم السيطرة على مالي الخاص.					
	مجال العنف الجسدي					
19	أتعرض للضرب باستخدام أعضاء الجسم (عض، قبضة يد، قدم ...إلخ) بسبب مطالبتي المشاركة في تنظيم ميزانية أسرتنا.					
20	تعرضت للركل بالأرجل من قبل شريكي عندما طالبت بأن أعمل خارج حدود المنزل.					
	اتجاهات الزوجين نحو توزيع الأدوار المالية وعلاقتها في إحداث العنف بين الزوجين.					
	الناحية الاجتماعية والثقافية					
1	يؤثر المستوى التعليمي المرتفع لأحد الزوجين إيجاباً على طبيعة المشاركة المالية بين الزوجين.					
2	يؤدي اختلاف الخلفيات الثقافية إلى الصراع بيننا على ترتيب الأولويات والقرارات المالية لأسرتنا.					
3	لا يوافق شريكي على مبادرتي بتقديم هدية لأحد معارفي ذات قيمة مالية عالية من راتبي.					

الرقم	الفقرة	دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	إطلاقاً
4	يتم سؤالي من قبل شريكي عن كيفية إنفاقي للراتب.					
5	يتعمد شريكي السؤال دائماً عن القيمة المالية لكل حاجة أقوم بشرائها.					
6	يحتفظ زوجي ببطاقة الصراف الآلي لراتبي ويستلمه عني عادة.					
الناحية الانفعالية والعاطفية						
7	لا أمانع برضاي من أن يستلم شريكي راتبي الشهري.					
8	أتغاضى عن إسراف شريكي مالياً حفاظاً مني على لاستمرارية العلاقة الزوجية.					
9	لا يثق شريكي في تكليفي بأية مهمات يترتب عليها إنفاق مالي ضمن ميزانية أسرتنا الشهرية.					

ملحق (ب)

الأداة بصورتها النهائية

الجزء الأول: أداة الدراسة

الأخ/ الأخت: .... **المحترم/ المحترمة**

تقوم الطالبة بدراسة بعنوان: "**اتجاهات الزوجين نحو توزيع الأدوار المالية في الأسرة، ودوره في حدوث العنف الأسري، لواء قصبة الكرك أنموذجاً**"، ولهذه الغاية قامت بإعداد استبانة، يرجى التكرُّم بالإجابة عليها بكل عناية واهتمام، علماً بأنَّه سوف تتم المعاملة مع إجاباتكم بكامل السريّة، ولن يتم استخدامها إلَّا لأغراض البحث العلمي.

شاكرين لكم حسن اهتمامكم وتعاونكم،،،

المشرف: د. حسين طه المحادين **الطالبة: فرح هاني المواجدة**

الجزء الأول:

البيانات الشخصية:

يرجى وضع إشارة (√) في المربع الذي يوافق اختياركم:

1. **النوع الاجتماعي**	□ ذكر	□ أنثى		
2. **العمر:**	□ من 18–24 سنة	□ من 25–29 سنة	□ من 30–40 سنة	□ من 41 فأكثر
3. **مكان الإقامة:**	□ مدينة	□ ريف	□ بادية	
4. **الوظيفة: أعمل في:**	□ قطاع عام	□ قطاع خاص	□ لا أعمل	
5. **دخل الأسرة** بالدينار الأردني:	□ أقل من 300	□ من 300–500	□ 501 فما فوق	
6. **عدد أفراد الأسرة:**	□ لا يوجد أبناء	□ من 1–4 أبناء	□ خمسة أبناء فأكثر	
4. **المؤهل العلمي:**	□ ثانوية عامة فأقل	□ بكالوريوس	□ دراسات عليا	
5. **الديانة:**	□ مسلم	□ مسيحي **(اختياري)**		

الجزء الثاني:

استبانة صراع الدور المالي

يرجى وضع إشارة (√) في المربع الذي يوافق اختياركم:

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
العلاقة بين توزيع الأدوار المالية داخل الأسرة والعنف الأسري						
الناحية الاقتصادية والعمل						
1	التفاوت في الراتب يؤدي إلى الشعور بالنقص بيننا.					
2	عدم إسهام شريكي في التعاون في الإنفاق المالي على الأسرة يحدث خلافات بيننا.					
3	يتحمل رب الأسرة المسؤولية المالية.					
4	أتصرف بحرية في دخلي.					
5	عملي لساعات طويلة يؤثر على تصرفاتي.					
6	عملي يؤثر على درجة إنجازي لواجباتي الأسرية.					
7	أشعر بالتقصير في واجباتي المنزلية.					
8	يصر شريكي على تولي دور التوزيع المالي.					
9	لا أشعر بالاستقلالية المالية داخل الأسرة					
10	لا استطيع الاعتراض على تصرفات شريكي المالية					
11	أمتلك حرية التصرف في مالي الخاص.					
12	توزيع الدور الإنفاقي يتم بشكل عشوائي بيننا.					
13	لا أشارك زوجي في الإنفاق المالي.					
الناحية الاجتماعية والثقافية						
14	لا يوجد بيننا صراع أدوار عند وضعنا الأولويات					

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
	المالية لأسرتنا.					
15	يؤدي اختلاف الخلفية الاجتماعية لكل منا إلى صراع ثقافي بيننا.					
16	يُشعرني العمل خارج منزلي بأني عنصر فعال في المجتمع.					
17	تَحُد التقاليد المجتمعية من رغبتي في اتخاذ القرارات المالية في أسرتي.					
18	يتدخل الأهل في الزوجين في عملية توزيع الدخل المالي لأسرتنا.					
19	مُطالبي في تخطيط وتنفيذ الزيارات الأسرية لا يلقى معارضة من زوجي.					
20	زوجي من يقرر الرحلات الترفيهية وأماكنها رغم مشاركتي بالتبعات المالية داخل الأسرة.					
21	لا أستطيع شراء ما يلزمني من ملابس رغم أني شريك في جلب الدخل لأسرتنا.					
22	يؤثر المستوى التعليمي المرتفع لأحد الزوجين إيجاباً على طبيعة المشاركة المالية بين الزوجين.					
23	يؤدي اختلاف الخلفيات الثقافية إلى الصراع بيننا على ترتيب الأولويات والقرارات المالية لأسرتنا.					
24	لا يوافق شريكي على مبادرتي بتقديم هدية لأحد معارفي ذات قيمة مالية عالية من راتبي.					
25	يتم سؤالي من قبل شريكي لكيفية إنفاقي للراتب.					

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
26	يتعمد شريكي السؤال دائماً عن القيمة المالية لكل حاجة أقوم بشرائها.					
27	يحتفظ زوجي ببطاقة الصراف الآلي لراتبي ويستلمه عني عادة.					
مستوى صراع الأدوار المالية في الأسرة الأردنية.						
طبيعة العلاقات بين الزوجين (التعاون، الصراع)						
28	أرغب أن يكون شريكي أقل تعليماً مني.					
29	التفاوت بيننا في العمر يُحدِث خلاف في توزيع الدخل المالي لأسرتنا.					
30	لا أتحمل مسؤولية الإنفاق المالي على أولادي باعتبارها مسؤولية الأب.					

الجزء الثالث:

استبانة العنف الأسري

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
مستوى العنف جراء صراع الأدوار المالية بين الزوجين داخل الأسرة الأردنية وتحديد أنماطه.						
مجال العنف العاطفي/ الانفعالي						
1	يلوم كل منّا تصرفات الآخر في الجوانب المالية.					
2	يسخر كل منّا من الآخر عند تحديد أولوياتنا المالية كأسرة.					
3	لا أجد الثناء من شريكي عند قيامي بأي ترتيبات مالية في الأسرة.					
4	أشعر بالقلق جراء تحمل شريكي الإنفاق المالي لوحده.					
5	لا أمانع برضاي من أن يستلم شريكي راتبي الشهري.					
6	أتغاضى عن إسراف شريكي مالياً حفاظاً مني على استمرار العلاقة الزوجية.					
7	لا يثق شريكي في تكليفي بأية مهمات يترتب عليها إنفاق مالي ضمن ميزانية أسرتنا الشهرية.					
مجال العنف اللفظي						
8	يحدث بيننا السب عند مناقشة الظروف المالية.					
9	يقوم شريكي بالانزعاج وإبداء الغضب عليَّ إذا قمت بإنفاق لا يرضيه.					
10	تعرضت للإهانة من قِبَل شريكي عند طلبي					

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
	مشاركته في تحديد أولوياتنا المالية.					
مجال العنف الاجتماعي						
8	عندما أطلب جزء من راتبي يحرمني زوجي الذهاب إلى أهلي.					
9	إذا ما طالبت بحصة من راتبي، أشعر بأني محروم من حقي في العمل.					
مجال العنف المادي						
10	رغم أنني أتقاضى راتباً يتم الاستخفاف بممتلكاتي الخاصة من قبل شريكي.					
11	لا يتوفر لي العلاج اللازم بسبب سوء قرارات شريكي بالأمور المالية.					
12	لا يتوفر لي اللباس الكافي بحجة عدم الإسراف.					
13	يسيطر زوجي على مالي الخاص.					
مجال العنف الجسدي						
14	أتعرض للضرب باستخدام أعضاء الجسم بسبب مطالبتي المشاركة في تنظيم ميزانية أسرتنا.					
15	تعرضت للركل بالأرجل من قبل شريكي عند مطالبتي العمل خارج المنزل.					

ملحق (ج)

قائمة بأسماء السادة المحكمين

الرقم	الاسم	الكلية	القسم
1	أ.د. فايز المجالي	العلوم الاجتماعية	علم الاجتماع
2	د. ولاء الصرايرة	العلوم الاجتماعية	علم الاجتماع
3	د. مراد المواجدة	العلوم الاجتماعية	علم الاجتماع
4	د. أنس الضلاعين	العلوم التربوية	الإرشاد النفسي والتربوي
5	د. صهيب التخاينة	العلوم التربوية	الإرشاد النفسي والتربوي
7	د. أحمد أبو أسعد	العلوم التربوية	الإرشاد النفسي والتربوي
6	أ.د. فؤاد الطلافحة	العلوم التربوية	علم النفس التربوي
7	د. رامي العساسفة	العلوم الاجتماعية	علم الاجتماع
8	د. محمود المعايطة	الشريعة	الفقه وأصوله
9	د. نواف الحسنات	الحقوق	القانون العام

المعلومات الشخصية

الاسم: فرح هاني المواجدة

التخصص: علم الجريمة

الكلية: العلوم الاجتماعية

السنة الدراسية: 2015م

العنوان: مؤتة– الكرك

خلوي: 0799547603